

عميد أركان الحرب
مكيال مجالي

الاستعمار البريطاني

في جنوب الجزيرة العربية

البحث الفائق بدرجة الامتياز لدبلوم معهد العلوم السياسية
جامعة القاهرة

الطبعة الرابعة

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة نهضة مصر ومطبعاتها
القاهرة - مصر

مطبعة نهضة مصر - بالقاهرة

obeikandi.com

استدأ

إلى كل صابر ۱۱ يعمل بعقيدة وإيمان وأمل ..

obeikandi.com

مقدمة

تجرى اليوم أحداث سريعة فى كل بقاع الأرض .. هدفها .. التحرر من كل القيود على اختلاف صورها .. وأسبابها .. وقد بدأت الكتلة العربية منذ قريب .. تأخذ دوراً إيجابياً فى تكييف الأوضاع القائمة فى ربوع الشرق الأوسط وبالتالى فى تكييف السياسة العالمية للقوى الكبرى التى تتصارع وتتسابق من أجل كسب هذا الميدان بطريقة أو بأخرى .

ولقد كان هذا الوعى الذى سرى فى الأمة العربية .. سبباً فى كشف .. ومناهضة النوايا الاستعمارية بعد أن ظلت طوال السنين الخالية تنعم على حساب غفلة العرب وعدم توحيد كلمتهم وانشغالهم بتقلباتهم السياسية فى الداخل والخارج . فهناك فى أقصى الجنوب من الجزيرة العربية سارت — منذ زمن بعيد — السياسة الاستعمارية البريطانية بخطوات وثيدة من أجل السيطرة عليها والتغلغل فيها .. وقد أعانتها الظروف على تحقيق المراحل الأولى من هذه السياسة ، نخلقت من ذلك الجزء من الوطن العربى ما سمّته « بالمحميات » وعمدت إلى بقاءها مفككة العرى .. متعددة الإدارات .. بعيدة كل البعد عن الوجود بمظهره (المادى والمعنوى) وقد وطّدت أقدامها على حساب جهل أصحاب البلاد وانشغالهم فى تدبير حياتهم وأمور عيشتهم .. والسهو على ضمان سلامتهم المحلية التى عملت بريطانيا دائماً إلى خلق الاضطراب فيها والفرقة فيما بينهم جرياً على تقليدها المعروف !! لتبقى دائماً بينهم بحجة المحافظة على الأمن ومساعدة الضعفاء أو أصحاب الحقوق المهددة .

واستمرت بجانب ذلك .. الدعايات المنظمة تنشر مغالطاتها وسمومها لتخدير الرأى العام المحلى والخارجى بأنها صاحبة الفضل على تلك البلاد . وأنها من أجل ذلك ستعمل ما وسعها الجهد لاستكمال رسالتها .. فعمدت

منذ قريب إلى إثارة موضوع الاتحاد بين هذه المحميات لتكوين حكومة اتحادية للمحميات الشرقية ، وأخرى للمحميات الغربية . وإن كان المعروف أن اهتمام بريطانيا بفكرة الاتحاد قد ظهرت بعد أن تخرج مركزها في السودان وكينيا وقنال السويس وعبدان والعراق وقبرص . إذ أرادت بذلك أن تتوسع في مشروعاتها «الاستراتيجية» كسياسي بعد .. لتتسق سياستها العامة على ضوء الاعتبارات الواقعية ..

وقد برزت الدعاية الاستعمارية أسباب التفكير في هذا المشروع ، بأنه من المصلحة المشتركة أن تتوحد وتتكامل القوى بين هذه الأطراف والأوصال المفككة وخاصة .. وأن مبدأ التكامل أصبح فعلا أساس التفاهم والتعاون وليس في النطاقات الإقليمية فحسب .. بل وفي النطاقات الدولية أيضا . وإن كان الغرض في الواقع من اتجاه بريطانيا لخلق هذه الاتحادات ينطوي على حقيقتين :

أولهما : إضعاف كل هذه المحميات داخليا فيما بينها وسلبها كل ما بقي لها من حرية أو كيان .. بادماجها في الاتحاد الذي ستنطوي في كنفه مما يُحقق لبريطانيا سهولة السيطرة الكاملة على كل البلاد بأقل جهد وأقل نفقة وأسرع وأضمن وسيلة ، وخاصة بعد أن تقلص سلطانها في شمال الجزيرة وفي وادي النيل بل وفي الشرق الأوسط بصفة عامة .

ثانيهما : إظهار هذه الاتحادات بصورة تبدو من مظهرها الخارجي قوية ، فتكون بذلك أداة تهدد أو تقلق اليمين .. باعتبارها الوطن «الأم» الذي انسحبت منه كل هذه «المحميات» ظلما واقتداراً ، وخاصة وأن بريطانيا تؤمل كثيراً ما ينتظرها من غنم قريب في موارد اليمين ، إذا استمرت اليمين في عزلتها عن ركب التطور العالمي مما قد يثير أهلها الراغبين في الخروج إلى مضمار الحياة وأن قيام تلك الاتحادات بما تقدمه لها بريطانيا من بعض الخدمات الاجتماعية

والعمرانية سيجعلها فعلا أكثر تقدما من اليمين إذا ظلت على ما هي عليه من جمود وتحفظ وما قد يتسبب عنه مستقبلا من تفكك وحدة اليمين كما ترجوها بريطانيا مما سيُسَهِّل عليها استغلال الفرصة لصالحها وخاصة أنها مهدت لذلك من قديم ..
بأثارة أهل اليمين على أنفسهم ، سواء عن طريق خلق الفتنة بين أصحاب مذهب « الزيود » وأصحاب مذهب « الشوافع » ولكل من هاتين الفئتين مذهبها الديني الخاص .. أو عن طريق الفتنة وإشاعة الشكوى من الأداة الحكومية التي تعرضت دائما للنقد ... خصوصا من حكومة عدن التي وجدت في انطواء اليمين وعزلتها ... مادة قوية للهجوم عليها واتهامها بالرجعية « البليدة »

ولقد كانت السنوات القليلة الماضية حافلة بالتطورات السياسية في كل البلاد العربية إذ حققت كثيراً من النضوج والوعي .. كما كان أيضا حافلا بالنكسات الاستعمارية التي تعرّضت لها بريطانيا بالذات وعلى الأخص بعد فشل عدوانها على مصر مع فرنسا وإسرائيل بسبب أزمة القنال التي أثارها الدول الاستعمارية .. كما تعرضت لها الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية وفي آسيا على السواء .. وأن ما يعنيننا في هذا المقام هو الإشارة إلى مظهر من مظاهر « الاستماتة » البريطانية في تدعيم أو « ترقيع » إمبراطوريتها باتخاذ خطوات إيجابية في مناطق الجنوب من الجزيرة العربية كوسيلة لتنسيق ما اتخذته أيضا من خطوات دامية في شرق أفريقيا .. ومن أجل ذلك كان واجبا تقديم مأساة الجنوب العربي ... لكشف ما عمده الاستعمار البريطاني إلى إخفائه من أجل تضليل الرأي العام معتمداً على أن هذا الجزء من الجزيرة .. ظل طويلا بمنزل عن اهتمام أهله وجيرانه ..

وإن الحديث عن الاستعمار البريطاني لا يكفي حصره في مثل هذه الكلمات وأن جهود إنجلترا في تلك البقاع لا يكفيها الإشارة إليها أو الحديث العابر عنها بعد أن أثبتت السياسة البريطانية بنفسها حقائق نواياها .. بل كان الغرض من هذا الكتاب هو إظهار تطور قضية الجنوب العربي فيما يتعلق بمناطق

« المحميات » منذ أن وطأتها أقدام الاستعمار حتى اليوم . . حتى يكون الهدف من وراء هذا العرض الموجز هو ربط العقائد في الأمة العربية خاصة وفي الشرق الأوسط عامة بمناهضة الإنجليز وكل قوة استعمارية أخرى في كل مكان . . فالقضية واحدة سواء كانت في قنال السويس أو في الأردن أو في العراق أو في كينيا أو في جنوب اليمن أو في غيانا أو في ليبيا . . أو في أي مكان آخر ، يحاولون فيه تطبيق فلسفتهم التقليدية . . في القرصنة السياسية . . في غفلة من غفلات « العالم الحر » .

مقدمة تاريخية

عن ظروف احتلال البريطانيين « لعدن »

جاء الكابتن هينس إلى عدن في سنة ١٢٥١ هجرية وكان إذ ذاك يعمل في البحر الأحمر وساحل بلاد العرب الجنوبي فقابل السلطان محسن فضل الذي أحسن وفادته ومعاملته .

وفي صباح يوم ١٤ رمضان سنة ١٢٥١ هجرية جنح المركب (دريا دولت) بالقرب من عدن وهو ملك السيدة الهندية « بهيم » بنت أخت النواب « الكرناتيك » وكان يحمل بضائع وحجاج إلى جدة فتهاقت عليه بعض الأعراب سعيا للحصول على بعض الأرزاق والبضائع فنزل الركاب في « السواعي » وغرق منهم أربعة عشر شخصا فقبض الأعراب على الباقين منهم وختلعوا عنهم أثوابهم وتركوهم عراة حتى أسعفهم السيد عيديرس أحد كبار موظفي عدن بعد أن اقتسم الأعراب الغنائم .

وفي أول ١٢٥١ هجرية جاء الكابتن هينس إلى عدن نائبا عن حكومة بومباي بقصد السعي لإنشاء محطة للبراكب المسافرين في هذه الجهة . وقد ورد في كتاب (هدية الزمن في أخبار الحج وهدمه) بهذا الخصوص مايلي :-

« قابل الكابتن هينس السلطان محسن في ٨ شوال ١٢٥٣ فخاطبه في شأن البضائع المنهوبة من المركب فأذكر السلطان اشتراك رعيته أو قبائله في النهب ولم يقبل الكابتن هذا الاعتذار لأن بضائع المركب « دريا دولت » كانت تباع آنئذ في أسواق عدن . ففرض السلطان غرامة قدرها ١٢٠٠٠ ريال ..

أو إعادة جميع الأموال المنهوبة . ولما كان من المتعذر على السلطان محسن أن يعيد الأموال لوقوع بعضها بأيدي غير أيدي رعيته أرجع من البضائع ما قيمته ٧٨٠٨ ريالاً وكتب على نفسه سنداً بالباقي أي ٤١٩٢ ريالاً وتعهد أن يدفعها بعد اثني عشر شهراً .

وبعد وقوع حادثة المركب (دريا دولت) فاوض السلطان بخصوص المحطة البحرية التي أتى من أجل إقامتها . . فرضى السلطان أن يدخل في المعاهدة مع البريطانيين وأن تكون لهم محطة في عدن على أن يبقى نفوذه على رعيته كما هو . فلذلك هبت بينهما ريح الخلاف وتعذر الائتلاف . وبلغ الكاتب هينس أن أحمد بن السلطان محسن دبّر مكيده للقبض على الأوراق وعلى الوكيل السياسي في عدن بعد المقابلة الأخيرة . . . فعاد القبطان إلى « بومباي » . وفي سنة ١٢٥٤ هجرية عاد القبطان هينس إلى عدن بعد أن منحته حكومته التفويض التام في أن ينفذ أمر الاستيلاء على عدن . فخطب السلطان بتسليمها مقابل ثمانية آلاف ريال سنوياً واستهزأ العرب بهذا الطلب وسنوا الحراب وحصّنوا الأبواب ، وقال أحمد ابن السلطان محسن للقبطان هينس . . . إن كلمتي هي العليا ، فإذا جئت إلى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب . وقطعنا رأسك بالسيف ، وهكذا عادة البدو . ثم منعوا المركب (كوت) من الماء وضربوا بالبنادق فأصابوا رجلين من رجاله وحاصر القبطان عدن .

« وفي ٢٥ شوال سنة ١٢٥٤ هجرية تناوش المركب (كوت) وقلعة صيرة بالمدافع واستشهد من أصحاب السلطان ثلاثون قتيلاً . وفي أوائل ذي القعدة وصلت إلى عدن قوة مؤلفة من المراكب الحربية (ماهي وفولج وكرو) ومعهم ما يزيد على ثلاثين مدفعاً و ٣٠٠ مقاتل من البريطانيين

و ٤٠٠ مقاتل من الهنود وضربوا البلاد بالمدافع ثم هزموا المدافعين وخسر العرب على ما حكى مؤرخو الإنكليز ١٥٠ بين قتيل وجريح ولم يزد خسارة الإنكليز على ١٥ وانسحب السلطان وعائلته والأعيان إلى الحج وبهذه الصورة سقطت عدن بيد الإنكليز وهي أول بلد فتح في عهد الملكة فكتوريا .

وكانت الدولة العثمانية تدعى سيادة أسمية على عدن إلى ذلك التاريخ . والظاهر أن السلطان عبد المجيد وحكومته لاذا بالصمت تقرّ باهذه الهدية إلى الإنكليز طمعا في معونتهم على المصريين الذين خرجوا في تلك الأثناء عن طاعة السلطان وتملكوا الحجاز والشام حتى انعقدت (معاهدة لوندرة ١٨٤٠ م) التي توافق ١٢٥٦ هجرية القاضية باعتبار محمد علي باشا من تابعي الدولة العثمانية واستعان الأتراك بالأساطيل والجيوش البريطانية لشد أزهم أمام محمد علي . وعقب احتلال عدن عقد السلطان العبدلى معاهدة حماية في ٢ فبراير سنة ١٨٣٩ لحماية المناطق المجاورة لعدن مباشرة . . وفي شهر يونيو من نفس السنة تعهد الإنكليز فيها بدفع المعاشات التي كان يدفعها السلطان العبدلى لقبائل (**الباقى وفضلى والحوسى والدميرى**) وفي نفس الوقت حدد مبلغ الإعانة المالية السنوية للسلطان البالغ ٦٥٠٠ ريالاً وجعل التعاهد بينهما هجومياً ودفاعياً كذلك حُدّت الأراضى البريطانية وعينت صلاحية حكم كل منهما باتفاقية .

وحوالى نهاية ١٨٧٢ شعرت المناطق المجاورة لعدن بنتائج تقدم الجيوش التركية المنتصرة فى اليمن ، وفى شهر مارس من نفس العام تقدم الجيش التركى إلى حدود الحج بدعوة من سلطان الحواشب . واحتجت حكومة بريطانيا لدى الباب العالى التركى الذى وعد بسحب جيوشه وإنما لم يف بوعده ، وشرع سلطان الحواشب بالتعدى على الحج . واغتنم السلطان عبد الله الفرصة وتآزر

مع الأتراك ودعاهم للاستيلاء على حصنه الحصين في الحوطة ففعلوا ذلك
وعندئذ وافقت حكومة الهند على اتخاذ الإجراءات اللازمة لرد هذا العدوان
فجهز المقيم السياسى البريطانى الجنرال **تفهر** جيشا من المشاة والمدفعية
والخيالة واحتل المنطقة العبدلية . ولم يتم سحب الجيش التركى إلا فى شهر
ديسمبر من تلك السنة ، فاستسلم عبد الله بن محسن مع أخيه وابنه وسلمت
منطقة الزائدة لسلطان الحج .

وفى سنة ١٨٧٨ بدأت المخبرات والمفاوضات ليشتري الإنكليز أراضى
منطقة **الشيخ عثمان** الكائنة بين **الحصنة والعماد** لأجل نقل بعض السكان
من عدن إلى هذه البقعة لتخفيف ضغط ازدحام السكان على المدينة المحتلة من
الحامية البريطانية وفى ٧ فبراير ١٨٨١ وقع سلطان العبادل على صك البيع .
وبضم منطقة الشيخ عثمان ازدادت مساحة المنطقة البريطانية من ٣٥ ميلا
مربعا إلى ما يزيد عن ٧٠ ميلا مربعا (وهكذا أصبحت القناة الكائنة بين
عدن والشيخ عثمان ومعامل الملح فى منطقة الشيخ عثمان لبريطانيا) .

بين الدولة اليمنية و (المحميات)

العلاقة بينهما قديماً وحديثاً --- تمسك اليمن بتلك البلاد
الإجراءات الدبلوماسية بين اليمن وبريطانيا حول تلك الأراضي
المعامدة بين الدولتين --- مشكلة منطقتي « شبوة والشيخ سعيد »

رغم ما قام به الانجليز من محاولة انتزاع تلك البلاد التي سمّتها بريطانيا
« بالمحميات » وفصلها فصلاً تاماً عن أمها اليمن . . . فان العلاقات الروحية
بين أئمة اليمن وبين سكان تلك الجهات لم تتأثر بحال من الأحوال ولم يزل
سلطان الخلافة وجمال الدعوة الدينية التي يرأسها إمام اليمن في الماضي
والحاضر هما المسيطران على نفوس أهالي تلك الجهات حتى في عدن نفسها ،
وهي المستعمرة التي حاول الانجليز « والانكلوهندوكيون » أن تصبح قطعة
من الهند أولاً ومن بريطانيا أخيراً فان النفوذ الروحي لإمام « صنعاء »
لم يتزعزع في يوم من الأيام .

وقد وافقت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى تحت ضغط الرأي العام
أن يشرف الإمام يحيى على الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية وعلى
الأوقاف الخيرية في سائر المحميات . . . وقام الإمام رغم وجود الأتراك في
اليمن حينئذ بارسال أحد القضاة إلى عدن لذلك الغرض وليكون واسطة
اتصال بينه وبين الانجليز في المسائل الأخرى إلا أن ذلك لم يرقّ للكثيرين
من الموظفين لدى حكومة عدن فوضعوا العراقيل في طريقه .

ولما أعلنت الهدنة في نهاية الحرب العظمى الأولى أبلغ حاكم عدن
الانجليزى المغفور له الإمام يحيى بن محمد حميد الدين إمام اليمن حينذاك بأنه
يجب تسليم جميع الأتراك الموجودين باليمن مع الممتلكات الأميرية التركية
إلى الممثل الذى سيتولى الاستلام بالنيابة عن الحلفاء ، فرفض الإمام هذا
الطلب وكتب إلى السلطات التركية باليمن يخبرها بتصميمه على حماية الأتراك

الموجودين في بلاده وأنه يستعد للقتال فيما إذا واصل الأتراك الحرب ضد الانجليز ، غير أن الحاكم العسكري التركي باليمن (أحمد عزت باشا) أجاب على الإمام بأن التسليم ضروري وإلا فإن مصير البلاد محفوف بالمخاطر التي لا يدرك أحد مداها وبالإضافة إلى ذلك فإن القائد التركي في جهة عدن « على سعيد باشا » توجه على أثر إعلان الهدنة واستسلم دون الرجوع إلى السلطات التركية بصنعاء وذلك لما كان بينه وبين تلك السلطات من مشاحنات وأحقاد وقد برّر سعيد باشا تصرفه بأنه — وقد رحّبت دولته لشروط الهدنة — لا حق له في الاستمرار بصفته محارباً . والواقع أن عمله هذا كان موجهاً ضد الإمام يحيى ومستقبل العلاقات اليمنية البريطانية . . . لأن القوات الانجليزية استولت أثر التسليم على ما يدعى الآن بالمحميات الغربية ، ولولا ذلك لأمكن لحكومة اليمن أن تسيطر على تلك المناطق أو على الأقل على بعضها أو تساوّم عليها لكي تصل إلى نتيجة أفضل مما انتهت إليه الأمور .

ثم أعقب ذلك جلاء الأداة الإدارية المدنية والعسكرية من اليمن وساعدهم الإمام يحيى مساعدة ضمنت لهم سلامة الوصول إلى بلادهم « أما الأتراك الذين كانوا في منطقة الحج وما جاورها بقيادة سعيد باشا فقد استسلموا بكامل معداتهم للقائد الانجليزي العام الذي أناب عنه الجنرال « بنى » وأرسل القائد التركي إلى مصر لاعتقاله هناك .

بني اليمن بأعظمه مفوقراً في المحميات

وأول عمل بعد ذلك قام به الإمام يحيى أن أعلن رسمياً « بأنه لا يعترف بأية اتفاقية عقدها الأتراك مع الانجليز حول الأراضي اليمنية وأنه لا يتقيد بشيء منها إذ أنها باطلة لحصولها من غير صاحب الحق » . وفي عام ١٩١٩ سافر وفد بريطاني من عدن قاصداً صنعاء برئاسة الكولونيل هارولد جاكوب وعضوية الميجر رايلي والكابتن نصير الدين والسردار ملات

دادخان (والآخرين من الهنود) للبحث في أمر تعيين الحدود بين مملكة الإمام وبين المحميات وللاّتفاق على إخلاء ميناء الحديد من القوات البريطانية التي كانت قد نزلت فيها وذلك مقابل إخلاء القوات اليمنية لمدينة الضالع وبعض المناطق الأخرى التي يدعى الانجليز حمايتها فلما وصل الوفد البريطاني إلى مدينة **بابل** (وهي بلدة بين الحديد وصنعاء وعلى مسافة ٧٠ كيلومتراً شمال الحديد وتعتبر الحد الفاصل بين منطقة الجبال وسهل تهامة الساحلي) هاجمت جماعة من قبائل **القحمر** وكانت من عشيرتي الضامر والحمادي — قافلة الوفد وقبضوا على جميع أعضائه .

فسافر محمود نديم (والى الأتراك السابق باليمن الذي فضّل البقاء بصنعاء) قاصداً **بابل** بغية السعي لدى القبائل لإطلاق سراح الأسرى الانجليز والعمل على تسهيل وصولهم إلى صنعاء... ولكن القبائل قبضوا على محمود نديم أيضاً... فأرسلت حكومة عدن إلى هناك وفداً برئاسة الميجر ميك... وبعد جهود مضيئة وتضحيات مالية كبيرة ووعد ووعيد وتدخل رجال الدين... استطاع المقبوض عليهم التخلص من أيدي آسريهم فعاد الوفد البريطاني أدراجه بعد فشل جاكوب .

وعلى أثر ذلك قام الانجليز بلعبة أخرى.. إذ شجعوا السيد محمد الادريسي الذي كان داعية في عسير وصنيعة الإيطاليين... وحرّضوه على محاربة الامام وسلموه ميناء الحديد وما جاورها من البلاد التي كانت تحت أيديهم وادّعى الادريسي الخلافة على المسلمين واستطاع بما لديه من أموال وبالمساعدات الأجنبية ان يستميل قبائل الشافعية وانضم إلى جيشه عدد غفير من أبناء اليمن الزيدية.. وأثارها حرباً أهلية شعواء على حكومة الإمام يحيى استمرت عدة سنوات كما هو معروف .

وفي عام ١٩٢٠ أرسل الإمام يحيى مندوبا خاصا لبحث أمر المفاوضة من جديد وذلك للتخلص من شر التدابير الانجليزية التي ترمي إلى إثارة حرب أهلية يظفرون من ورائها بالسيطرة على البلاد فلم يجد الرسول أى سبيل إلى نجاح مهمته نظراً إلى سوء نية الانجليز . ولم يكن الرسول المذكور ذا دراية كافية تجعله أهلاً للقيام بعمل سياسى هام .

توسع العدو أن البريطاني

وفي عام ١٩٢١ وقعت مناوشات بين حاميات الحدود اليمنية وبين بعض القرى التي يدعى الانجليز حمايتها (في وادي معادن والفرشة بمنطقة الأصابع فتوترت العلاقات بين صنعاء وعدن لم يحاول الإنكليز تفهّم الحقائق ... بل استغلوا الحوادث التافهة لإرهاب اليمنيين حكومة وشعباً ... فأرسلوا طائراتهم للإغارة على الحاميات اليمنية والقرى الآمنة المجاورة للحدود وألقت قنابلها على المزارعين هناك فسيبت أضراراً وخسائر في الأرواح بين أفراد الحاميات اليمنية فاضطرت إلى إخلاء مناطق (**الدرعية ومعاديه والفرشة**) وفي عام ١٩٢٢ أرسلت حكومة عدن بعثة إلى صنعاء برئاسة الجنرال جلبرت كلايتون لمطالبة الإمام يحيى بإخلاء مدينة **الضالع وجبل محاف** وتسليم اللاجئين إليه من سكان المناطق المدعى حمايتها ... والإفراج عن الأشخاص الذين اعتقلتهم الحكومة اليمنية فلم يفلح الجنرال كلايتون في إقناع الإمام يحيى بالتنازل عن أى شبر من البلاد أو تسليم اللاجئين أو المجرمين الذين أدينوا بمقتضى الشرع الإسلامى ثم عاد الجنرال جلبرت كلايتون في عام ١٩٢٤ إلى صنعاء مكرراً المحاولة دون الوصول إلى نتيجة ... نظراً لتشبث بريطانيا بمطالب لا تستساغ .

ثم أوفدت بريطانيا الكولونيل جاكوب عام ١٩٢٦ موفداً من لندن بصفة شخصية . وكان المفروض أن يكون الرسول المذكور هذه المرة ألين عريكة من ذى قبل ولاكنه ظهر أنه أكثر أطماعاً من أسلافه وإنما ألبسه الانجليز مسوح الرهبان لإيهام المهتمين بالشئون العربية بأنهم يميلون إلى المسالمة واستمرت الاتصالات بين صنعاء وعدن .. بينما ظل رؤساء مناطق الحدود والموظفون لدى حكومة عدن يعملون لتعمير صفوف العلاقات بين

الطرفين فبقيت النار تحت الرماد بعض الوقت حتى أواخر عام ١٩٢٧ حين بدأ الانجليز بالتحرش وإرسال طائراتهم للتخليق فوق سماء بعض مدن اليمن الجنوبية وألقت منشورات فيها تهديد شديد بتدمير البلاد.. وإنما أصر الإمام على رأيه.. في التمسك بالضالع وغيرها.. ولم ترد حكومة اليمن بشيء على هذا التصرف.

وفي فبراير سنة ١٩٢٨ زعم الإنجليز أن جماعة من جيش الإمام هاجمت بلاد آل قطيب واعتقلت **سبح آل علي**، فأغارت الطائرات الإنجليزية على مدينة قحطانية لمدة ثلاثة أيام متوالية.

ثم اتهم الإنجليز وعملآؤهم طريقة التفرقة بين أتباع **المذهب** : الزيدى والشافعي فألقت طائراتهم منشورات على مناطق الشافعية تهاجم فيها الزيدية وتحملهم مسؤولية ما حدث وما يحدث بالبلاد كما يتضح من النص التالي لهذه المنشورات.

(أولاً) إلى أهل المذهب الشافعي في اليمن وفي المحمية البريطانية ، بعد السلام ، لقد علمتم أنه بناء على انتهاك حرمة المحمية البريطانية من الإمام واليود وتعتيهم علينا ، وأجبرنا على إلقاء القنابل على حامية اليود .

(ثانياً) لما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم فلعلمكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم فذلكم ذنب اليود ، لا ذنبنا حسب ما قد علمتم بذلك بدون شك .

(ثالثاً) كل مجلس ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمى القنابل من طائراتنا .

(رابعاً) لكي تعيشوا في أمان نعلمكم أن طائراتنا لن ترمي القذائف في أيام العيد وذلك بتاريخ ٢٩ و٣٠ رمضان . وتاريخ ١ و٢ شوال سنة ١٣٤٦ الموافق ٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ م ، إلا إن حصل شيء من الزيود يؤدي إلى لزوم الضرب ، فإذا حصل رمى بالقذائف في تلك الأيام ، ستعرفون أن الزيود هم المسئولون بذلك .

(خامساً) وبما أن طائراتنا ستطير في تلك الأيام ولكن ما لم يحصل شيء من الزيود كما ذكرنا أعلاه ، فإن طيرانها سيكون للكشف لا لرمي القذائف والسلام .

(إمضاء الجنرال كيث اسفبوارث)

والى هذه

سياسة فرق «تسذل»

وكانت باليمن قبيلة تعرف بالزرانيق وتقع أراضيها بجوار الحديدة في مناطق الشافعية وهي مشهورة ببسالة أهلها ، وكانت حكومة صنعاء تعاملها بالحسنى فاستغلهم الإنجليز وطلبوا إلى شيخ القبيلة أن يتقدم بشكوى إلى جمعية الأمم مطالبا انفصال الزرانيق عن حكومة صنعاء الزيدية ، وأن تضم إليها الحديدة على أنها جزء من الزرانيق . وفي ذات الوقت تمردت تلك القبيلة وهاجمت القوافل وأخلت بالأمن في الحديدة وما جاورها وغدرت بحامية من الجند ، فاضطر الإمام يحيى إلى تجريد حملة لتأديبهم بقيادة ولي عهده وقد لقيت هذه الحملة مقاومة شديدة لأن القبيلة كانت مزودة بأسلحة وعتاد بريطاني ، يصل إليها عن طريق البحر باستمرار . ولما خضعت في النهاية بعد معارك طاحنة. وبعد أن انقطعت عن التاثرين طرق مواصلاتهم إلى الخارج وفي هذه الأثناء (أوائل عام ١٩٢٨) عرض سلطان لحج وساطته ، وقدم إلى مدينة تعز الجنرال **فاول** فتوصلوا في محادثات مع أمير تعز إلى قبول الهدنة لمدة شهرين ثم زيدت إلى أربعة أشهر من أبريل حتى يوليو سنة ١٩٢٨ وذلك ريثما تهدأ العاصفة ، ويتسنى للفريقين التفاهم في جو هادئ ولكن الإنجليز لم يحترموا الهدنة ، فقد اغاروا على المدن اليمنية في ٢٠ يونيو من نفس العام وألقت طائراتهم القنابل على **الضالع وقمطبة والمادسة وذمام وبرعم وتعز وصاوية وآب** ومدن أخرى ، وأخلى سكان هذه المدن بيوتهم واقفرت العاصمة (صنعاء) لأن السكان لجأوا إلى الأرياف والجبال .

ولم يكتف الإنجليز بما حدثته طائراتهم من فزع ورعب باغارتها على قوم لم يسبق لهم أن شاهدوا الطائرات من قبل ، بل إن أسطولهم استعد في البحر الأحمر لمهاجمة السواحل اليمنية وإنزال الجنود في الحديدة . كما جهزوا حملة قوية برية يرأسها **اسما** الأمير نصر بن شائف وهي فعلا بقيادة الضابط

الإنجليزى اللفتنانت ريكارد ، وهاجمت **الصالح** فانسحبت الحاميات اليمنية من **الصالح** والمرضة والطفوة وتوبة والمجما والمركوفة والتقيب ، فرأى الإمام يحيى أنه لا قبل لبلاده بطنينان الإنجليز ، فرجح المهادنة معهم ريثما يتحسن موقفه ، وأمر رجاله بالتوقف عن محاولة استرداد المناطق التي انسحبوا منها ، صونا للبلاد من التدمير . وقد تقدم بعض الزعماء العرب ناصحين بذلك ، والمعتقد أنه لو لا قيام حكومة العمال فى لندن بدلا من المحافظين لاستمر الإنجليز فى مهاجمة البلاد بقصد احتلالها لما هو معروف عن الإنجليز من انتهاز الفرص للاستعمار ، وخاصة حزب المحافظين ، وقد طلب منكثوم فى مجلس العموم البريطانى أن تكف بريطانيا عن اعتدائها على الأراضى اليمنية . وقد حدث فى نفس العام تبادل زيارات بين حاكم عدن الإنجليزى وحاكم الأترتيا . وتبادل الهمس بين لندن وروما وتجسوت أسلاك البرق بين الدولتين الطامعتين فى القطر اليمنى ، وتلاقت الأطماع فى شكل صدام منكثوم .

فهدأت الأمور هدوءاً مصطنعاً ، وكانت حكومة اليمن قد أطلقت سراح « المشايخ » الذين سبق لها أن اعتقلتهم من حدود البلاد .

وعلى أثر هذا الإجراء . . وما تم بين بريطانيا وإيطاليا من مشاورات سرية ، تبادلت حكومة اليمن مع عدن عدة مذكرات ، وقدم إلى صنعاء بعض الرُّسل ، موفدين من حكومة عدن ، وكان من بينهم تجار وأعيان المستعمرة وذلك بغية الوصول إلى ما يضمن الاستقرار ، وقد تقدم تجار عدن وبعض الشركات برجاء إلى الإمام يحيى بأن يعيل إلى « الملاينة » المؤقتة للتخلص من تلك الأوضاع القلقة ، التى أوقفت المصالح التجارية .

وفى ما بين سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٣ تم التمهيد لعقد معاهدة بين الدولتين . وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وصلت إلى صنعاء بعثة بريطانية برئاسة

الكولونيل رايلى حاكم عدن حينذاك وعضوية المستر ماسميور السكرتير العام للمستعمرة ، وكانت الأحوال الدولية السياسية والاقتصادية من جراء اتجاه إيطاليا نحو الحبشة تشجع على التفاهم . . . كما أن وضع اليمن السياسى حينذاك كان يستدعى الاستقرار ومسألة بريطانيا بعد طول الجفاء بين الجانبين (كما سيأتى بيانه) فوافقت حكومة اليمن ، على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع الإنجليز نصها فيما يلى :

معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل

بين اليمن وبريطانيا سنة ١٩٣٤

مقدمة : بما أن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام من جهة ؛ وملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى .. رغبة في الوصول إلى معاهدة تعطى أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين قد قرر عقد هذه المعاهدة وعيِّنا بصفة المندوبين المفوضين .

. عن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام .. حضرة صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رقيق .

. عن جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند ..

عن بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتنت كولو نيل برنارد روادون رايلي .

س . ي . ا . و . ب . ا . المحترم وعن الهند كذلك حضرة صاحب السعادة اللفتنت كولو نيل روادون رايلي .

س . ي . ا . و . ب . المحترم الذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن واتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا وإيرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام وملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية . . إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون إحداث أى منازعة أو مخالفة . . وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر ، فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل مالديهما من الوسائل أى تعدى من قوتها في الحدود المذكورة وأى تدخل من أتباعها أو جانبها في تلك الحدود في شئون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاهدان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الاقتصادية والتجارية على أساس المبادئ الدولية العامة مع التراضى أو الموافقة بينهما .

المادة الخامسة :

١ — رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ — كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، ويعامل ركاب تلك

السفن فى موانى بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان فى سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك .

٣— والغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمالك البريطانى فيما وراء البحار وقيصر الهند .

(ا) لفظة (بلاد) ينبغى أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وإيرلندا الشمالية والمناسد وجميع مستعمرات جلالته والبربر المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته فى المملكة المتحدة .

(ب) لفظة (رعايا) ينبغى أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا وجميع أهالى البلاد التى تحت حماية جلالته وكذلك جميع الشركات المؤسسة فى أى بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(جـ) لفظة (سفن) ينبغى أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة فى أى بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانىة

المادة السادسة : هذه المعاهد تكون أساسا لكل ما يكون الاتفاق عليه من المعاهدات المتتابعة بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالا واستقبالا فى معنى تقوية الوداد والصداقة ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم إعطاء المساعدة لأى حركة ضد الوداد والاتفاق القائم بينهما .

المادة السابعة : يتم التصديق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع وتبادل حجج التصديق فى صنعاء . . . ويعمل بها من تاريخ

تبادل حجج التصديق وفيما بعد تبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة
وتقريراً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما إمضاءاتهما
على المعاهدة الحاضرة .. ووضعاً أختامهما عليها وقد نظمت هذه
المعاهدة نسختين باللغتين الانكليزية والعربية ، وإذا قامت
شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفرقان المتعاهدان
الساميان يعتمدان النص العربي وحررت في صنعاء اليمن في يوم
٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ الهجرية ، يقابله يوم ١١ فبراير
سنة ١٩٣٤ للميلاد .

فترة الهدوء النسبي !!

ومنافسة إيطاليا

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٤ سالفة الذكر بين بريطانيا واليمن هدأت الأمور نسبيًا في منطقة المحميات . . ولم تقع أية حوادث خطيرة في مناطق الحدود الجنوبية اليمنية باستثناء بعض الغارات التي وصفتها السلطات البريطانية بأنها ذات صبغة « تأديبية » لبعض الأفراد أو العائلات التي نسب إليها الخروج عن أوامر وتعليمات حكومة عدن .

وفي الواقع كانت حكومة عدن تعتمد إلى إزعاج بعض الشيوخ والأمرء في كثير من الأمور الداخلية . . سواء فيما يتعلق بنظام إدارة قبائلهم أو في مسألة مراقبة المرور للقوافل بين الإمارات وبعضها . . وذلك لتثير الغضب المحلي بين الأهالي مما يدفعهم دفعا إلى التمرد أو إلى التظلم بصورة مادية إيجابية دفاعا عن أرزاقهم . . أو دفاعا عن كرامتهم . . الأمر الذي يبرر للحكومة المذكورة القيام بتلك الحملات أو الغارات التأديبية .

ولقد استهدفت بريطانيا من وراء تلك السياسة الاستفزازية إظهار قوتها بصورة مستمرة واقعية ضمانا لإشاعة الرهبة والخوف بين الأهالي لمنعهم سلفا من التفكير في مناهضة السياسة الاستعمارية التي كلفت بتنفيذها حكومة عدن وأيضا لكي تشعر اليمن . . ولو عن طريق غير مباشر بدوام استعداد الإنجليز في الوقت الذي كانت فيه اليمن لا تكاد تستطيع التنفس فيه من حكم الإمام يحيى الذي كان شديد الحرص على الانطواء والعزلة والبعد ببلاده وشعبه عن أي نشاط أقليمي أو دولي لما كان يعتقد في ذلك من ضمان سلبى للسلامة والأمان كما كان يرى ويعتقد. فاتخذوا الصفة السلبية التي فسرتها بريطانيا بين سكان المحميات وشيوخهم بالضعف والخوف وعدم القدرة على إدارة الأمور. وبذلك كان ضروريا للحكومة

عدن أن تظهر شيئاً مضاداً .. أو تتخذ سياسة عملية إيجابية تُعبرُ بها عن قوتها وبقوتها بما يضمن لها دوام ربط الرأى العام المحلي بها وبطشها وبقدرتها .. مما يدفعهم تدريجياً إلى إهمال التفكير في أمور اليمن .. وما قد يأتيهم منها عن طريق الإمام يحيى وبذلك تضيع الثقة وتخبو العلاقة شيئاً فشيئاً بين سكان الجنوب وبين الإمام الذى استمرت الدعاية البريطانية تنسج حوله غلائل الغموض والآنانية والعجز والشح ، وغير ذلك من الصفات التى أبعدت فعلاً أهالى الجنوب وسلاطينهم عن حظيرته .. مما ساعد كثيراً على تمهيد وتهيئة الرأى العام لقبول أى جديد تُصوّره أو تذيعه أو تعمله الدعاية البريطانية .

وظل الحال هكذا حتى قيام الحرب الحبشية الايطالية .. وكان أن انتصرت إيطاليا ووطدت أقدامها وعملت بصورة جدية على النهوض بمرافق الحياة فى كل من الحبشة وإريتريا والصومال ، وكانت سياستها الإنشائية فى تلك الأقاليم الثلاثة متناسقة تمام التناسق .. مما ضاعف حذر الإنجليز فى عدن وما حوّلها . خشية امتداد هذا النشاط على حساب الإنجليز فى السودان وفى جنوب اليمن وخاصة بعد أن سعت إيطاليا إلى كسب ود الإمام يحيى بما عرضته عليه فى عام ١٩٣٦ من استعدادها الكامل للنهوض بمرافق بلاده على الأخص فى منطقة سهل سمرهامة الساحلى .. وفعلاً قبل الإمام هذه العروض الودية بالترحاب « الشكلى » ليساوم به فى حل مشاكاة الجارية أو القائمة مع الإنجليز وكانت هذه السياسة اليمنية الجديدة نقطة تحول ظاهرة فى إشاعة الهدوء « الاضطرابى » بين ربوع المحميات إذ توقفت نهائياً تلك النمارات التأديبية التى كان الإنجليز يقومون بها بالرغم مما كان يقوم به بعض زعماء القبائل من تعدى السلطات البريطانية التى صبرت على كُرْدِ منها على هذا العدوان أو « العصيان » .

وقد أراد الإمام يحيى سبر غور حكومة عدن إزاء عروض إيطاليا عليه

الأراضي المصرية غرب مرسى مطروح بما أضعف هيبتهم ومما دفعهم مرة أخرى إلى محاولة كسب ود الإمام يحيى بكل الطرق ، واستطاع الإمام استغلال هذه الفرصة فعرض سراً على الإنجليز رغبته في حل مشاكل المحميات نهائياً مقابل عدم إعطاء أية مزايا للإيطاليين — فقبل الإنجليز شروطه في لطفة وحماسة وتعهدوا له باستعدادهم الكامل لحل هذه القضية (في أول فرصة ممكنة) ... وللأسف لم يكن هناك أى ضمان لهذا التعهد وإن كانوا هم قد أرادوا إثبات حسن نواياهم فأغضوا الطرف عن بعض عمليات التهريب من عدن إلى اليمن وشملت هذه العمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمواد التموينية مما أفادت في إنعاش الحياة لدرجة ملموسة بين أهالي اليمن .

وإلى أن انتهت الحرب الأخيرة كان الموقف على ما هو عليه وأرادت بريطانيا إثبات حسن نواياها مرة أخرى بصورة عملية فساعدت — أو على الأقل إدّعت مساعدة — اليمن في قبولها عضواً بهيئة الأمم المتحدة وظلت تراوغي في حل قضية المحميات حتى عام ١٩٥٠ بعد ماتم الاتفاق على عقد مؤتمر لندن بكتاب أرسلته وزارة الخارجية البريطانية في مارس من تلك السنة إلى الحكومة اليمنية بهذا الخصوص وعُيِّن في هذا المؤتمر الدكتور حسن بغدادى^(١) بصفة مستشار للوفد اليمنى .

(١) وزير التجارة في مصر بعد ذلك .

المعاهدة اليمنية البريطانية

لندن ١٩٥١

تبادل التمثيل السياسى :

يتم تبادل التمثيل السياسى بين البلدين بالطريقة العادية فى أقرب وقت ممكن قبل نهاية سنة ١٩٥١ .

التعاون الإقتصادى :

تقوم حكومة حضرة صاحب الجلالة بالتعاون مع حكومة الإمام فى اليمن لتنمية الشؤون الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية ، وجميع المسائل الأخرى التى قد تطلب إلى حكومة جلالة الإمام التعاون فيها ، وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ما وسعها من جهد إذا طلبت اليمن ذلك بتقديم مساعدة الخبراء الفنيين أو أية مساعدة فنية أخرى تطلب فى شأن هذه المسائل .

لجنة تسوية المنازعات :

٣ - للوصول إلى تسوية ما وقع من حوادث أو منازعات فى أماكن مختلفة من مناطق الأطراف ، وهى الحوادث والمنازعات التى كانت محل البحث بين الحكومتين توافق الحكومتان على إنشاء لجنة مشتركة تتألف من عدد متعادل من ممثلى الحكومتين ويكون اختصاصها أن تبين على الطبيعة (أى على وجه الأرض) دون إخلال بالتحفظات الواردة فى الفقرة رقم ٧ من هذا الاتفاق مركز كل من الطرفين فى جميع المناطق المتنازعة كما كان قائما سنة ١٩٣٤ وكما هو قائم فى الوقت الحاضر .

واللجنة أن توصي بناء على نتائج تحقيقها بحلول الحوادث أو المنازعات على ما يقتضيه لتطبيق معاهدة سنة ١٩٣٤ أو على نحو ما تقتضيه العدالة على حسب الأحوال .

مندوب محايد لمساعدة اللجنة :

٤ — إذا لم توفق اللجنة إلى الوصول إلى اتفاق في شأن أى مسألة من المسائل التي تعرض عليها وفقا للفقرة السابعة تقوم الحكومتان بعد التشاور بينهما باختيار مندوب محايد أو تقوم كل منهما باختيار مندوب محايد ، وتكون مهمة المندوب المحايد ، أو مهمة المندوبين المحايدين مساعدة اللجنة للوصول إلى توصية بالجماع .

تاريخ بدء عمل اللجنة :

٥ — يتم تعيين اللجنة وتتولى وضع منهاج عملها في أسرع وقت ممكن وتعين الحكومتان بناء على ذلك تاريخ بدء هذا العمل ، وتقوم اللجنة من حين إلى حين بتقديم تقارير عن مدى تقدم العمل إلى الحكومتين .

الاحتفاظ بالوضع الحال مؤقتا :

٦ — إلى أن أن تتم اللجنة عملها في المناطق المتنازعة تمتنع الحكومتان عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير الوضع القائم في الوقت الحال في مناطق النزاع .

وفي تطبيق هذه المادة يكون مفهوما أنه لا يوجد في الوقت الحاضر في بلدة شبوة (اليمنية) أية قوة عسكرية أو هيئات إدارية .

أثر توصيات اللجنة :

٧ — من المفهوم بين الحكومتين أن قبولها لأى حل توصى به اللجنة وفقا للفقرة رقم (٣) لن يُخل بمطالب أى من الحكومتين على أساس تفسيرها

من الناحية القانونية ، ولا بأية مطالب تتصل بالتسوية النهائية المنصوص عليها في المادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٣٤ .

وإذا لم يتم الوصول إلى اتفاق في شأن نتائج تحقيق اللجنة ، تستمر الجهود للوصول إلى تسوية وفقا لأحكام المادة (٣٣) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٨ — تتخذ الحكومتان من الإجراءات وفقا لتشريع كل منهما مع الإعداد بالظروف المحلية ما يكفل درء أية دعاية موجهة (إيجابية أو هدامة) يكون من شأنها التأثير في العلاقات الودية ، أو أية دعاية يكون من شأنها أن تشين رئيس الدولة أو العائلة المالكة .

٩ — تدرس الحكومتان في الوقت الحاضر بقصد الوصول إلى اتفاق على أية اقتراحات معينة يقدمها أى من الطرفين في شأن المجرمين الفارين .

دار الجمرک فی « نجد مرقد »

١٠ — منذ بدء عمل اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا الاتفاق ، وإلى أن تتم هذه اللجنة عملها توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة على إخلاء دار الجمرک فی « نجد مرقد » وتوافق الحكومة اليمنية خلال الفترة نفسها على ألا تشغل البناء الذى هدم بالقرب من دار الجمرک .

ملاحظات وجيزة

في شأن الدعوة البريطانية الخاصة بعقد مؤتمر في لندن

١ — يتبين من الكتاب الذي وجهته وزارة الخارجية في ١٠ مارس سنة ١٩٥٠ إلى القاضي محمد العمري أن المسائل التي سيتناولها البحث قد دُثِّبَتْ ترتيباً يسترعى الانتباه من ناحية أخرى : فيلاحظ من ناحية .. أن الكتاب لم يتكلم في مسألتى نجم مرقم وشبهه عن تسوية النزاع الخاص بدخولهما في الحدود اليمنية.. وإنما تكلم عن «خير الاجراءات التي تتبع لتسوية حادث «نجد مرقد» وعن «شكوى الحكومة اليمنية عن البعثة التي أوفدت إلى شبهه» وما من شك في أن احتمال هاتين العبارتين ينبئ عن تجاهل البريطانيين للأمر الجوهري في مسألتى نجم مرقم وشبهه فالواقع أن حكومة جلالة الإمام بكت مطالبها في حادث نجد مرقد وفي مسألة شبهه على اعتبار أن المكانين داخلين ضمن حدودها . ومن الغريب أن يتجاهل البريطانيون مقدما النزاع الخاص بشبهه فكأنما قد اقتصر الأمر على مجرد الشكوى من إفساد بعثة إليها دون أن يتناول قبل ذلك أمر السيادة على تلك المنطقة .

٢ — ويلاحظ من ناحية أخرى أن الكتاب المتقدم ذكره جعل المسألة الخاصة بالحدود الواقعية اليمنية وقت توقيع معاهدة سنة ١٩٣٤ في المرتبة الثالثة.. مع أن تعيين هذه الحدود هو الأمر الذي كان ينبغي أن يعتبر مقدمة لازمة للفصل في النزاعين الخاصين بنجم مرقم وشبهه . ولكن يظهر من الصيغة التي استعملت في مرض الكلام عن تعيين الحدود أن ما يعنى به البريطانيون هو الاتفاق على طريقة هذا التحيين . فقصده جاء في كتابهم ما يأتي :

« طريقة تعيين الحدود الواقعية على النهر الذي طأنت قائمة عليه وقت
التوقيع على الماهدة البريطانية اليمنية في سنة ١٩٣٤ »

ومفهوم من هذه العبارة أن يقتصر البحث في المرحلة الحالية على الاتفاق
على أسلوب « أو طريقة الإجراءات » التي تتبع في تعيين الحدود الواقعية
في الوقت المشار إليه من قبل ، وما هو جدير بالملاحظة أن الكتاب البريطاني
لم يشر في ذلك إلى المادة الثالثة من المعاهدة وهي التي تجعل احتمال البحث
قاصراً على الحدود الجنوبية وحدها .

٣ — ويستخلص مما تقدم أن الطرف البريطاني عمد إلى المراوغة وكسب
الوقت في مسألتى **نجم سرفر** و **شبهه** إذ من البديهي أن يبدأ الطرف اليمني عند
بحث هاتين المسألتين بالإعراب عن وجهة نظره في دخول هاتين المنطقتين
في الحدود اليمنية ولا سيما أنه انتهج هذا المسلك من قبل . وعندئذ يرتكن
الطرف البريطاني إلى أن مسألة الحدود بأسرها ستكون محل تسوية وبهذا
يطلب إرجاء البحث في نزاعى **نجم سرفر** و **شبهه** .. إلى أن تصفى مسألة
الحدود^(١) ... أما بالنسبة إلى هذه المسألة .. فطبيعى أن نبدأ البحث باختيار
« طريقة » أو « إجراءات » تعيين هذه الحدود نظراً لتقدم العهد على توقيع
الماهدة .. وهذه الطريقة تتطلب تطبيقها على الطبيعة — وما يتصل بذلك
من إعداد شرائط ومسح مناطق — فترة من الزمن لا تقل عن خمس سنوات
لو فرض أن العمل جرى على أسرع وجه ، وبهذا يكون واضحاً أن الطرف
البريطاني لا يرغب إلا في تأجيل حسم النزاعين الخاصين بـ **شبهه** و **نجم سرفر**
إلى أجل غير مسمى وتعليق مسألة الحدود فترة أخرى قد تمهد لفرصة
أخرى من أعمال العدوان المسلح .

(١) هذا المعنى يستخلص بوضوح من كتاب الحكومة البريطانية إلى النازي تمديد العمري
في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠ .

٤ - ولهذا كان يحسن أن يكون التوجيه السياسى فى المفاوضات قائماً على أساس فصل النزاعين الخاصين **بمجموعهم رقم وبتبويه** وما يكون بمنزلةهما من المنازعات الأخرى .. كالنزاع الخاص **بمجموعهم رقم** ، عن مسألة تعيين طريقة رسم الحدود الواقعية .. فليس من المصلحة ترك هذه المناطق محلاً للنزاع .. ولا سيما متى كان الطرف البريطانى قد وضع يده عليها .

إلا أن دعوى اليمين يجب أن تكون مستندة إلى أدلة واضحة وقانونية من حيث بسط سيادتها على مثل هذه المناطق المتنازع عليها . فلا يكفى مجرد الارتكان إلى الشك بحق اليمين العام فى جميع المحميات ، أو بوحدة الجنس واللغة والدين والمصالح ، لأن الإدعاء البريطانى يرتكز على عدم تمتعها بسلطة فعلية على هذه المناطق وقت توقيع معاهدة سنة ١٩٣٤ . فمن الواجب إذن **مجمع الروايات** التى تثبت وجود هذه السلطة الفعلية كالوثائق الخاصة بتحصيل العشور من القبائل المدعى بحمايتها .. والمكاتبات الصادرة من رؤساء هذه القبائل إلى جلالة إمام اليمين أو أعماله من الموظفين .. والى يستخلص منها معنى الإقرار بولايته المادية المباشرة ولو كانت تقر بولايته المعنوية ، وكذلك جميع الوثائق التى يستفاد منها ولو دلالة على أن البريطانيين لم تكن لهم يد أو سلطة على تلك المناطق . ولا يمكن منذ الآن التنبؤ بما سيكون عليه موقف الطرف البريطانى من هذا الاتجاه .

٥ - على أنه قد يكون ثمة محل للتفكير فى حل احتياطى بالنسبة إلى المناطق التى كانت محلاً للمنازعة وتم للبريطانيين وضع اليد عليها كمنطقة **تبويه** مثلاً . فقد سبق أن عرض البريطانيون أن تظل هذه المنطقة بمنابة شقة حرام إلى أن يحسم النزاع الخاص بها ... وسبق لليمن أن رفضت هذا العرض . إلا أن الظروف الجديدة قد تقتضى إعادة النظر فى هذا الرفض لأن اعتبار المنطقة شقة حراما يقضى إلى رفع يد البريطانيين عنها ، وفى هذا كسب سلبى سلبى

لوجهة النظر اليمينية .. وإن كان لا يحقق كل المقصود . ولا يحتمل في الوقت الحاضر أن يميل البريطانيون إلى الأخذ بمثل هذا الحل على الأقل بالنسبة إلى شبوة بعد أن تبين ما يوجد في أرضها من الثروة المعدنية والبتروول ، ولكن يحتمل أن يغريهم الأعراب عن استعداد اليمن لمنح البريطانيين حصة في امتيازات استغلال المعادن بشروط معتدلة بالاعتراف بحق اليمن والرجوع إلى مقتضيات العقل بالعدل .

٢ — أما مسألة تخطيط الحدود الواقعية عند عقد معاهدة سنة ١٩٣٤ فلها ناحيتان ينبغي الاحتياط في علاجهما .

الناحية الأولى : قبول مبدأ هذا التخطيط أو التعيين في ظل أحكام المادة ٣ من تلك المعاهدة . والمبدأ في ذاته لا ينطوي على خطر لأنه تنفيذ طبيعي لأحكام المادة ٣ من المعاهدة ولأنه سوف يضع حداً للمنازعات أو على الأقل سيسد دوافع العدوان البريطاني . ولكن الخطر يأتي من أثر تعيين الحدود في تثبيت حالة الواقع نهائياً ، واعتبار هذا التثبيت أو على الأقل تأويله بأنه إقرار ضمني بصحة الحماية على الأجزاء المدعى بحمايتها . ولكن مثل هذا الاحتمال يجوز الاحتياط له بتحفظات صريحة تنفي نفياً قاطعاً كل شبهة في تأويل هذا الوضع أو حمله محل الإقرار بأي حق في الحماية . ومن المناسب أن ينظر في هذه المسألة إلى الموازنة بين النفع والضرر من إبقاء الوضع الحالي دون تعيين حدود ، فهذا الوضع نافع للطرف القوى وهو الإنجليز .. وضار بالطرف الأقل قوة ، فمرجع الفصل في ترجيح مبدأ تعيين الحدود الواقعية في الوقت الحاضر هو النظر إلى الموازنة بين قوى الطرفين المتنازعين وتجارب الماضي .

هذه هي الناحية الأولى في مسألة تعيين الحدود الواقعية .

أما الناحية الثانية : فهي ناحية اختيار طريقة التعيين وطبيعي أن هناك مشكلة أو بعبارة أصح عدة مشا كل تتصل باختيار هذه الطريقة ..

فهنالك أولاً تفسير عبارة (بقاء الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة) وهى العبارة الواردة فى المادة ٣ من المعاهدة ، فمن المناطق ما كان داخلاً فعلاً فى هذا التاريخ فى نطاق السلطة الفعلية لسكرى الطرف من الطرفين المتنازعين . . . ولكن من المناطق أيضاً ما يحتل التنزع فى شأنه بسبب وجود سلطة فعلية عليه لأحد الطرفين . والظاهر أن الطرف البريطانى كان يرى أن مناط السلطة الفعلية هو الاحتلال العسكري الفعلى ، وكانت وجهة نظر الحكومة اليمنية أن المعيار المادى هو امتداد السيادة ، أو قيام ولاية جلالة الإمام ، ولو لم يكن هناك احتلال عسكري ، ومن الواجب أن يواجه سياسة اليمن هذه المسألة مواجهة جديدة على أساس الجانب الواقعى ، وأن يجتهدوا فى تغليب المعيار المادى والأدبى .

٦ — والخلاصة : أن الاعتراف بملك امام اليمن يعتبر فى المادة ١ من المعاهدة من قبيل استتباب الحال ، وبذلك يكون الأصل هو ثبوت ولاية جلالة الإمام فى اليمن قاطبة . . . ويكون هذا الوضع الظاهر ، أما ما يخالف الظاهر . فهو الادعاء بحماية تبسط على بعض المناطق ، فعلى من يدعى خلاف الظاهر أو خلاف الأصل أن يقيم الدليل هو على دعواه . وبذلك تكون كل منطقة لم يحميها مدعى الحماية فعلاً داخلة فى حكم الأصل خالصة لولاية جلالة الإمام . هذا هو ظاهر المعيار الذى يحسن التواضع عليه ، ولكن لا يحسن الإسراف فى التفاؤل بحمل البريطانيين على قبوله .

وعلى أى حال ينبغى التفكير جدياً فى اعتبار مسألة المعيار الخاص بالسلطة الفعلية مسألة مبدأ يقرر (سلفاً) قبل الدخول فى التفاصيل . وهذه حقيقة يجب الاتجاه إليها على الأقل بوصفها دستوراً خاصاً لمن يُسند إليهم أمر مفاوضة البريطانيين الذين عُرفوا بالمرأوفة والتلاعب بالألفاظ .

٧ — وهناك أيضاً مشكلة الطريقة العملية التى تتبع فى تخطيط الحدود

القائمة والواقعية من حيث كيفية التكوين وكيفية التطبيق .. فقد يتعلق بتكوين الطريقة أن يتردد الذهن بين اختيار خريطة دولية معتمدة . وبين انتهاز هذه الفرصة لإعداد خريطة دقيقة لليمن في عهدھا الجديد ، ولكن الطريقة الأولى وهي التي تقوم على اختيار خريطة معتمدة من الوجهة الدولية قد تكون أدعى إلى سرعة حل المشاكل القائمة . وبديهي أن تعيين كل من الدولتين المتنازعتين طائفة من خبراءها وموظفيها لتخطيط الحدود على هذه الخريطة بعد التناهم على مبدأ هذا التخطيط بتلك الصورة قد يشير مشكلتين على جانب عظيم من الدقة .

وأوروبا . . . تتصل باحتمال استمالة البريطانيين برؤساء المحميات أو تمسكهم بأخذ رأى هؤلاء الرؤساء لوضع توقعاتهم على محاضر التخطيط . ومثل هذا المسلك يفتح الباب لكثير من المنازعات . وبهيء الفرص للطرف البريطاني لإثارة بعض القبائل في المحميات أو شراء ذمم بعض رؤسائها .

ولهذا كان يحسن أن ترسم اليمن خط حدودها المؤقت على إحدى الخرائط وتقدمه للجانب البريطاني لاعتماده ببروتوكول خاص يعتبر مكافئ للمادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٣٤ . فإذا أثار البريطانيون نزاعاً في بعض ما يشمله هذا التخطيط أمكن الالتجاء إلى خبراء كل من الحكومتين وموظفيها للثبوت من الحقيقة على الأرض نفسها دون التسليم بمبدأ استشارة أهل المحميات ورؤسائها .

أما المشكلة الثانية — فتتصل بتدبير وسيلة لحل النزاع المتوقع بين أعضاء هيئات التخطيط فلو فرض أن مرطني وخبراء كل من الجانبين أصرء على وجهة نظره بالنسبة إلى حقيقة خط الحدود في منطقة معينة فلا مبدى في ذلك عن الأحكام إلى رأى محايد للموازنة بين حجج الطرفين واتخاذ قرار لحسم النزاع ولا ظني باب المنازعة متوسلاً مائلاً في هو الشأن في الوقت الحاضر

على أن هناك احتمالاً يجوز التفكير فيه على سبيل الاحتياط . . وهو أن
الذين تقترح عند الخلاف في التخطيط الاحتكام إلى ما يقرره رؤساء العشائر
أو القبائل أو المناطق التي يشجر الخلاف بصدها . . ولكن مثل هذا الحل
يفترض اطمئنان الذين مقدماً إلى الرأي الذي يجوز أن يبديه هؤلاء الرؤساء .
هذا وفي الوسع أيضاً أن يجرى تخطيط الحدود عن طريق ذكر أسماء
الأماكن . . . ولكن هذه الطريقة لا تؤدي إلى رسم خط معتمد ، لأن
الظاهر أن حدود الأماكن غير مضبوطة . وأياً كان وجه الرأي فن الواجب
أن تعُدّ الذين منذ الآن خطأ لحدودها الموقوفة على خريطة دولية على يد
فنيين وموظفين خبراء بشؤون الحدود اليمنية .

٨ — وليس بعد هذا سوى مشكلة أخيرة تتعلق بتطبيق طريقة التخطيط .
ويجب في هذا الشأن إبراز حقيقة وجوب اقتصار التخطيط على الحدود
الجنوبية لليمن دون غيرها فلا شأن لهذا التخطيط بالحدود الشمالية أو الشرقية
أو الغربية . لأن نص المادة ٣ من المعاهدة قاصر على الحدود الجنوبية وحدها
باعتبارها موضع النزاع الراهن ومنطقة العمليات العدوانية البريطانية مع
اعتبار أن مسألة احتمال وجود سلطات فعلية للبريطانيين في غير الحدود
الجنوبية مسألة واقع ينبغي الرجوع فيها إلى الخبراء اليمنيين بحالة الحدود ،
فاذا سُويت هذه النقطة وجب أن يُقطع بالرأي في مسألة وجوب البدء
في التخطيط بالمناطق التي نشأت منازعات في شأنها أو وجوب البدء بالمناطق
الخالية من النزاع ، ولكل من المسلكين مزاياه وعيوبه فالبدء بالمناطق
المتنازعة يُعجل في حسم أسباب النزاع القائمة ولكنه يُيسر للبريطانيين
استحداث منازعات مستمرة في مناطق أخرى فيما لو حملوا على التراجع
في بعض مزارعهم ، والبدء بالمناطق غير المتنازعة يهيء جواً من حسن التفاهم
ولكنه لا يعجل بحسم المنازعات .

٩ - وقد يكون هناك مجال للتلويح ببعض المزايا الاقتصادية التي يطمع فيها الإنجليز فيحسن لذلك التفكير في مدى استعداد اليمين بتسويتها لهم ، ثم إنه قد يكون هناك محل للتفكير في أن تقتصر اليمين في الوقت الحاضر على حصر نطاق المفاوضة في المناطق المتنازعة من حيث الحوادث والحدود مع إرجاء ما عدا ذلك إن ظهر من الجانب البريطاني نزوع إلى التشديد .

أما مسألة شروط تبادل التمثيل السياسي فيحسن أن يتبع في شأنها ما جرت عليه المعاهدات الدولية . ومنها معاهدات الصداقة ، وقد أصبحت بوجه التقريب معاهدات نموذجية .

تقر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ إمضاء (حسن بغدادى)

أهداف الاستعمار البريطاني الاستراتيجية

في جنوب الجزيرة العربية

ويمكن الإشارة في هذه الحالة إلى ما يستهدفه الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة وخاصة بعد أن فقد كثيراً من سلطانه في الشرق الأقصى وعلى الأخص في جنوب آسيا منذ عام ١٩٤٧ بعد استقلال الهند .. وقيام الدولة الباكستانية وبعد أن تطورت الأوضاع العامة في باقي دول الكومنولث بالصورة التقدمية التي وضحت أخيراً ، وعلى الأخص بعد تألق الوعي التحريري بين الشعوب .. ونعود إلى تلك الأهداف فنوجزها فيما يلي :

(١) فإن إنجلترا تسعى بحماسة بالغة لخلق إمبراطوريتها الجديدة بالقارة الإفريقية بعد أن فقدت أملها في استعادة مركزها التقليدي في الشرق الأقصى وعلى الأخص بعد إطراد نمو وتألق الصين الشعبية . الأمر الذي يتطلب منها خلق وإعداد أوسع شبكة ممكنة من القواعد الاستراتيجية التي تكفل لها : -
أ - إحاطة قلب تلك الإمبراطورية « الثالثة » بسياج وقائي من القواعد التي تصلح للقوات البرية والبحرية والجوية من حيث إمكان حشدتها . .
وتموينها . . وتدريبها . . وإعداد هذه القواعد للدفاع عما تبقى لها من نفوذ ومصالح لتأمين هذه الإمبراطورية وأيضاً لاستخدامها كقواعد دفاعية ومجموعية تهدد جنوب الاتحاد السوفيتي ، وتحمي موارد البترول بالشرق الأوسط . وتؤمن حائط حلف بغداد الذي اشتركت فيه مع الباكستان وإيران والعراق وتركيا . مع عزل اليمن والمملكة السعودية من الشاطئ الجنوبي للجزيرة .
ب - توزيع هذه القواعد لتكون متباعدة بما يكفل لها الرقابة من التعرض أو التدخل الشيوعي الذي قد يرتكز في الحرب القادمة على القواعد الواسعة في شمال إيران وأفغانستان وشرقي القوقاز .

وذلك بتوفير العمق الوقائي والعمق الدفاعي للقارة الإفريقية (عدا شمالها ووادى النيل) والمنطقة خليج عُمان ، والخليج العربي .

(٢) إتمام خلق المنافذ البحرية المؤدية إلى المياه « الدافئة » في المحيط الهندي وبحر العرب أمام أى تدفق بحرى معاد من الشمال وخاصة وأن بريطانيا تسيطر فعلا على منطقة الشواطئ الشرقية للجزيرة العربية وكل الشواطئ الجنوبية لها مما سيحقق لها ضمان السيطرة على جنوب البحر الأحمر وبما يروضها عن تقلص السيطرة على شماله بعد أن تحررت قاعدة السويس والسودان من السيطرة البريطانية .

(٣) تدعيم الصلات المباشرة - من تل الوجود - بين أجزاء الإمبراطورية الجديدة فى جنوب وشرق ووسط وغرب إفريقيا بما يزيد من قدرتها الإنتاجية وبما يزيد لها أيضا من إمكان تسويق وتصريف إنتاجها . وبما يكفل لها تنسيق التعاون بين أطرافها لتخوض ما ضاع بانسلاخ القارة الهندية منها وابتعادها إلى حد كبير عن تلك السيطرة البريطانية المباشرة .

(٤) إبقاء مركز النقل السياسى والاستراتيجى بأطراف الجزيرة العربية الجنوبية ليعوض ما ينتظر مستقبل السياسة البريطانية من الصدع والوهن بعد أن تم جلائها عن منطقة السويس واحتمال امتداد موجة الضغط العربى عليها وبعد أن تقلصت رقعة قواعدها فى الشرق العربى .

(٥) استغلال الموارد « الخام » من « زراعية .. ومعدنية » وما يقام عليها من صناعة وتجارة وفتح أسواق جديدة وتوفير الأيدى العاملة الزهيدة والتي ما زالت حتى اليوم دون أى استغلال وعلى الأخص فى جنوب وشرق اليمن فى المناطق المتاخمة للمحميات .. وأهم هذه الموارد :

١ — المعدنية : البترول فى منطقة شبوة بالذات .. وحاجة بريطانيا إليه

وخاصة بعد التوسع الذى تم فى معامل التكرير فى عدن والى أنفقت بريطانيا عليها حتى عام ١٩٥٧ حوالى ١٠٠ مليون جنيه استرليني لتعويض تعطيل اقتصادياتها بعد توقف معامل عبادان عندما قام الدكتور مصدق بتأميم البترول الإيرانى . كما يوجد أيضا ~~المصنعة~~ فى منطقتى آب والبيضاء والعقبة فى منطقة صنعاء والميطا فى منطقة مأرب والملمح الحجرى فى منطقة الصليف والنعم فى منطقة آب والهمير فى منطقة الصعداء.

ب - الزراعة والحيوانية : الحبوب وعلى الأخص القمح والذرة . . والأقطان (وقد نبخت زراعتها فى الجنوب وفى امتداد سهل تهامة) واللحوم والصوف والجلود فى الجنوب والشرق .

وهذا بخلاف ما يمكن مضاعفته فى الإنتاج الزراعى مما يجعلها قادرة على الاستكفاء الذاتى ، بل وعلى التصدير من مواردها إلى باقى الأسواق البريطانية أو إلى ميادينها المختلفة .

(٦) السبق فى احتكار السيطرة على الأسواق لتعويض ما تتعرض له التجارة البريطانية من منافسة اليابان وأمريكا والهند .

(٧) ملاحظة ومناهضة التوسع الأمريكى فى الجزيرة العربية وخاصة بعد أن رسخت أقدام السياسة الأمريكية بالملكة العربية السعودية وما ينتظر لها المزيد من التوسع بعد حلف تركيا - ~~الباكستان~~^(١) وإمداد العراق بالمساعدات مما قد يؤدى مستقبلا إلى إطراد التوسع فى الجزيرة الأمر الذى تخشاه بريطانيا وتعمل فعلا على الحد منه بقدر الإمكان تحقيقاً لفكرة التوازن فى هذا الميدان الذى كانت قد احتكرته « بريطانيا » منذ زمن بعيد وعلى الأخص بعد أن ظهرت به موارد البترول من جهة وبعد أن بدأت بريطانيا تفقد من كرامتها وهيبتها ونفوذها كثيراً فى كل من مصر والعراق

(١) هذا الحلف بخلاف حلف بغداد وسابق له .

والأردن والسودان وإيران مما يدفعها اليوم إلى الاستعانة في تثبيت أقدامها بكل صورة ممكنة على حافة تلك الدائرة المترامية .

(٨) الابقاء على السيطرة على قناة السويس بطريق غير مباشر بالسيطرة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب وذلك بعد أن اُتمت مصر شركة القناة وخوف بريطانيا من احتمال تحكم مصر في شؤون الملاحة عبر القناة والتي تعتبرها بريطانيا أساساً لحياتها ، نظراً لما يمر بها من القود والحامات .

(٩) استنزاف موارد الزيت الكامنة في جنوب الجزيرة التي لم يبدأ بعد في استغلالها بعد أن ثبت وجودها فعلاً وخاصة على حافة « الربع الخالي » التي تعتبر بمثابة الرصيد البكر الاحتياطي للزيت العربي في كل منطقة الشرق الأوسط (١٠) الابقاء على الهيبة التقليدية أمام دول الكومنولث ، وعلى الأخص بعد أن تصدع الكبرياء البريطاني عقب فشل العدوان على مصر في أكتوبر سنة ١٩٥٦ الأمر الذي كشف عن حماقة وارتجال وأنانية السياسة البريطانية التي لم تستشر الدول الأعضاء في أسرة الكومنولث بمادفع بعضها كالمندوسيلان إلى التهديد بالانسحاب من هذه الأسرة الأمر الذي أزعج الرأي العام البريطاني والذي أدى في النهاية إلى طرد إيدن من كرسي الحكم .

نقطة التحول والتمهيد للاتحاد

بين الحميات

وفيا بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٢ عاودت السلطات البريطانية سياستها القديمة باثارة بعض رؤساء القبائل ضد الإمام أحمد والدعاية ضد نظام الحكم في اليمن ووصفه بالرجعية البليدة المطلقة ومقارنة الأحوال العامة بين الحياة بمظاهرها المادية في مستعمرة عدن البريطانية وبين مملكتها اليمن المستقلة . . .

وفعلا كانت هذه المقارنة تستند على حقائق ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو التنكر لها واستغللتها بريطانيا للتشويه على اليمن وإضعاف الأمل في نهضتها واحتمال تفككها لاضطهاد الإمام الكثير من الرعوس والأعيان وللعصبية المذهبية بين (الزيود) و (الشوافع) . . . وعمدت السياسة البريطانية إلى تشجيع هجرة بعض المثقفين اليمنيين الذين لقوا في عدن المأوى والحرية في الرأي وساعدتهم حكومة عدن بطرق غير مباشرة لإبداء مسخطهم على الإمام والدعوى جهاراً ضده وذلك تمهيداً لتنفيذ سياستها على تكاتل الحميات في دولتين يدينان بالولاء لحكومة عدن بدلا من بقاء تلك الحميات بوضعها المعروف بدون أى تناسق بينها . . . وعمدت إلى إثارة فتنة في سلطنة محجج وهي الوحيدة التي كانت حتى ذلك الوقت خالية من المستشارين الإنجليز ودبروا انقلاباً ضد سلطانها واستندت على سوء تصرفاته الشخصية فاتهمته بالجنون . . . بل وبالشدوذ وأحاط محلّه أخاه الأصغر السلطان على عبد الكريم وفرضت عليه حمايتها ووقع معها معاهدة الحماية كوسيلة لانقاذ بلاده من الدمار ، وبذلك أصبحت كل الحميات في وضع يقبل — من جهة نظر بريطانيا — الخطوة التالية وهي « الاتحاد » .

واستمرت الدعاية البريطانية ضد اليمن على أشدها . . . وساعد على ذلك هجرة

كثير من اليمنيين في ذلك الوقت إلى خارج البلاد نتيجة الاعتقالات التي قامت بها حكومة اليمن وإن كانت الحقيقة المجهولة هي أن سبب هذه الاعتقالات هو الوشايات التي دبرتها بريطانيا عن طريق بعض كبار رجال اليمن الذي أوهموا الإمام بخطورة بعض التقديسين ، ونظراً لأن الإمام كان يخشى قيام فتنة أو انقلاب آخر اضطر وقتئذ إلى الأخذ بفكرة سياسة الاعتقال كأضمن وسيلة وقائية تؤمن البلاد ، وهي في أشد الحاجة إلى السلام والاستقرار لتقوم بالدور الواجب عليها كدولة فتية عاملة مع مجموعة الدول العربية وكدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة . . .

فكانت هذه « النصائح » المضللة سبباً في معاونة جهاز الدعاية البريطاني لإضعاف قضية أهالي المحميات وارتباظهم بوطنهم « الأم » . . . أي اليمن . ولقد بذلت بريطانيا جهداً كبيراً في التوسع بتلك الدعاية وخاصة وأن حالة اليمن الاقتصادية لم تكن تشجعها على القيام وحدها بأي إصلاح عاجل مباشر في الوقت الذي ضاعفت فيه بريطانيا اهتمامها بالتوسع في الأعمال الإنشائية بعدن . . . وعلى الأخص في معامل تكرير البترول بعد أن أغلقت معامل « عبдан » بسبب النزاع الذي أثاره الدكتور مصدق في إيران مما دفع بريطانيا إلى إنفاق حوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني في معامل عدن لتعويضها عما ضاع منها من أعمال التكرير للبترول الوارد إليها من الكويت والبحرين . . . مما يبقى ويضمن لها حركتها في محيط الإنتاج البترولي .

وكان من أثر ذلك أن انتقل كثير من العمال من اليمن « الفقيرة » إلى عدن « الغنية » لتعمل في معامل البترول مما أثر كثيراً على إضعاف الإنتاج الزراعي في اليمن من جهة . . . وعلى اقتصادياتها ومعنوياتها من جهة أخرى . . . مقابل إطراد الرخاء والتوسع في عدن وما حوّلها من المحميات . . . مما ساعد فعلاً على تهيئة الجو أمام حكومة عدن لتعيد قصة الاتحاد بين هذه المحميات ليبدأ بالها بتلك المنطقة وعلى الأخص بعد زيادة قلقها في كينيا وفي شرق أفريقيا عموماً .

نص خطاب حاكم عدن في «حكام المحميات»

في دار الحكومة بعدن

سمو السلطان (*) حضرات السلاطين والمشايخ الكرام .

إنكم جميعاً حكام وقادة شعوبكم ، ولهذا فإنه من الصواب أن أشاوركم سراً وعلانية في جميع المسائل التي تهكم وتهتم بلادكم ، وبناء على ذلك فقد استدعيتكم اليوم لمقابلتي ، لأن عندي اقتراحاً أقدمه لكم ، يؤثر كل التأثير على مستقبل بلادكم وشعوبكم .

لقد ارتبطت حكومة صاحبة الجلالة معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عديدة . وفي أثناء هذه المدة نشأ شعور متبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتى . ولقد قطعنا شوطاً في توطيد الأمن في المحميات ، لولاه لما أمكن تحسين بلادكم وتقديم شعوبكم . ويرجع الفضل في ذلك إلى هذا الاحترام المتبادل ، ولقيادتكم لشعوبكم ، وإلى تعاونكم الوثيق معى ومع مستشارى ، ونتيجة لهذا الأمر بالذات . تحقق الاستقرار السريع ، وتوسعت الخدمات الاجتماعية ، وجلب التقدم الزراعى الخير لبعضكم . ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التي اعتمدت مصروفات سنوية لشئون دفاعكم ، وللمحافظة على أمن بلادكم ، ولموظفى الزراعة والتعليم والصحة والسياسة ، الذين طالماعاونوكم وأرشدوكم . كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية ، وتوسيعها ولتحسين أراضيكم . وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائج محادثتنا في هذا الصباح ، ولقد تعاوتكم من جانبكم بنية خالصة . وكان من دواعى

(*) موجه الى السلطان عبد الكريم سلطان الحج باعتباره أعظم السلاطين شأنًا وثقافة .

سرورى أن أرى تقدما فى إدارتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية . ولقد أثمرت جهودنا المشتركة ، فقطعنا شوطاً فى الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية ، إلا أن الطريق لا تزال أمامنا طويلة . ولقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها التقدم إن لم تحدث تغييرات أساسية ، ولن نجد القوة الكافية ما لم تحدث هذه التغييرات .

إنكم يارؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة ، بعضها كبير وبعضها صغير ، بعضها غنى وبعضها فقير ، وكل واحد منكم ينفرد بقوة آمنة ، وبتشكيلاته الصحية ومدارسه وجماركه ، ويصرف عليها فى الغالب من موارده القليلة . إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده ، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أى كلمة فى شئونكم كمجموعة . . لماذا ؟؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية ، وأحياناً خصوماتكم القديمة ، وبيئاتكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة فى المحافظة على كيانهكم الاقتصادى . ولا أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسياً وأتم على هذا الحال . منذ مجيئى إليكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلى الشاغل . ولقد وضعت مع مستشارى مشروعا لمستقبل المحميات يرمى إلى إزالة الفارقة ، تلك العقبة الكئود التى تقف فى سبيل التقدم . فى رأى من الضرورى أن تتحدوا لأنه بدون قوة الاتحاد ، سوف تفشلون حتما ، ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم فى هذا العصر الحديث . ستبدأ صورة التوحيد التى فى بالى وبال مستشارى فى صورة متواضعة ، وهى مرسومة بصورة تمسكنكم من الاحتفاظ بسلطانكم ضمن حدودكم القبلية بينما توحدكم كشعب . إن الاتحاد الذى يحول بخاطرى ، قد أعد بحيث يعطيكم نصيباً متزايداً فى ان تسير المحميات كمجموعة ، وبحيث تستفيدون اقتصادياً عن طريق توحيد بعض المرافق .

وبهذه الطريقة وبها فقط كما أرى يمكنكم تأمين مستقبل شعبكم .
قد تتساءلون عما إذا كانت هناك أى خطط للاتحاد قد وضعت ، فأجيب
على ذلك بأن خططا قد وضعت فعلا بتفصيلات تامة ، ولسوف أطلب
مشورتكم بشأنها ، فى نيتى أن أستشير منكم خير من يستطيع تقديم المشورة
دون تحمل مشقة . وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لتوايى سيكون
هناك كما أتمنى ، اتحادا

أهمهما: فى الجهة الغربية من المحميات واو وفى الجهة الشرقية منها .
أما اليوم فإن الجهة الغربية هى التى تهمنى ، وهى الجهة التى تقع فيها
بلدانكم ، ولسوف تقوم سلطات المحميات الشرقية بتوحيد نفسها . وإنى
أعلن أن المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم
هناك^(١) ، وأود هنا أن أدلى ببيان فيما يتعلق بالبلدان التى لها الحق فى عضوية
الاتحاد ، وبجميع ما يترتب على الاتحاد من فوائد .. إتنى أرى أن البلدان
التي لها الحق فى عضوية الاتحاد ، هى فقط تلك التى ترتبط بمعاهدات استشارية
مع حكومة صاحبة الجلالة . أما البلاد التى ليس لها الحق فستظل تتلقى الارشاد
والمعونة بواسطة المعتمد البريطانى للمحمية الغربية ، كما كان الحال فى الماضى
وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية ، سيتوقف اشتراكها فى
الاتحاد على موافقة دول الاتحاد .

• سيكون فى مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين كثير من النقاط
المتشابهة ، وفى المشروعين مثلا : سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوبا
ساميا للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين . أما الشكل العام لإدارة
الاتحاد المقترح فهو كما يلى :

• مندوب سام يتمتع بنفس السلطات التى يتمتع بها الحاكم العام .

• ومجلس رؤساء يضم إليه رؤساء البلاد الداخلية في البلاد .

ومجلس تنفيذى يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء وعضوين من المجلس التشريعي والمستشار المالي والمستشار القانوني تحت رئاسة المستشار العام

وسيكون لقب المحكمة الرئيس هو اللقب الجديد للمعتمد البريطاني .

• مجلس تشريعي .. ويتشكل من أعضاء يمثلون البلدان الداخلة في الاتحاد

وأعضاء يمثلون الإدارة ، لا أود أن أشغلكم اليوم بكثير من التفاصيل إلا أنه ينبغي أن تعلموا ما هي اختصاصات المندوب السامي والمجالس ، فبالاختصار سيكون المندوب السامي رئيساً للاتحاد وفي خدمتكم في كل حين كما هو الآن يقدم المعونة والإرشاد ويكون مسؤولاً عن علاقاتكم الخارجية وشئون أمنكم واتخاذ الاجراءات المناسبة في الطوارئ الخطيرة .

• أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيعالج سياسة

الاتحاد والمشاريع العامة ، كما أنه سيكون الهيئة التي تقرر القوانين .

• أما المجلس التنفيذي فسيعالج شئون الإدارة اليومية ويتخذ جميع

الاجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي .

• وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدل عليها اسمه أي أنه سيكون

الجهة التي تدرس فيها التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها .. وهذا ما يتعلق بالشكل العام .

«والآن فلننتقل إلى أعمال إدارة الاتحاد والأمور التي سنعالجها - فليست النية

في هذه المرحلة أن تعالج إدارة الاتحاد إلاعداداً محدوداً من الأمور، وهي التعليم والصحة العامة والمواصلات والجمارك والبرق والهيد ، أما بقية الأمور فستعالج كلماضى إما بواسطةكم إذا كانت تخص شئونكم الداخلية أو بواسطة

فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع الخ . . وستبادرون إلى التساؤل عما سيحدث لبلادكم عند ما يسلم دخل الجمارك الذي تعتمدون الآن عليه — إلى حد بعيد — إلى إدارة الاتحاد؟؟ والجواب على ذلك هو . . أن إدارة الاتحاد ستتسلم المواصلات والتعليم والصحة العامة ، وهي خدمات تصرفون أنتم عليها الآن . وهكذا ستتخلصون من تحمل مصروفات كبيرة وفضلاً عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها في الاتحاد : وأود أن أوضح هذا توضيحاً وأن أكرر فأقول إنه لن تكون هناك خسائر مالية . بل في الواقع يحتمل أن يكون هناك ربح مادي بعد تحقيق الاتحاد .

• ليس من المقترح الآن أن يصبح أى أمر آخر تابعاً للاتحاد إلا أنكم في المستقبل ستترغبون دون شك في أن تصبح أمور أخرى تابعة للإدارة المركزية .

وعند ما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق في المطالبة بتعديل قوانين الاتحاد ليصبح ذلك ممكناً . أما ضمان حدود بلادكم واستثناء الشؤون المتعلقة بالاتحاد ، فإن سلطاتكم ستظل على ما هي عليه في الاقتراح الذي رسمته والذي أرجو أن أناقشه معكم في القريب العاجل .

• وبالاختصار فإن الاقتراح الذي أطلب موافقتكم عليه مهم جداً فقط

منه تفصيلاً — هو :

قيام نظام اتحادى تحت المندوب السامى على الأسس التى أشرتُ إليها سابقاً وهى تشكيل مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى .

وأن يختص الاتحاد في الوقت الحاضر بشؤون الجمارك والتعليم والصحة العامة والبرق والبريد والمواصلات ، وبالإضافة إلى ذلك سيكون لإدارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها : إلا أن إدارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعى

وموافقتمكم كمجلس رؤساء ويجب على أن أنبهكم إلى أن الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق وفي الوقت الذي يشاؤه رب العباد .

. فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم سوف نتحد !! يتم الاتحاد !! فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل المضني والتعاون من جانب الرؤساء والشعب . وبالرغبة الخالصة في التفاهم . إننا هنا أنا ومساعدى لتقديم المعونة والإرشاد لكم إذا رغبتم فسنقدم معاً لبناء اتحاد فى الحميات الغربية يُمكنكم من القيام بدور هام فى إدارة شؤون الحماية الغربية كمجموعة . وفى نفس الوقت تحتفظون بسلطاتكم داخل أقاليمكم . فإذا كنا متفقين على هذه الخطوط فانى أطلب منكم أن تتركوا لى ولمستشارى المهمة الضخمة . مهمة وضع التفصيلات التى سأطلب منكم المشورة بشأنها وبعد ذلك عند ما نكون قد أنجزنا هذه المهمة التى أرجو أن أتهى منها فى أول إبريل سوف أطلب منكم التشاور معى كما فعلتم اليوم . وأرجو أن تتمكن حينئذ من الوصول إلى اتفاق نهائى على خطة مفصلة لرفعها إلى « حكومة صاحبة الجلالة »

مشروع اتحاد ولايتة عدن

على أثر خطاب حاكم عام مستعمرة عدن ، بدأ المستشارون البريطانيون دعاياتهم لدى السلاطين من أجل المشروع بينما بدأت « تُطْرَح » بقية القصة في لندن فقد : —

١ — أعلنت حكومة عدن سلفاً في ٨ يناير سنة ١٩٥٤ أن محكام الولايات المحمية قد وافقوا على مبدأ تكوين اتحاد يضم في نطاقه كافة الإمارات والشيخات التي تحف بالساحل الجنوبي بالجزيرة العربية والتي يطلق عليها تعبير « محميات عدن » .

وقد جاء في البيان الذي أعلنه حاكم عدن Sir T. Hickirbotham متضمناً هذا النبأ ما يلي :

إنه قد أضحى من الضروري إنشاء هذا الاتحاد . . فبالاتحاد تقوى البلاد ويمكنها أن تأخذ مكانها في العالم الحديث . . فان الولايات وإن بلغت مرحلة أدت بشعوبها إلى الرخاء إلا أن الطريق أمامها لازالت طويلة ، وإنها قد وصلت الآن إلى نقطة لا يمكن السير منها إلا إذا أحدثت بنفسها تغييراً دستورياً يُمَكِّنُها من القوة والتقدم

٢ — على أن أهم ما جاء في هذا البيان هو إبرازه بالكيفية التي رؤى أن يكون عليها الاتحاد ، فقد ذكر حاكم عدن أنه يأمل أن يتم اتحاد هذه المحميات على وجه يُمَكِّنُ ولايات غرب عدن عن تكوين اتحاد خاص بها يعرف باتحاد غرب عدن يقابله اتحاد آخر يضم ولايات الشرق . . . ويعرف باتحاد شرق عدن ويكون على رأس كل اتحاد مندوب سامي يباشر نفس السلطات التي يباشرها الآن الحاكم العام .

وقد فصّل البيان شكل الاتحاد . . فذكر أنه سوف يكون لكل اتحاد مجلس أعلى يضم كافة مشايخ وأمرأه الولايات التي ينطوى عليها الاتحاد .

ولم يفت البيان أن يذكر كذلك أن كل اتحاد سوف يتضمن مجلسين
« مجلس تنفيذي . . وآخر تشريعي » ومعلوم أن هذه الإشارة مقصود بها التقديم
والدعاية للديموقراطية (المصطنعة) التي تريد بها بريطانيا ضرب نظام الحكم
في اليمن .

على أنه أخرج من اختصاصها عدة مسائل . . سرد منها مسائل التعليم
والمواصلات والصحة والجمارك والبريد والبرق إذ ذكر أنها لصفحتها العامة
تتبر مسائل اتحادية Federal Subjects تبأشر أمورها إدارة الاقتصاد المركزية .
٣ — وقد اختتم الحاكم العام بيانه بقوله إن مشروع الاتحاد سوف تصاغ
تفصيلاته بعد استشارة حكام الولايات ثم يعرض عليهم من جديد للتشاور
النهائي بغير الاتفاق عليه .

٤ — وبخصوص سلطان الحج (١) « علي بن عبد الكريم » الذي عُيِّن
تحت ضغط الإنجليز وتهديدهم بالسلاح لمنطقة الحج كلها بعد التجاء أخيه السلطان
فضل عبد الكريم إلى إمام اليمن عام ١٩٥٢ فقد أفضى عقب إذاعة بيان الحاكم
العام مباشرة بتصريح أيد فيه فكرة هذا الاتحاد من حيث المبدأ ، وإن كان
في الحقيقة لم يقبل حتى الآن مشروع الاتحاد وما زال هو الرجل الأول
في « المحميات » كلها .

٥ — ويبلغ مجموع الولايات موضوع هذا الاتحاد المقترح . . ما يربو
على الثلاثين ولاية ، يهم اليمن منها بالذات الولايات التي يتضمنها تعبير « محميات
عدن الغربية » وعددها ٢٢ والمحميات الواقعة شرق عدن وعددها ثمان ،
إذ أن الولايات الأخرى التي تحف بخليج عمان ومسقط وعمان وقطر . . .
الخ ، لا تنطوي عليها المطالب اليمنية (وملحق بهذا بيان متضمن قائمة بمحميات
عدن الشرقية والغربية وأسماء ولاياتها وكذا عواصم هذه المحميات وتعداد
سكانها) .

(١) وكان قبول السلطان علي عبد الكريم توليته الحكم بهذه الصورة هو في الواقع الوسيلة الوحيدة
التي أمكنه بها إنقاذ ما يمكن إنقاذه من وقوع بلاده تحت حكم الإنجليز المباشر .

ولما كانت هذه الولايات تتفاوت في المساحة أو الأهمية أو القوة المادية.. فقد تفاوتت أوضاعها كذلك إذ يطلق على بعضها وصف السلطنة ، كسلطنة لحج والقعيطية والصبيحة والخواشب وفضل والعواق ... الخ . ويطلق على بعضها وصف الامارة .. كالضالع وردفان وبيحان . الخ . وعلى بعضها الآخر وصف المشيخة . . كمشيخة العواق العليا والمفالحة .. الخ .

وليس هناك من شك في أن هؤلاء السلاطين والأمراء والمشايخ من المفروض أن يتم تنصيبهم وفق التقاليد القبلية التي تعتنقها هذه الولايات غير أنه — وحادث تنصيب سلطان لحج الأخير ما زال ماثلاً في الأذهان — لا يمكن أن يغفل تأثير البريطانيين وتوجيههم المباشر في هذا الشأن لاسيما وأن الحكم البريطاني في هذه الولايات حكم استعماري مطلق إذ أن للمستشار البريطاني في كل ولاية منها كامل التصرف ، ويضاف إلى ذلك . . أن هؤلاء الولاة يتقاضون مرتبات ومنحاً خاصة من وزارة المستعمرات لا شك أنها لا تمنح إلا للولاة المرضي عنهم بالرغم من تفاهما المادية . وقد ألحق بهذا أيضاً كشف يبين قيم هذه المعاشات التي يتقاضاها هؤلاء الولاة .

ويلاحظ أن تقديرات المعاشات محتسبة على أساس الروبية الهندية . . وذلك لأن هذه المعاشات كانت تمنحها إدارة الهند وقت أن كانت (الهند) إحدى دول الدومنيون البريطاني وكانت هذه الولايات تتبعها إدارياً . . ثم لأن الروبية اليوم لا زالت هي العملة المتداولة بها وذلك أيضاً أحد الأمور التي عملت بريطانيا على بقائها قدر الاستطاعة منعاً للنفوذ اليمني عن طريق المال إن تدولت عملة اليمن رسمياً (أي الريال اليمني) .

أهمية المشروع من وجهة النظر البريطانية

لا شك أن التفكير في إنشاء مثل هذا الاتحاد في هذه الآونة التي تعمل فيها بريطانيا في مختلف بقاع العالم ، إلى لم شعث مستعمراتها في شكل تكتلات إقليمية ^(١) لا يمكن أن يفهم منه إلا أنه تطبيق جديد للسياسة البريطانية الاستعمارية غرضه تحقيق الأهداف الآتية :

أولاً — تخدير الوعي القومي في الولايات بادعاء توحيدها ولسكن الحقيقة هي ضمها ضمن نطاق واحد يمكن المستعمر من السيطرة عليها في يسر وسهولة .
ثانياً — إعاقة التقدم السياسي لهذه الولايات بفرض نظم خاصة عليها دون أن يترك لها الأمر في اختيار شكل وأسلوب الحكم وأنواع الاتحاد الذي ترتضيه .

ثالثاً — إبعاد هذه الولايات عن اليمين بقدر الإمكان وإضعاف تأثير هذه الأخيرة عليها ، فإن اليمين كانت .. ولا زالت هي رائدة هذه الولايات .. فإمامها إمام كافة أمرائها ومشائخها له عليهم الإمرة وعليهم له الطاعة ..

رابعاً — تضييع الحجة على اليمين في المطالبة بضم هذه الولايات إليها إذ أن إدماجها في نطاق اتحاد أو اتحادين يضع اليمين إزاءها في مركز أوهن عما تكون عليه إزاء ولايات متفرقة ضعيفة يربو عددها على الثلاثين ولاية .
خامساً — ولعل أهم دواعي التفكير في إنشاء مثل هذا الاتحاد هو ضمان تركيز القوى البريطانية في التحكم في آبار البترول التي يكتنزها جوف هذه الولايات المتعددة . علاوة على ما يمكن استغلاله من موارد الثروة الطبيعية الأخرى التي ما زالت حتى الآن بدون أي استغلال مع ضمان عزل اليمين تماماً عن الشاطئ الجنوبي للجزيرة .

(١) من أمثلة هذه التكتلات ما يلي :

أ — اتحاد وسط أفريقيا
ب — مشروع اتحاد شرق أفريقيا
ج — مشروع اتحاد جزر الهند الغربية (مجموعة الجزر بالبحر الكاريبي بين الأمريكتين)

خطورة المشروع بالنسبة لليمن

أولاً — إن أول أوجه خطورة هذا المشروع بالنسبة لليمن هو سعي بريطانيا — كما سبق الذكر — إلى خلق جبهة قوية تمكّنها من أن تقاوم بالقوة ، وعن طريق المواجهة بالأمر الواقع .. المطالب اليمنية الرامية إلى ضم هذه البلاد إلى اليمن فعن طريق خلق مثل هذا الاتحاد الذي يتضمن إنشاء مجالس حديثة منظمة ... يمكن لبريطانيا أن تحول بين نفوذ اليمن الذي لوحظ تسربه فعلاً إلى أهالي الجنوب لتفتت هذه الولايات وعدم تماسكها ولتطبيق النظام القبلي فيها .

ثانياً — أن عزم بريطانيا على إنشاء مثل هذا الاتحاد يتنافى مع مدلول روح ألفاظ المادة الثالثة « معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل » الموقعة من حكومتى بريطانيا واليمن بصنعاء في ١١ فبراير ١٩٣٤ - إذ تقضى هذه المادة بأن « يؤجل البت في مسألة الحدود الجنوبية اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل ، بدون إحداث أى منازعة أو مخالفة » .

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ما لديهم من الوسائل أى اعتداء من قواتهما في الحدود المذكورة وأى تدخل من أتباعهما أو من جانبهما في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

وعلى ذلك يكون التفكير في إنشاء مثل هذا الاتحاد معارضاً لهذا النص لمساسه مساساً مباشراً بمسألة الحدود التي يقضى النص بتأجيل البت فيها حتى تمام المفاوضات التي قد تجرى بشأنها لإنهاء المشكلة بصورة ودية وباتفاق كامل وبدون إحداث أى منازعة أو مخالفة على حد نص المادة المذكورة ثم لنص الفقرة الثانية ... التي تقضى صراحة « بضرورة بقاء الحال كما هي عليه إلى أن تتم هذه المفاوضات » ولا يمكن الادعاء بأن مسألة التفكير في إنشاء اتحاد يضم محميات عدن لا يمس مسألة الحدود ، إذ لا يعقل إنشاء اتحاد له دستور وقوام دون تحديد انطاقه ونطاق الولايات الداخلية فيه !!

ثالثاً — لقد صاحب هذا التفكير من جانب البريطانيين ... بإنشاء اتحاد يضم محميات عدن .. حدوث اضطرابات حول الحدود اليمنية من جانب البريطانيين ذكرت المفوضية اليمنية بلندن في بيان رسمي نشرت في ٩ يناير ١٩٥٤ « أنها حدثت نتيجة تدخل السلطات البريطانية بلندن في عدن وحشد للجنود في المناطق المتنازع عليها والقيام بأعمال إرهابية » .

وفيما يلي نص ترجمة هذا البيان كما أذاعته المفوضية اليمنية بلندن :
« ظهرت في بعض أجزاء الصحافة مؤخراً تقارير تدل على وقوع اضطرابات في مناطق اليمن الجنوبية ، كما اتهم ناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية ليلة البارحة الحكومة اليمنية « بأنها تهدد السلام في الجهة العدنية من الحدود » .

« وترغب المفوضية اليمنية في لندن الإدلاء ببعض الحقائق حول هذه القضية : « فلقد أرسلت الحكومة البريطانية مؤخراً جنوداً إلى

منطقتين من المناطق الموقوفة « المتنازع عليها » خارقة بذلك المعاهدة الإنجليزية اليمنية ١٩٣٤ واتفاقية ١٩٥١ ، ولقد حدث هذا ضد إرادة السكان وبقوة السلاح .

« والحكومة اليمنية مع رغبتها في المحافظة على أحسن العلاقات مع الحكومة والشعب البريطاني فإنها تعتبر هذا الإجراء إجراء يراد به فصل جزء من أراضيها .

« وعلاوة على هذا فإن السلطات البريطانية في عدن تقوم بحملات إرهاب في مناطق جنوبية أخرى محاولة إخضاع القبائل لحكمها وذلك ضد روح معاهدة الصداقة الإنجليزية اليمنية لسنة ١٩٣٤ .

« وفي الواقع أن مثل هذه الاعتداءات على الحدود اليمنية لم تنقطع منذ أن وضعت بريطانيا إمارات جنوب الجزيرة العربية تحت حمايتها فمنذ ذلك الوقت والخلاف مستمر بين الحكومتين البريطانية واليمنية^(١) إذا تدعى الحكومة البريطانية أحقيتها في تدبير أمور المحميات بناء على الحقوق التي كفلتها لها معاهدات الحماية التي عقدتها مع ولايتها بعد

(١) أ - تم تحديد الحدود سنة ١٩١٤ بما يعرف بالخط التركي غير أن اليمن لم تعترف به
ب - عقد مؤتمر في لندن سنة ١٩٥٠ عقب كثرة الاعتداءات على الحدود وإلقاء القنابل على بلدان اليمن أسفر عن تبادل المذكرات بين الطرفين اتفق بمقتضاها على تبادل الممثلين الدبلوماسيين والتعاون الاقتصادي ثم إنشاء لجنة مشتركة للنظر في مسألة الحدود . وحتى اليوم لم تشكل هذه اللجنة .

وقد أرفق بهذا نصوس هذه المذكرات التي يطلق عليها « اتفاقية ١٩٥١ » .

سلخها من الإمبراطورية العثمانية^(١) ، بينما أن الحكومة اليمنية تحتاج
بأن هذه الولايات كانت دائماً أراضٍ يمنية وأنها لم تدخل تحت الولايات
العثمانية لمساخنة اليمن باستمرار لهذه الولاية وعدم تسليمها في أى وقت
من الأوقات بالتبعية لآل عثمان . . ومن ثم . . فإن إنشاء اتحاد يضم
أراضٍ يمنية إنما هو — فضلاً عن أنه منافي لنصوص الاتفاق — فإنه في
ذاته يعتبر عملاً من جانب بريطانيا ليس له من دلالة سوى التحدى
والاعتداء ،

(١) يرجع إلى الملحق الخامس بهذه المعاهدات .

نتائج المشروع^(١)

أولاً — إن بريطانيا — كما سبق الذكر — ترمى من وراء إنشاء هذا الاتحاد خلق دولة جديدة من مجموعة المستعمرات على المحيط الهندي التي دأبت منذ نهاية الحرب الثانية على خلقها لدعم مركزها المادى والمعنوى وخاصة بعد أن فقدت الكثير من ممتلكاتها فى آسيا .

ثانياً — إن بريطانيا بسعيها لإنشاء مثل هذا الاتحاد إنما تهدف إلى مد نفوذها من خليج عدن حيث بوغاز باب المندب — وهو الطريق المائى الوحيد بين المحيط الهندى والبحر الأحمر حتى الخليج العربى — وهو الطريق إلى داخل غرب آسيا الأمر الذى يمكن بريطانيا من التحكم فى أهم منفذين لآسيا وأفريقيا بالنسبة لأهميتها الاستراتيجية .

ثالثاً — إن تجنب الحكومة البريطانية ومساومتها فى أية مفاوضات بشأن محميات عدن ... ثم تفكيرها اليوم فى مشروع يلم شملها فى نطاق اتحاد واحد ... إنما غرضه فى الواقع أولاً وأخيراً سعيها بأن يكون لها وحدها دون غيرها من الدول سواء عن طريق التدخل أو التسرب — اليد الطولى فى إدارة شؤون هذه المنطقة المتسعة لاحتوائها بوفرة على آبار البترول ومعامل تكريره ولأهمية موقعها كمركز ممتاز لشحنه ولتكوين السفن بهذه المنطقة ولعل منشآت تكرير البترول التى أقيمت أخيراً بـعدن والتى وُصفت بأنها أضخم منشأة للتكرير لدول الكومنولث خارج بريطانيا وكندا ... أقوى دليل على تبيان هذه الغاية .

رابعاً — هذا ويبسود أن السياسة البريطانية ترمى أيضاً بإنشاء هذا الاتحاد إلى إيجاد قوة جديدة بمنطقة المحيط الهندى تحل محل الهند

(١) سيأتى الحديث تفصيلاً عن حقائق الأهداف التى تسعى إليها بريطانيا من وراء قيام هذا الاتحاد .

ولو بصورة مبسطة يمكن عن طريقها السيطرة على هذا الجزء من العالم سياسياً وعسكرياً وتستغله اقتصادياً . وليكون ذلك قاعدة ارتكاز لها تقوم عليها أى سياسة للتوسع فى المستقبل .

وإن مشروع إنشاء يضم محميات عدن مشروع استثمارى لا محالة قد تجدى الآن محاربتة ، ولكن قد يصعب ذلك فيما بعد إذا نفخت فيه الروح وهب للوجود بصورة حية إذ سيصبح اتحادا له كيانه المادى الذى يتطلب جهوداً مضاعفة لناهضته .

نص^(١) المذكرة التي وضعتها الحكومة البريطانية

عن تركيز إدارات الحكومات في محمية عدن الشرقية

١ - عمومي

١ - مبمل عام :

هذه المقترحات ترمي إلى تركيز إدارات وماليات حكومة (القعيطي والواحدى والكثيرى) فى حكومة واحدة ستكون مسؤولة أمام مجلس سلاطين مكون من : السلطان القعيطي . . والسلطان الكثيرى . والسلطان الواحدى . . بالاشتراك مع المستشار المقيم .

ب - الغرض :

بينما تصان ذاتية السلاطين الفردية ، فان هذه المقترحات تهدف إلى تأكيد تعيين الحكومة وحالة حياة الشعب ؛ لكل الدويلات أو الإمارات الثلاث عن طريق تبسيط وزيادة كفاءة الإدارة وتوزيع أحسن الموارد للتعمير .

٢ - المشريع

١ - عام :

تخول السلطة التشريعية لمجلس تشريعى ، وتكون قراراته عرضة للتصديق بواسطة . مجلس السلاطين .

(١) قد يلاحظ أن المذكرة أسلوب خاص غير مألوف ، إلا أنها وضعت هنا كما هى بدون أى تعديل فى الألفاظ .

ب - المجلس التشريعي :

١ - التكوين :

يتكون المجلس التشريعي من :

بسمه اعضاء حكوم وظائفهم وشهم :-

- السكرتير العام للحكومة .

- المستشار المقيم

- السكك الحديدية المالية للحكومة •

- رئيس القضاة الشرعي الإسلامي .

- نائب السكرتير — المنطقة الشمالية .

- » » » الجنوبية .

- » » » الغربية .

- واثنين أعضاء موظفين ، ويوصى عليهم السكرتير العام ويعينهم مجلس السلاطين بموجب مشورة الوالى وعضويتهم لمدة سنتين .

- وسيُعَيَّن ثمانية أعضاء غير رسميين في المجلس لمدة سنتين .

- . ونظراً للتفاوت الحاصل في عدد السكان في الثلاث دويلات

- أو إمارات ، فهو لاء الأعضاء سيكون تعيينهم كما يلي :

٤. القعيطى

۲. الکثیری

- الواحدى ۲

أما الأعضاء غير الرسميين المعيّنين يرشحون بواسطة سلاطينهم المختصين بمصادقة الوالى والقرارات تكون بأغلبية بسيطة، والرئيس له صوت أصلي فقط .

٢ — الرئيس :

الرئيس يكون السكرتير العام .

٣ — مجلس الانعقاد :

المجلس التشريعي يعقد عادة في المُكَلَّأ .

٤ — دورات الانعقاد :

يعقد المجلس التشريعي على الأقل أربع جلسات في السنة . ويجوز عقد جلسات إضافية بحسب ما يرى الرئيس :

ج — مجلس السلاطين :

١ — التكوين : يتألف مجلس السلاطين من :

سلطان « القعيطى » وسلطان « الكشيرى » وسلطان « الواحدى » بالاشتراك مع المستشار المقيم إذا دعى الحال يجوز له باعتبار نائب الوالى أن يقدم مشورة الأخير ... السكرتير العام . بوصفه رئيس المجلس التشريعي سيكون حاضراً ولكن لا صوت له ويعين أيضاً تنفيذى للمجلس .

٢ — السلطات : وإجراءات المجلس التشريعي ستكون عُرْضة لمصادقة

مجلس السلاطين . . ولا تكون نافذة إلى أن تتمثل تلك المصادقة . وسلطة عدم إجازة التشريعات الغير مرغوب فيها تُخَوَّل للمجلس السلاطين ، وإذا رأى مجلس السلاطين أنه من المناسب لمصلحة النظام العام والثقة العامة أو الحكم الصالح إجازة أية إجراءات تشريعية . . فيجوز لهم بالرغم عن السلطات التشريعية الممنوحة للمجلس التشريعي . . سن أى تشريع بموجب أى قانون .

والقرارات تكون بأغلبية بسيطة من السلاطين الثلاثة . ولكن أى رأى يؤيده قرار أغلبية المجلس التشريعي . تلك الأغلبية التى تشمل صوت المستشار

المقيم — فذلك الرأى يعتبر رأى مجلس السلاطين . وإذا كان رأى أحد السلاطين يؤيده قرار أغلبية المجلس التشريعى — تلك الأغلبية لا تشمل صوت المستشار المقيم — فيرفع الأمر إلى الوالى للعمل بموجب مشورته .
يؤيد مجلس السلاطين أحكام الإعدام ويستعمل حق الرحمة .

٣ — محل الانعقاد :

مجلس السلاطين يعقد عادة فى المـسكـاة .

٤ — دورات الانعقاد :

مجلس السلاطين يجتمع على الأقل أربع مرات فى السنة مباشرة بعد جلسات المجلس التشريعى وفى أى أوقات أخرى يرغب فيها .

٥ — تغيب الأعضاء :

فى حالة التغيب الإيجابى للسلطان . . ينوب عنه وصى مُعين رسمياً .
وفى حالة تغيب أحد السلاطين بدون سبب معقول . . يستمر المجلس فى العمل بحسب الإجراءات الاعتيادية . وفى حالة تغيب سلطان آخر بدون سبب معقول . . . فالسلطان الباقى يمارس سلطات المجلس بموجب مشورة الوالى كما يقدمها نائبه .

فى حالة غياب كل الثلاثة السلاطين بدون سبب معقول . . فقرارات المجلس التشريعى ترسل إلى الوالى لإقرارها أو عدم إجازتها . . وإذا أقرها فتكون لها نفس القوة كما لو أجازها مجلس السلاطين .

٣ — التنفيذ

١ — عامُ يخول التنفيذ — للسكرتير العام للحكومة الذى سيكون مسؤولاً — إلى مجلس السلاطين فى السياسة والإدارة والحكومة الرشيدة للأقليم .

ب - المجلس التنفيذي : الأعضاء المذكورين بعد في المجلس التشريعي
يكونون مجلساً ليقدم النصح إلى السكرتير العام.

- السكرتير العام : رئيساً
- السكرتير المقيم
- السكرتير المالي
- رئيس القضاة الشرعي الإسلامي
- عضو من كل إقليم بواسطة مجلس السلاطين .

والسكرتير العام : يقدم المواضيع الآتية إلى المجلس التشريعي لإبداء
المشورة .

- (١) كل القوانين تمهيداً لتقديمها للمجلس التشريعي .
- (٢) كل مشروع مشاهرات جديدة أو تعديل أساسى على مشروع
المشاهرات الحالية .
- (٣) كل مشروع مزعم لإيجاد أو إعادة تكوين أساس لآى إدارة
ومصلحة حكومية .

- (٤) أى موضوع يرى المستشار المقيم أن يعرض كهذا .
- (٥) أى موضوع آخر يرغب السكرتير العام أن يحصل على مشورة
عنه . والسكرتير العام ليس مقيد بقبول مشورة المجلس التنفيذي . ولكن
فى هذه الحالات عند ما لا يفعل ذلك عليه أن يقدم الأمر كتابة إلى مجلس
السلاطين للتوجيه عما يتخذ من إجراءات .

٤ - البراءة

١ - السكرتارية :

تؤسس المكلا سكرتارية مركزية تحت إشراف السكرتير العام .

ب — المناطق والألوية :

لغرض الاعتبار الإدارية تؤسس ثلاث مناطق كل تحت مسئولية نائب السكرتير كآلاتي :

المنطقة الشمالية — الدولة الكثيرة ولواء شهم (الرئاسة بسيون)

المنطقة الجنوبية — لواء الشحر ولواء المُكَلَّا ولواء دو عن (الرئاسة المكلا)

المنطقة الغربية — الدولة الواحدة ولواء حجر ولواء عرما (الرئاسة ميفعا)

وتكوين الألوية والمقاطعات الحالى يُعدَّل إذا دعت الحال ليناسب هذا التقسيم للمناطق .

ج — الإدارات :

تبقى الإدارات الحكومية وتدمج عند اللزوم في إدارات مُوحَّدة للحكومة المركزية .

د — تعيين الموظفين :

يكون كل الموظفين خُدَّام الحكومة المركزية ولا يكونون بعد ذلك خدام دول الحكومات المنفردة ويكون ولاؤهم إلى مجلس السلاطين .

أما السكرتير العام .. والسكرتير المالى .. فيعينهم مجلس السلاطين حسب مشورة الوالى . ونائب السكرتير للمناطق .. فيعيّنهم السكرتير العام بعد التشاور مع المستشار المقيم والسلطان المختص . وكل التعيينات الأخرى يقوم بها السكرتير العام إلا في الحالات التى يُخَوَّل له فيها بهذه السلطة ، ويعمل كل مجهود في تأمين حقوق الموظفين الذين يخدمون الآن في الإمارات الثلاث وسيكون الموظفون عرضة للخدمة في أى منطقة .

وكلما تسمح الحالة المالية ، فان في النية تنسيق مشاهرات موظفي الحكومة

٥ - المطالبة

تدمج ماليات واحتياطي كل الإمارات الثلاث .. وتُدار في دائرة الحدود المنصوص عليها في القوانين بواسطة السكرتير المالي الذي سيكون مسؤولاً عن تقديم ميزانية سنوية .

وهذه المقترحات لا تنتج عن أي زيادة ملحوظة في الصرف لأنه من المقصود استبدال حكومات الدول بحكومة مركزية واحدة . . وليس فرض حكومة فدرالية على حكومات الدول الحالية . . وبهذه الطريقة فإن أي وظائف جديدة يحتاج إليها يُتَآبَلها غالباً تخفيض مماثل في موظفي الدول الحاليين ومع ذلك فالاتحاد الجمرك المبين في الفقرة (٦) التالية سينتج عن حاجة إلى تحصيل دخل إضافي . وهذا مع أي التزامات مالية أخرى تنتج عن هذه المقترحات المذكورة بتفصيل أكبر في الملحق (١) وأي نقص في الدخل يُسَدَّد من الاحتياطي إلى الوقت الذي يمكن مقابله بزيادة في الدخل^(١)

٦ - الجمارك

ترفع حواجز الجمارك الداخلية للحكومات وتقوم إدارة مَوْحِدَة للجمارك تفرض تعريف مَوْحِدَة . . ويُنتظر أن يقابل هذا فيما بعد التخفيض الناتج في موظفي الجمارك وزيادة الكفاءة في التحصيل بزيادة التعريف على حدود الدولة الواحدة التي تفرض الآن رسوماً بفضة أقل من الدولة القعيطية والدولة الكثيرة .

٧ - القضاء

البنود الخاصة بالشريعة الإسلامية والعادات والمعاهدات القائمة ستستمر مراعاتها . فيعين رئيس للقضاة بواسطة مجلس السلاطين ، ويكون رئيس محكمة

(١) هذه هي الصيغة التي كتبت بها النصوص الرسمية .

الاستئناف العليا التي سيكون مقرها في المَكَلّا . . وفوق هذا ستكون هناك محاكم استئناف للمناطق في كل منطقة .

والاستئنافات من محاكم استئناف المناطق في القضايا المدنية تكون في محكمة الاستئناف العليا فقط عند ما تكون الدعوى تزيد عن (٥٠٠ جنيه) أما في القضايا الجنائية فالاستئناف يكون حسب نظام الشريعة الاعتيادي .

وطلبات الرأفة التي يجب أن تُخَصَّرَ في عرائض المحكوم عليهم بالإعدام تُوجَّه إلى مجلس السلاطين الذي يؤيد أيضاً أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم

جميع القوانين الموجودة حالياً في الحكومات ستكون عرضة لمصادقة مجلس السلاطين .

٨ - السوطين

- أ - تؤمن مشاهراتهم الشخصية ولا تُغَيَّرُ بدون مصادقة الوالي .
- ب - يحتفظون بألقابهم وكل حقوق التشريفات كما هي الآن .
- ج - يحتفظون بأعلامهم الخاصة ولكن هذا لا يمنع احتمال إيجاد علم واحد ليحل محل أعلام الدول الحالية .

٩ - المعاهدات

١ - اتفاقية جديدة :

إذا صارت هذه المقترحات مقبولة ، فتدمج في اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية ١٩٣٩ م ، ما بين القعيطي والكثيري . وهذه الاتفاقية ستحتوي مادة تطلب إلى السلاطين عندما يكونون في مجلسهم أن يقبلوا مشورة الوالي .

ب — معاهدات الاستشارة :

معاهدات الاستشارة الحالية ما بين حكومة صاحبة الجلالة والسلطان
القعيطي والسلطان الكثيرى والسلطان الواحدى ستبقى نافذة .

١٠ — سلطات صاحبة الجلالة

لصاحبة الجلالة الإدارة التامة فى الدفاع وكل الأمور الخارجية للإقليم .

١١ — سلطات الوالى

١ — إذا رأى أنه من الملائم فى صالح النظام العام أو الثقة العامة
أو الحكومة الرشيدة . . . فللوالى أو نائبه أن يحفظ الحق لدعوة مجلس
السلطين لينصحبهم فيما يجب اتخاذه من عمل : —

٢ — فى حالة تأخير المجلس التشريعى عن العمل وتأخر مجلس السلطين
أن يجتمع بالوالى بدون سبب معقول حسب طلبه بموجب الفقرة السابعة . .
فللوالى أو نائبه أن يحفظ الحق لعمل قوانين فيما يختص بالمواضيع الآتية :

(١) الدفاع :

كل الأمور المتعلقة بالدفاع بما فيها : —

أ — قوات صاحبة الجلالة المسلحة .

ب — أعمال الدفاع والجهات المحمية .

ج — الحجز التحفظى لأسباب تتعلق بالدفاع أو الأمور الخارجية .

(٢) الأمور الخارجية :

- أ - المعاهدات والاتفاقيات مع السلطان والحكومات .
- ب - تسليم المتهمين الفارين إلى حكومتهم .
- ج - الجوازات .

(٣) الأمن العام :

كل الأمور المتعلقة باستعمال قوات صاحبة الجلالة المسلحة لأغراض الأمن العام داخل المنطقة .

(٤) الطوارئ .

السلطة لإعلان حالة الطوارئ وبعد ذلك إصدار القوانين في مدة الطوارئ .

- ٣ - سلطات الوالى تحت أمر محمية عدن لسنة ١٩٣٧ تبقى كاملة .

١٢ - المنقرقات

أ - طوابع البريد :

يستلم إصدار طوابع البريد للحكومات مفردة . . . إلى أن يُرى من المرغوب فيه استبدالها بمجموعة واحدة جديدة . وفى حالة نسبة تلك المجموعات فسيحتفظ بذاتية (حضر موت) .

ب - الجوازات :

تحل جوازات الإقليم محل جوازات الدول الفردية .

ح — الحدود الإقليمية :

تبقى الحدود الإقليمية لكل دولة كما هي الآن . وأى نزاع فى هذا الصدد
ينحول إلى المستشار المقيم للتحكيم النهائى .

د — قوات الجيش والأمن :

تدمج القوات المختلفة للدولة فى قوات حضرية متحدة . مثال ذلك
(الجيش الحضرى النظامى ، والشرطة الحضرية المسلحة) الخ .

الملحق

الملخص المالي

عمومي

تبيّن البيانات المذكورة أدناه أي زيادات أو نقصان في الإيرادات والمصروفات للدول الثلاث .. تلك الزيادات أو النقصان التي هي نتيجة مباشرة لتركيز إداراتهم ومالياتهم — والخسارة الرئيسية في الإيراد ناتجة من رفع الحواجز الجمركية في داخل الدول .. والزيادة الرئيسية في المصروفات تسببت في بعض الزيادات في الموظفين والمباني .

وتعني هذه المقترحات أن الوظائف الجديدة في الحكومة المركزية يمكن عموماً شغلها من موظفي الدول الحاليين وأن المباني المسكنة الحالية يمكن تحويلها في معظم المناطق إلى ما يناسب النظام الجديد .

١ — الدولة القعيطية :

سينتج من قفل مركز الجمارك القعيطية على حدود (الواحدى/القعيطى) خسارة في الإيرادات نحو ١٥٠٠٠ شلن في السنة .

أما في المصروفات فسيكون :

الوفر الآتى ممكناً في الحال « الرأس (٨) المادة (٣) كتبة (جمارك) ٣٠٠٠ شلن »

ب — الدولة الكبرى :

من حيث الإيرادات .. فإن إلغاء تعريفه جمرك الكشبرى .. سينتج عنها خسارة في الإيرادات تقدر (ب - ٢٤٠٠٠) شلن في السنة .

أما في المصروفات : فإن الوفرة الآتية سيكون ممكناً نتيجة لإلغاء إدارة الجمارك الكثيرة وإدماج بعض الإدارات .

الرأس ٤ مادة ١ ضابط الجوازات	١٥٠٠ شلن
الرأس ٢ مادة ٤ اثنين كتبة	» ١٨٠٠
٥ ٦ كتبة	» ٨٥٠٠
٧ ٢ جنود جمارك مسؤولين	» ١٤٤٠
٨ ٢١ حرس جمارك	» ٦٠٠٠
٩ علاوة غلاء	» ٥٥٠٠
١٢ إنارة مراكز خارجية	» ٦٠٠
١٣ إنارة مراكز خارجية ملابس ومهمات	» ٧٥٠
١٥ متفرقات	» ٦٠٠
الرأس ١٣ مادة ٣ واحد نائب	» ١٨٠٠
٤ واحد قائم	» ١٤٤٠
علاوة غلاء	» ٧٧٠
٣٠٧٠٠ شلن الجملية	

ج - الدولة الواحدة :

من حيث الإيرادات فإنه بالرغم من أن تعريف الجمارك الواحدة هي أقل ٧٥ ٪ عن تعريف الدولة القعيطية والدولة الكثيرة . . . فليس من المزمع في أول الأمر زيادة التعريف الواحدة بموجب ذلك . . . لأن هذا ربما يسبب هبوط في التجارة . وفي النية الإبقاء على التعريف الواحدة تقريباً في مستواها الحالي . وذلك بتخفيض الجمارك والتي يمكن تطبيقها في المنطقة الغربية فقط . ولهذا السبب فلا ينتظر حصول زيادة مباشرة في الإيرادات في الجمارك .

وربما تكون هناك بعض الزيادات أو النقصان في الإيرادات عندما تتوحد رسوم الرخص الخ ولكن ربما يلغى بعضها بعضاً وبذلك لا تأتى بأى فرق يذكر في الإيرادات .

ولكن ليس من المنتظر حصول أى وفر سريع في المصروفات .

د - المصروفات الإضافية :

المصروفات الإضافية الآتية التى لم تدرج الآن فى ميزانية الدول ولكن يحتاج إليها .

١ - مشاهرات شخصية :

١	نائب سكرتير مالى حوالى ١٠٠٠٠ شلن
١	» سكرتير منطقة » ١٠٠٠٠ »
١	» قاضى استئناف » ٥٠٠٠ »
١	» مساعد سكرتير » ٥٠٠٠ »
٢	» كتبة » ٣٥٠٠ »
١	» كاتب للقاضى » ١٢٠٠ »

ب - مصروفات أخرى متفرقات » ٢٠٠٠٠ »

ج - مصروفات خاصة

» ١٠٠٠٠	بناء مكاتب فى المنطقة الغربية
» ١٠٠٠٠	» » » شراء سيارات
» ١٢٠٠٠	

الملخص

مصرفات		إيرادات	
الوفد	إيرادات	التقصية	الزيادة
٣٠٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—
٣٠٠٠٠	—	٢٤٠٠٠٠	—
—	—	—	—
—	٨٦٧٠٠	—	—
٣٣٠٠٠	٨٦٧٠٠	٢٥٥٠٠٠	—

فتكون جملة التكاليف الأولية لمركز الإدارة ٣٠٨٠٠٠ شلن.
أو ١٥٤٠٠ جنيهه

مسودة دستور محمية عدن الغربية^(١)

الباب الاول

تأسيس الاتحاد

١ — سوف يؤسس اتحاد يعرف باسم اتحاد « محمية عدن الغربية » يشمل سلطة العوذلى .. وسلطنة العوالق السفلى .. ومشيشة العوالق العليا .. وإمارة بيحان .. وإمارة الضالع .. وسلطنة الفضلى .. وسلطنة الحجج .. ومشيشة شعيب .. وسلطنة يافع السفلى .

٢ — بعد تأسيس الاتحاد .. يمكن قبول أية دولة فى المحمية الغربية (لم تكن عضواً فى الاتحاد بشرط أن يُسنَّ قانون اتحادى فى أول الأمر) يعترف بقبولها فى العضوية .. وسُتَطر أيضاً أن تقبل حكومة الدولة المختصة شروط ذلك القانون .

٣ — يمكن تعديل نصوص هذا الدستور بواسطة قانون اتحادى .

الباب الثانى

المنسوب السامى

٤ — سوف يكون الحاكم العام لمستعمرة عدن مندوباً سامياً لاتحاد محمية عدن الغربية .. بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى التى يتمتع بها بمقتضى نصوص هذا الدستور .

وسوف تكون له سلطة بحكم مركزه كمنسوب صاحبة الجلالة وبمقتضى نصوص المعاهدات المعقودة بين جلالته وبين رؤساء الدول الداخلة فى الاتحاد

(١) هذا المشروع الذى سبق لبريطانيا أن أعدته للاتحاد الفديرالى عام ١٩٥٤

وذلك حسبما يراه مناسباً وفي مصلحة الحكم الصالح للاتحاد ورفاهية الأهالى بأن يقدم لمجلس الرؤساء الذى يخلفه هذا الدستور النصح الرسمى الذى سوف يكون المجلس المذكور ملزماً بقبوله .

ولهذا الغرض يمكن للمندوب السامى أن يدعو إلى انعقاد المجلس فى أى وقت .

الباب الثالث

مجلس الرؤساء :

٥ — سوف يتأسس مجلس الرؤساء على أن يتكون كما يأتى :

(١) الرئيس .. وهو المندوب السامى :

(٢) نائب الرئيس .. الذى سوف يختاره أعضاء المجلس من بينهم لمدة سنة فى كل حالة .

(٣) أعضاء .. ويجب أن يكونوا من رؤساء الدول الداخلة فى الاتحاد أو نوابهم المفوضين .

(٤) السكرتير العام للإدارة الاتحادية .. الذى سوف يقوم بدور المستشار للمجلس نيابة عن المندوب السامى .

(٥) يمكن للرئيس أو لآى عضو فى المجلس أن يقدم أى اقتراح يتعلق بسير أعمال ومسئوليات المجلس بمقتضى نصوص هذا الدستور لاتخاذ قرار بشأنه وأى قرار من هذا القبيل سيتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ولهذا الغرض ان يكون للسكرتير العام أى صوت .

(٦) سيكون للرئيس صوت عادى وصوت الترجيح .

(٧) سوف يكون الرئيس وأعضاء المجلس مسئولين كجموعة لما يتخذه المجلس من قرارات .

- ٨ — تسكون المباحثات وكل ما يجرى فى المجلس سرياً وسوف يكون الرئيس وكل عضو مُلزماً بعدم إفشاء سرية ذلك .
- ٩ — تقرر المكافأة التى تدفع للرئيس وأعضاء المجلس بموجب قانون وتدفع تكاليف تلك المكافأة من إيراد الاتحاد .
- ١٠ — سوف يصدر المجلس لوائح لا تنظام وحسن سير أعماله ومباشرتها .
- ١١ — سوف تعقد جلسات المجلس واللجنة فى عدن .
- ١٢ — تتأسس لجنة عاملة للمجلس وتتكون كما يأتى :
- (أ) رئيس .. وهو نائب الرئيس فى مجلس الرؤساء .
- (ب) عضوان .. ينتخبهما مجلس الرؤساء من بين أعضائه لمدة سنة فى كل حالة
- ١٣ — يكون فى مقدور اللجنة العاملة فى جميع الأوقات عند ما يكون مجلس الرؤساء غير منعقد — أن تتمتع بالسلطات المخولة للمجلس بالنيابة عنه وأن تتصرف وتعامل بكل وجه من الوجوه كأنها المجلس بذاته .
- ١٤ — يجرى سير أعمال اللجنة بمقتضى لائحة تنظيم أعمال المجلس ماعدا رأى الرئيس فىكون له صوت عادى عند التصويت .

الباب الرابع

- ١٥ — تسكون السلطة التنفيذية ضمن الاتحاد مخولة لمجلس الرؤساء وبمقتضى ما تسمح به نصوص هذا الدستور لمجلس تنفيذى .
- ١٦ — سوف يتأسس مجلس تنفيذى ويتكون كما يأتى :
- (١) رئيس وهو المستشار العام للإدارة الاتحادية .
- (٢) المستشار القضائى للإدارة الاتحادية .
- (٣) السكرتير المالى للإدارة الاتحادية .

(٤) عضوان من مجلس الرؤساء وعضوان من المجلس التشريعى يعينهم المندوب السامى لمدة سنتين فى كل حالة .

١٩ — يمكن للرئيس أو لآى عضو فى المجلس التنفيذى — بشرط موافقة الرئيس — أن يقدم أى اقتراح يتعلق بسير أعمال أو مسؤوليات الحكومة الاتحادية إلى رئيس المجلس التنفيذى لاتخاذ قرار بشأنه ، وأى قرار من هذا القبيل . . سيتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

٢٠ — سيكون للرئيس صوت عادى وصوت الترجيح .

٢١ — يمكن لمجلس الرؤساء لأسباب تدون فى محضر الجلسة التنفيذى أن يلغى أى قرار يتخذه المجلس الأخير وسيدله بقرار من عنده على أن يعتبر قرار مجلس الرؤساء هذا قراراً للمجلس التنفيذى .

٢٢ — يكون أعضاء المجلس التنفيذى مسئولين كجموعة عن سياسة المجلس وقراراته وتصرفاته .

٢٣ — وتكون المباحثات وكل ما يجرى فى المجلس التنفيذى سرية وكل عضو فى المجلس ملزماً بعدم إفشاء سرية ذلك . ويستثنى من هذا أى موظف من الإدارات الاتحادية قد يفوض تفويضاً صريحاً بحكم واجبه الرسمى أن يعلن للجمهور أى قرار من قرارات المجلس .

٢٤ — سوف تقرر المكافأة التى تدفع للرئيس ولأعضاء المجلس التنفيذى مقابل خدماتهم للمجلس بموجب قانون وسوف تدفع تكاليف تلك المكافأة من إيرادات الاتحاد .

٢٥ — يصدر المجلس التنفيذى لوائح لا تنظم حسن سير أعماله ومباشرتها .

٢٦ — تعقد جلسات المجلس فى عدن .

الباب الخامس

السلطة التشريعية للاتحاد :

السلطة التشريعية الاتحادية

وقد تكون السلطة التشريعية داخل الاتحاد مُخَوَّلَة للمندوب السامي ومجلس الرؤساء ومجلس تشريعي تكون له صلاحية سنّ القوانين للأمن والنظام والحكم الصالح والرفاهية في الاتحاد بمقتضى نصوص الجدول الأول التابع لهذا الدستور .

٢٨ — سوف يتأسس مجلس تشريعي كما يأتي :

(١) رئيس : ينتخبه المجلس من بين أعضائه لمدة سنتين في كل حالة .

(٢) أعضاء : رسميون من الإدارة الاتحادية يعينهم المندوب السامي بمقتضى ما يراه مناسباً إلى حد لا يتجاوز أحد عشر عضواً على أن تكون هذه التعيينات لمدة سنتين في كل حالة .

(٣) عضوان : رسميان عربيان يعينهما مجلس الرؤساء بمشورة المندوب السامي .

(٤) عضو واحد عادي يعينه كل من رؤساء دول الاتحاد لمدة سنتين في كل حالة .

٢٩ — سوف تتم جميع المسائل المقدمة بشأنها مقترحات إلى المجلس التشريعي لاتخاذ قرار بطريقة أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

٣٠ — لن يكون للرئيس صوت عادي بل سيكون له صوت الترجيح .

٣١ — سوف تتقرر المكافأة التي تدفع للأعضاء الرسميين والأعضاء العاديين مقابل خدماتهم للمجلس التشريعي بموجب قانون وأن تدفع تكاليف

هذه المكافأة من مالية الاتحاد على أن لا يحصل أى عضو رسمى أو عادى يتناول مكافأة كعضو فى المجلس التنفيذى على مكافأة من هذا الباب .

٣٣ — يمكن للمجلس التشريعى أن يصدر لوائح لانتظام وحسن سير أعماله ومباشرتها .

٣٣ — سوف تعقد جلسات المجلس فى عدن .

ب - الاسلوب التشريعى

(١) التشريع الرسمى بواسطة مرسوم يصدره المندوب السامى :

٣٤ — يمكن للمندوب السامى سن القوانين بمقتضى ما ينص عليه القسم (١) من الجدول الأول التابع لهذا الدستور وذلك باصدار أى مراسيم .

٣٥ — بصرف النظر عما جاء فى الفقرة المتقدمة يمكن للمندوب السامى بموجب اختياره أن يتشاور مع الرؤساء بخصوص أى قانون يقترح سنه .

(٢) التشريع الرسمى بواسطة قانون يصدره مجلس الرؤساء :

٣٦ — يمكن لمجلس الرؤساء سن قوانين بمقتضى نصوص القسم (ب) من الجدول الأول التابع لهذا الدستور . وذلك باصدار قوانين فى مصلحة الأمن العام والمنفعة العامة والحكم الصالح بشرط أن يقدم المجلس هذه القوانين دائماً قبل إصدارها بصورة مسودة إلى المندوب السامى وأن يأخذ منه تأكيدات بأنه لا يرغب فى إبداء مشورته الرسمية للمجلس .

(٣) التشريع الرسمى بواسطة القوانين :

٣٧ — سوف يكون المجلس التنفيذى مسئولاً بالنيابة عن الحكومة

الاتحادية عن البدء فى أى تشريع أو اقتراح أى تشريع بمقتضى نصوص القسم (ب) من الجدول الأول التابع لهذا الدستور .

٣٨ — على المجلس التنفيذى تقديم هذه التشريعات إلى المجلس التشريعى فى صيغة المشروع بقانون رسمى .

٣٩ — إذا أقر المجلس التشريعى « مشروع بقانون رسمى » إما بدون تعديل أو بعد إدخال تعديلات عليه . . . ويقبلها المجلس التنفيذى فعلى المجلس التنفيذى تقديم ذلك بالصيغة التى أقرها به المجلس التشريعى إلى مجلس الرؤساء للموافقة عليه .

٤٠ — عند الحصول على الموافقة من مجلس الرؤساء يصبح المشروع بقانون قانوناً .

٤١ — بصرف النظر عما نصت عليه الفقرات ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يجب على مجلس الرؤساء قبل إعطاء موافقته على أى مشروع بقانون أن يستفسر من المندوب السامى إذا كانت لديه رغبة فى تقديم مشورته الرسمية أم لا .

(٤) التشريع المستعجل بواسطة أمر مؤقت :

٤٢ — إذا رأى المجلس التنفيذى لزوم سن قانون رسمى كمسألة مستعجلة خلال الفترة التى لم يكن فيها المجلس التشريعى منعقداً يمكنه بعد أخذ موافقة مجلس الرؤساء إصدار أمر مؤقت يسن به القانون المطلوب .

٤٣ — للمجلس التنفيذى إما أن يلغى أى أمر مؤقت كهذا قبل انعقاد الجلسة القادمة للمجلس التشريعى أو أن يقدمه للمجلس المذكور كأنه مشروع بقانون رسمى .

٤٤ — أى أمر مؤقت سيكون له قوة نفاذ القانون ابتداء من وقت إعلانه ، إلى وقت إلغائه أو سنّه كقانون .

الباب السادس

المالية

(١) الميزانية :

٤٥ — على المجلس التنفيذي تدبير إعداد ميزانية سنوية تتكون من تقدير للإيرادات للعام .. وتقدير للمصروفات التي ستصرف من تلك الإيرادات

٤٦ — على المجلس التنفيذي تدبير تقديم مقترحات لجميع المصروفات المشار إليها أعلاه للمجلس التشريعي بصيغة « مشروع بقانون تخصيص مالي » يحتوى على تقديرات مبنية للخدمات المتعددة المطلوبة ، وبعد ذلك تعامل هذه المقترحات من كافة النواحي كأنها مشروع بقانون رسمي .

٤٧ — على المجلس التنفيذي تدبير تقديم أى اقتراح لفرض ضرائب جديدة أو تعديل الضرائب السارية للمجلس التشريعي بصيغة « مشروع بقانون مالي » ما عدا في الحالات التي قد نص عليها أمراً من الأوامر ، وبعد ذلك تعامل من كافة النواحي كأنه مشروع بقانون رسمي .

(٢) مشاريع بقوانين تخصيصات مالية إضافية :

٤٨ — في حالة ما إذا ثبت أن المبلغ المخصص صرفه (بموجب مشروع بقانون تخصيص مالي) وافق عليه مجلس الرؤساء غير كاف للعام الجارى ... أو في حالة ما إذا دعت الضرورة خلال العام الجارى لصرف مبلغ لم يخصص له مقابل في التقديرات المقررة (في مشروع بقانون تخصيص مالي) يجب على المجلس التنفيذي أن يدبر تقديم تقرير للصرف المطلوب من إيرادات العام الجارى إلى المجلس التشريعي بصيغة مشروع بقانون اعتماد مالي إضافي

(٣) مشروعات بقوانين مالية إضافية :

٥٠ — يمكن المجلس التنفيذي في أى وقت تدبير تقديم مشروع بقانون مالى إضافى إلى المجلس التشريعى .

٥١ — سوف تعامل المشروعات بقوانين مالية إضافية بنفس الطريقة التى تعامل بها المشروعات بقوانين مالية ، ما عدا فى حالة إذا ما لم يكن المجلس التشريعى منعقدًا حين يمكن للمجلس الرؤساء فى الحالات المستعجلة تفويض فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب السارية بواسطة أمر مؤقت .

(٤) المصروفات التى تدفع من احتياطى الاتحاد :

٥٢ — إذا رأى المجلس التنفيذى من المرغوب فيه أن تدفع أى مصروفات من الاحتياطى للاتحاد فعليه تدبير تقديم مشروع بقانون يشمل تلك المصروفات إلى المجلس التشريعى .

٥٣ — سوف تعامل هذه المشروعات بقوانين من كافة النواحي كأنها مشروع قانون مالى .

(٥) الحسابات النهائية :

٥٤ — على المجلس التنفيذى تدبير تقديم الحسابات النهائية للإيرادات والمصروفات لـ سكل عام إلى المجلس التشريعى ، وأن يدبر فى نفس الوقت تقديم تقدير مكتوب للهيئة التى راجعت تلك الحسابات .

٥٥ — إذا صرفت مصروفات زيادة عن المخصصة بقانون التخصيص المالى فيما يتعلق بأى باب ... فعلى المجلس التنفيذى أن يدبر تقديم مشروع بقانون يشمل الزيادة المذكورة إلى المجلس التشريعى .

٥٦ — سوف تعامل هذه المشاريع بقوانين مالية من جميع النواحي ، كأنها مشروعات بتخصيصات مالية .

الباب السابع

السلطة القضائية الاتحادية :

١ - المحكمة الاتحادية العليا

٥٧ - سوف تؤسس محكمة اتحادية عليا وتتكون من قاض يعينه المندوب السامي .

٥٨ - وتكون المحكمة الاتحادية العليا صاحبة البت في جميع القضايا فيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة أى دولة داخلية في الاتحاد .

ب - المحكمة الاتحادية

٥٩ - تؤسس محكمة اتحادية ويكون لها صلاحية غير محدودة في كافة القضايا المدنية والجنائية ما عدا تلك الداخلة ضمن نطاق قانون الشريعة وذلك فيما بين الدول الداخلة في الاتحاد أو فيما بين الهيئات الاجتماعية القاطنة في مختلف الدول الداخلة في الاتحاد .

٦٠ - سوف تشكل المحكمة الاتحادية كما يلي :

(١) رئيس... وهو السكرتير العام للإدارة الاتحادية وبصفته هذه كاستشار المندوب السامي .

(٢) أربعة أعضاء... يعينهم المندوب السامي ويكون اثنان منهم رؤساء دول داخلية في الاتحاد واثنان أعضاء في المجلس التشريعي ويشترط دائماً أن لا يكون لأى عضو من هؤلاء أى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أية قضية

٦١ — سوف يتم قرار المحكمة في كل قضية بموجب رأى أغلبية الأعضاء الحاضرين وعند حصول اختلاف فى الرأى بين أعضاء المحكمة يجب أن تُسجَّل آراء كل من الأغلبية والأقلية .

٦٢ — لن يكون للرئيس صوتاً عادياً ولكن له صوت الترجيح .

ح — المندوب السامى

٦٣ — يُصدَّق على قرارات المحكمة الاتحادية العليا من المندوب السامى .

٦٤ — تُستأنف أحكام المحكمة الاتحادية لدى المندوب السامى الذى يحل له أن يصادق عليها أو يُبطلها أو يُعدِّلها

د — المحكمة الشرعية للاستئناف

٦٥ — سوف تتأسس محكمة شرعية للاستئناف يكون لها صلاحية استئناف جميع قضايا المحاكم الشرعية الابتدائية داخل الاتحاد .

٦٦ — وستكون المحكمة من قاض يعينه المجلس التنفيذى .

هـ — مجلس الرؤساء

٦٧ — يمكن تقديم التماسات للرحمة ضد أحكام الإعدام الصادرة من أية محكمة داخل الاتحاد إلى مجلس الرؤساء الذى يحق له أن يأمر بسجن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام حسب رغبته بدلا من تنفيذ حكم الإعدام فيهم .

الباب الثامن

الخدمات الاتحادية

٦٨ - تتأسس إدارة للخدمة الاتحادية للقيام بكل مسؤوليات وأعباء الحكومة الاتحادية .

٦٩ - سوف يتصرف السكرتير العام للإدارة الاتحادية في جميع التعيينات والترقيات والتبديلات للموظفين داخل خدمة الاتحاد وذلك نيابة عن الحكومة الاتحادية .

٧٠ - جميع الضباط التابعين لخدمة صاحبة الجلالة للمستعمرات الذين لهم مناصب في الخدمة الاتحادية سوف يعتبرون لغرض نظامهم وشروط خدمتهم ضباطاً تابعين لحكومة مستعمرة عدن ومنتدبين منها إلى الحكومة الاتحادية .

الباب التاسع

الاحتياطات في حالة فشل النظام الدستوري

٧١ - إذا اقتنع المندوب السامي في أى وقت بأن حالة قد طرأت بحيث لا تستطيع الحكومة الاتحادية الاستمرار بمقتضى نصوص هذا الدستور يمكنه بواسطة إعلان . . أن يحتفظ لنفسه بكل أو بعض الصلاحيات المخولة لمجلس الرؤساء للمجلس التنفيذي والتشريعي .

الباب العاشر

العلاقات الإدارية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول

الداخلية في الاتحاد

١ - مسؤوليات ومسؤوليات حكومات الدول الداخلة في الاتحاد

٧٢- سوف تكون الحكومة كدولة داخلية في الاتحاد مسؤولة على العموم عن الحكم الصالح ورفاهية السكان فيها ، وعليها لهذا الغرض أن تواصل القيام والتمتع بجميع المسؤوليات والصلاحيات كما كانت الحال قبلا.. بشرط ألا تكون لها أية صلاحية إدارية أو تشريعية من تلك التي تتمتع بها الحكومة الاتحادية بمقتضى نصوص الدستور .

٧٣ - تكون حكومة كل دولة داخلية في الاتحاد مسؤولة ضمن الحدود الإقليمية الداخلة تحت سيطرتها على تنفيذ التشريعات الاتحادية أو أحد وكلائها .

٧ - سوف تعالج المحاكم المختصة التي تنشئها حكومات الدول الداخلة في الاتحاد جميع القضايا الناتجة عن مخالفات لأي قانون تسنه الحكومة الاتحادية ، وسوف تزول جميع الغرامات والرسوم المدفوعة عن تلك القضايا إلى إيراد الدولة المختصة الداخلة في الاتحاد .

٧٥ - ستكون حكومة كل دولة داخلية في الاتحاد مسؤولة على المحافظة والتعرف على أي شخص يدان بارتكاب المخالفات لأي قانون أسسه الحكومة الاتحادية وتحكم عليه بالسجن محكمة تابعة لدولة داخلية في الاتحاد وذلك طول مدة الحكم بالسجن .

٧٦ - تكون حكومات جميع الدول الداخلة في الاتحاد مسؤولة عن تنفيذ

جميع الأوامر الصادرة من المحاكم فيما يختص بالقضايا المتعلقة بالمخالفات ضد القوانين التي تسنها الحكومة الاتحادية .

ب — مسؤوليات ومسؤوليات الحكومة الاتحادية

(١) مسؤوليات تقديم الخدمات المتنوعة

٧٧ — سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة ضمن حدود مقدرتها المالية وعند توفر الإمكان والرغبة .. وفيما عدا ذلك عن تقديم الخدمات الميمنة في الجدول الثاني التابع لهذا الدستور .

٧٨ — للحكومة الاتحادية أن تُعَيِّن وكلاء .. وتمنحهم صلاحيات كما تقتضيه الضرورة للقيام بمسؤولياتها على خير وجه لتقديم تلك الخدمات .

(٢) مسؤولية الأمن

٧٩ — بصرف النظر عن النصوص القاضية بأن يكون المندوب السامي مسؤولاً عن الدفاع عن الاتحاد من الهجوم الخارجي وأن تكون حكومة كل دولة داخلة في الاتحاد مسئولة على المحافظة على القانون والنظام في المنطقة الداخلة تحت سيطرتها .. بغض النظر عن هذا سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة على العموم عن الأمن العام داخل الاتحاد .

٨٠ — ولهذا الغرض سوف تأسس قوة شرطة اتحادية توضع فصائل منها في تلك الجهات من الاتحاد التي تراها الحكومة الاتحادية ضرورية .

٨١ — سوف تكون قوة الشرطة في الاتحاد مسئولة عن أمن وسلامة حدود الاتحاد والدول الداخلة فيه .

٨٢ — يمكن استخدام قوة الشرطة الاتحادية لتأييد قوات الأمن التابعة لأي دولة داخلة في الاتحاد .. وذلك بطلب من الحكومة المختصة .

٨٣ — سوف تقدم الشرطة الاتحادية — إذا طلبت ذلك منها حكومة دولة داخلية في الاتحاد — تسهيلات لتموين وتجهيز قوات أمنها . . وسوف تقدم ضمن حدود مقدرتها كل مساعدة ومشورة تقتضيها الضرورة لحسن قيام تلك القوات بأعمالها .

(٣) مسؤولية مساعدة حكومات الدول الداخلية في الاتحاد

٨٤ — في حالة غياب وكلاء حكومة دولة داخلية في الاتحاد سوف يكون وكلاء الحكومة الاتحادية مسئولون عن تنفيذ أى قانون من قوانين تلك الدولة .

٨٥ — سوف تقوم الحكومة الاتحادية في حالة طلب حكومة داخلية في الاتحاد بتقديم المعونة لتنفيذ أى قرار لمشروع أو أى تشريع .

الباب الحادى عشر

المعروفات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الداخلية في الاتحاد

٨٦ — سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة عن القيام بتكاليف جميع الخدمات وأوجه النشاط الضرورية لحسن أدائها لواجباتها .

٨٧ — وبناء على ذلك يمكن للحكومة الاتحادية أن تستخلص إيرادات بالقدر الذى تراه مناسباً بموجب تشريع من أى باب من الأبواب المبينة في الجدول الثالث التابع لهذا الدستور أو كلها .

٨٨ — يمكن لحكومة الدول الداخلية في الاتحاد جمع أى نوع من الإيرادات ما عدا تلك المبوبة في الجدول الثالث التابع لهذا الدستور .

٨٩ — للحكومة الاتحادية أن تُعَيِّن وكلاء وتمنحهم صلاحيات كما تقتضيه الضرورة لجميع أنواع الإيرادات المبينة في الجدول الثالث التابع لهذا الدستور .

٩٠ — سوف تقدم الحكومة الاتحادية سنوياً منحة إلى إيرادات حكومة كل دولة داخلية في الاتحاد التي كانت تجمع واردات جمركية قبل تأسيس الاتحاد تعويضاً لخسارة تلك الإيرادات ... وذلك بموجب المقياس المبين في الجدول الرابع التابع لهذا الدستور .

٩١ — سوف تدفع الحكومة — كدولة داخلية في الاتحاد — مساهمة سنوية للحكومة الاتحادية بموجب القياس المبين في الجدول الخامس التابع لهذا الدستور .

٩٢ — يمكن للحكومة الاتحادية أن تُقدِّم أى منحة أو قرض بأى شرط لحكومة أى دولة داخلية في الاتحاد .

٩٣ — لا يمكن لحكومة أى دولة داخلية في الاتحاد أن تقترض أى «دراهم» إلا من الحكومة الاتحادية .

٩٤ — يمكن للحكومة الاتحادية أن تقترض أى «دراهم» فى أى وقت من أى مصدر بشرط موافقة المندوب السامى على ذلك .

الباب الثاني عشر

امتيازات خاصة لتفويض المهامات بين الحكومة الاتحادية^(١)

ومهامات الدول المرافقة في الاتحاد

(١) تفسير الحقوق والواجبات :

٩٥ — عند حصول اختلاف وجهة النظر في أية قضية بين الحكومة الاتحادية وحكومة أى دولة داخلية في الاتحاد ، يجب أن تسود وجهة نظر الحكومة الاتحادية بشرط أن يكون بإمكان حكومة أى دولة داخلية في الاتحاد أن تحيل القضية المتنازع عليها إلى المحكمة العليا الاتحادية لاتخاذ قرار .

(ب) حق الحكومة الاتحادية في التدخل في شئون أية دولة داخلية في الاتحاد :

٩٦ — إذا رأى مجلس الرؤساء في أى حال سلوك حكومة من الحكومات التابعة للدول الداخلة في الاتحاد أصبح يهدد سلامة أو رفاهية الاتحاد ... يمكنه أن يتخذ أى خطوات يراها ضرورية لصيانة وسلامة ورفاهية الاتحاد إلا أنه يشترط في هذه الحالة أن يبلغ مجلس الرؤساء قصده قبل اتخاذ أية خطوات إلى المندوب السامي وأن يتناول منه تأكيداً بأنه لا يرغب في إعطائه مشورة رسمية .

(١) وهكذا يتضح مدى سيطرة بريطانيا الاستعمارية التي ستتاح لها عن طريق هذا الدستور؟؟

اليمن... واتحاد الدول العربية

ولقد كانت محاولات بريطانيا للضغط المستمر على اليمن سبباً في ازدياد الشعور بضرورة اتخاذ سياسة قومية إيجابية تجمع بين كل القوى العاملة لمصلحة الجنوب العربي.. وتطهيره من الاستعمار البريطاني ولكن ظلت هذه الرغبة عاجزة عن فرض نفسها بصورة عملية حتى عام ١٩٥٨ عندما أعلن مولد الجمهورية العربية المتحدة باتحاد مصر وسوريا بتلك الصورة الكاملة التي أذكت الأمل بين أهل الوطن العربي كله.. فلم يمض أسبوعان على إعلان تلك الوحدة حتى أعلنت اليمن من جانبها اتحادها مع الجمهورية الجديدة وطار الأمير محمد البدر للقاهرة ليجتمع مع الرئيس جمال عبد الناصر طريقة وأسلوب العمل في الأطار الجديد... وتم بعد ذلك إعلان مولد اتحاد الدول العربية.

رد الفعل في الجنوب

والتخطيط البريطاني لقيام الاتحاد

اتخذت السياسة البريطانية مظهراً إيجابياً تجاه الجنوب العربي منذ إعلان قيام اتحاد الدول العربية... وكانت أول خطوة اتخذتها بريطانيا لمناهضة هذا الاتحاد هو إعلانها في صراحة عزمها ألا كيد على إنشاء اتحاد فيدرالى بين محميات الجنوب ليكون وحدة لها كيائها السياسى والاقتصادى والاستراتيجى.. وكان هدفها من وراء ذلك هو إيجاد حاجز قوى من تلك المحميات يعترض تدفق الزحف التحررى العربى من الوصول إلى ساحل البحر العربى خشية أن يفيض تدفقه إلى كل منطقة الجنوب وإلى ساحل عمان بل وإلى الساحل الشرقى لأفريقيا حيث يوجد لبريطانيا قواعد ومستعمرات هى كل أملها الباقى من مخلفات إمبراطوريتها المتداعية.

ومعلوم أن محاولة بريطانيا فى إنشاء هذا الاتحاد بدأت جدياً منذ عام ١٩٥٤م. ولكن تعثرت محاولاتها بسبب مناهضة ومعارضة سلاطين الجنوب وعلى رأسهم سلطان الحجج.. على عبد الكريم.. وتصادف أن كانت بريطانيا فى تلك الأوقات تعاني كثيراً من احتضار سيطرتها ونفوذها على قناة السويس وعلى السودان.. (وكانت قد بدأت فى تلك السنة المراحل الأخيرة من مفاوضات الجلاء مع حكومة الثورة فى مصر.. كانت قد بدأت بالفعل فى الانسحاب من السودان وفقاً لما تضمنته اتفاقية السودان).. وكانت الثورة فى قبرص بدأت فى صورتها الإيجابية.. وبذلك كان موقف بريطانيا حرجاً فى كل الشرق الأوسط.

ولم يكن باستطاعتها فعلاً أن تواجه كل هذه المشاكل فى تلك الميادين وفى وقت واحد.. وهكذا تفاعلت عدة ظروف فى تأجيل تنفيذ فكرة

أو مشروع اتحاد « محميات » الجنوب ومع ذلك ظلت الفكرة قائمة في انتظار الفرصة المناسبة ولكن أعقب الجلاء البريطاني عن مصر .. وعن السودان إثارة المعركة الباردة حول حلف بغداد .. واهتمت بريطانيا بتركيز كافة جهودها للدعاية لهذا الحلف ولجذب باقي الدول العربية إليه .. واتجهت دعايتها بصفة خاصة إلى سوريا والأردن بصورة مباشرة وإلى اليمن والسعودية بصورة غير مباشرة .. وكان غرضها من وراء ذلك عزل مصر وإبقائها وحيدة في خضم الشرق الأوسط بلا معين أو حليف .. وهكذا لم يكن هناك أى مجال للاهتمام بموضوع المحميات .

ومضت سنة ١٩٥٥ في معركة حلف بغداد .. والترويج له والتلويح به من قريب ومن بعيد .

وأقبلت سنة ١٩٥٦ بما فيها من مفاجئات للعرب ولبريطانيا بل وللعالَم أجمع .. ومعلوم أن أول هذه المفاجئات .. اجتماع الرئيس جمال عبدالناصر والإمام أحمد ملك اليمن والملك سعود في جدة في أبريل من تلك السنة .. وإعلانهم ميثاق التعاون الكامل وتأكيدهم الضمان الجماعي .. وبذلك تجمد — مؤقتاً لمدة أخرى — مشروع بعث الاتحاد بين المحميات الجنوبية .. وقامت حملات الدعاية السياسية البريطانية ومعها الدعاية الأمريكية ضد مصر في ذلك الوقت بسبب استمرار تسليح القوات المصرية من الكتلة الشرقية .. وبسبب الدعاية المصرية نحو التعايش السلمي والحياد الإيجابي تنفيذاً لمقررات مؤتمر باندونج .. ومؤتمر بريوني الذي عقد بين الرئيس جمال عبدالناصر والمارشال تيتو ونهرو في يونية من نفس السنة .

ثم استمرت الحملة ضد مصر بسبب اعتراضها بجمهورية الصين الشعبية .. الأمر الذى اتخذته الولايات المتحدة سبباً ظاهراً لسحب عرضها في المساعدة لبناء السد العالى وما ترتب عليه من تأميم قناة السويس ثم وقوع المضاعفات التى أعقبت التأميم من استمرار قلق بريطانيا وفرنسا نتيجة لذلك واتخاذهما

العدوان المسلح وسيلة لفرض سياستهما التي باءت بالفشل والخسران .. وما ترتب عليها من نكسات عنيفة اهتزت لها سياسة الامبراطورية كلها .. واستمرار مضاعفة الجهود من جانبها للضغط على مصر بكل الوسائل .. بما في ذلك محاولة الإبعاد بين الأردن وسوريا من جانب .. ومصر من جانب آخر وما ترتب على ذلك من نتائج عكسية .. إذ انتهت كل هذه المظاهر من التحدى والضغط بالإسراع الإيجابي للوحدة بين مصر وسوريا بصورة إجماعية أذهلت العالم .. بما فيه بريطانيا التي لم تكد تفهم تطورات الوثبة التحررية العربية حتى رأت انضمام اليمن .. الدولة الملكية ... إلى الدولة العربية الجديدة التي قامت من جمهوريتين (مصر وسوريا) .. وتكون بذلك

اتحاد الدول العربية .

وعندئذ أفاقت بريطانيا وبدأت تشعر فعلاً بخطورة التطور الذي كان يجرى بالقرب من قواعدها .. فلم تستطع الصبر عليه فبدأت تمارس دعايتها وضغطها في جنوب الجزيرة العربية بمختلف الوسائل من أجل كسب الوقت واتخاذ إجراء حاسم قبل أن يشمر مولد اتحاد الدول العربية عن سياسة أو خطة قد تقضى نهائياً على كل آمال بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية حيث تلتقي أهدافها في القارة الأفريقية بأهدافها في القارة الآسيوية عن طريق هذا الجسر الطويل الذي يطل على بحر العرب .

وفي أبريل من عام ١٩٥٨ أى بعد مولد اتحاد الدول العربية بشهر واحد .. بدأت معركة الجنوب العربي تأخذ شكلاً حاسماً .. فكانت بريطانيا تريد بعث مشروع الاتحاد الذي خططته لتلك المنطقة منذ عام ١٩٥٤ . وكانت تريد أيضاً تحريره بما يتفق مع تطور الوعي العام المحلي لكي لا يتأثر أو يخضع للدعوة التحريرية التي نادى بها الجمهورية العربية المتحدة .. ولكن لم تفلح كل الوسائل التي حاولت بها بريطانيا إقناع السلاطين وأمراء الجنوب .. فلجأت إلى السياسة العدوانية على المحميات التي رفضت الاستجابة لفكرة

الاتحاد .. بل وامتد عدوانها إلى اليمن ذاتها بأمل الارهاب والتظاهر بالقوة وكشف اليمن بالعجز أمام مثل هذه الاعتداءات مما قد يوهن عزم الثوار في الجبال الذين اشتدت مناوشاتهم ضد الحاميات البريطانية التي كانت 'تغير على القرى والمدن من محميات الجنوب ..

وبعد تجربة هذا الأسلوب العدواني .. الذى لم يحقق الغاية التي كانت ترجوها بريطانيا .. لجأت إلى أسلوبها التقليدى لتخدير الرأى العام بالمحميات من جهة . ولإثارة روح الفتور والبرود في نفوس الثوار من جهة أخرى .. فأعلنت عن رغبتها في التفاوض من أجل الوصول إلى حل عادل يكفل تحقيق مصلحة الجميع ..

وبدأت تفاوض سلطان لحج باعتباره الرائد الأول لمحميات الجنوب والذى يستطيع فعلاً إقناع باقى السلاطين على السياسة التي قد يتفق عليها مع بريطانيا .

واستمرت المفاوضات شهوراً دون أية نتيجة .. حاولت بريطانيا خلالها إقناعه وإرهابه بكل الوسائل .. وكان يستطيع بلاشك .. أن يتفق معها على أى حل مقابل تنصيبه ملكاً على المحميات .. ولكنه رفض كل العروض البريطانية تاركاً مصير العلاقات بين المحميات وبريطانيا للاستفتاء الذى قد يتم في المنطقة تحت إشراف لجنة محايدة .

ولكن لم تنجح محاولات بريطانيا في أسلوب التفاوض أيضاً .. فعادت مرة أخرى إلى فرض سياستها بالقوة والتزوير .. وأجرت الانتخابات وبالرغم من مقاطعة الشعب لها إلا أنها استطاعت إتمامها بعد أن أرغمت كافة السكان في عدن من الموظفين الهنود والبريطانيين وغير العرب والجنود من الاشتراك في تلك الانتخابات لكي تتم بأية صورة .. وفعلاً تم لها ما أرادت متجاهلة في ذلك كل الاعتبارات الأدبية والقانونية .. واعتمدت على قوتها

في فرض سياستها والتي أعلنت بها تعيين فضل بن علي سلطاناً على سلطنة لحج بدلاً من السلطان الشرعى على عبد الكريم الذى ظل فى القاهرة فى انتظار الخطوات الإيجابية التى يتم الاتفاق عليها بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن والجامعة العربية ..

وكان من جراء عدم اتخاذ إجراء مباشر سريع أن استطاعت بريطانيا إعلان قيام الاتحاد الفيدرالى بين ست محميات من الجنوب هى :

- ١ — إمارة بيجان
- ٢ — والسلطنة العوذلية
- ٣ — والسلطنة الفضلية
- ٤ — وإمارة الضالع
- ٥ — ومشيخة العوالق العليا
- ٦ — وسلطنة يافع السفلى

وقد سافر وزير المستعمرات البريطانية إلى عدن فى شهر فبراير ١٩٥٩ لمباشرة قيام هذا الاتحاد وإعلانه رسمياً .. وقد جاء فى نص معاهدة مولد الاتحاد ما يأتى:

« ... ونظراً إلى أن الاتحاد يرغب فى التطور نهائياً إلى ولاية مستقلة اقتصادياً وسياسياً وفى إنشاء علاقة ودية مع المملكة المتحدة .. وترغب المملكة المتحدة فى معاونة الاتحاد طبقاً لهذه الأمانى ، ونظراً إلى أن المملكة المتحدة والاتحاد الفيدرالى يرغبان فى تقوية أواصر الصداقة التقليدية التى نشأت طويلاً بين المملكة المتحدة والولايات المكونة الآن لهذا الاتحاد .. فقد قررا عقد معاهدة لهذه الغايات .. »

وجاءت بعد ذلك البنود المكوّنة للمعاهدة والتي أعطت لبريطانيا كل مظاهر السلطة والسيادة الكاملة والتي تقدم مثالا لبند منها :

« وسوف تتصرف المملكة المتحدة ويكون لها كل المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الولايات الأخرى وحكوماتها والهيئات الدولية ولن يدخل الاتحاد في أى معاهدة أو اتفاقية أو أية علاقات أخرى مع أى ولاية أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة .. »

وهكذا حققت بريطانيا لنفسها هدفها من تركيز كل السلطات في يدها بصورة بدت كأنها قانونية أو شرعية بالرغم من كافة المغالطات التي تجاوزتها في كافة إجراءاتها ..

« معاهدة الاتحاد الفيدرالى »

« لمحميات الجنوب »

وفىما يلى نصوص المعاهدة الجديدة التى صاغتها بريطانيا وفرضتها على « المحميات » التى أقحمت فى الاتحاد . .

المادة الأولى

أن يكون هناك سلام دائم وصدقة دائمة وتعاون كامل بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة الثانية

١ — أن تدير المملكة المتحدة علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها ، والمنظمات الدولية ، وتسكون لها المسؤولية الكاملة بشأن هذه العلاقات ، وأن لا يدخل الاتحاد فى أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية دولة أو حكومة أو منظمة دولية بدون معرفة المملكة المتحدة .

٢ — أن يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أى تدخل أو محاولة للتدخل فى شؤون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة أخرى .

٣ — أن تستشير المملكة المتحدة الاتحاد بخصوص تديرها للعلاقات المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، وأن لا تدخل المملكة المتحدة فى أية معاهدة أو اتفاقية تنص على تغيير فى حدود الاتحاد أو بأى صورة أخرى تعترف بأى تغيير فى هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد .

المادة الثالثة

١ — بهذه المعاهدة يُشمل الاتحاد برعاية صاحبة الجلالة البريطانية وحمايتها الكريمتين .

المادة الرابعة

١ — أن تقدم المملكة المتحدة إلى الاتحاد المساعدة المالية والفنية ، لكي تساعد الاتحاد في تطوره الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وتأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطنى للاتحاد ، وأن يقرر مقدار وشكل هذه المساعدة المالية والفنية من وقت إلى آخر من قبل المملكة المتحدة ، بعد التشاور مع الاتحاد أخذة بعين الاعتبار كل العوامل المتعلقة بالموضوع .

٢ — أن يتقبل الاتحاد ما تقدمه المملكة المتحدة بموافقة الاتحاد مع الموظفين الاستشاريين والفنيين لمساعدة الاتحاد وأن يقدم الاتحاد جميع التسهيلات الضرورية لهؤلاء الموظفين .

المادة الخامسة

١ — أن يتقبل الاتحاد وأن ينفذ من جميع الوجوه أية نصيحة من قبل المملكة المتحدة فى أية مسألة تتعلق بالحكم على شرط أن يكون للاتحاد الفرصة للتعبير عن آرائه للمملكة المتحدة ، قبل أن تقدم هذه النصيحة له .

٢ — أن يقدم الاتحاد إلى المملكة المتحدة ما تطلبه من وقت إلى آخر من نسخ عن الوثائق المتعلقة بإجراءات الهيئة التشريعية والتنفيذية للاتحاد .

المادة السادسة

١ — أن يسمح لأية ولاية ليست ضمن حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة . . أن تنضم إلى الاتحاد بعد موافقة المملكة المتحدة على ذلك .

٢ — عند إنضمام أية ولاية من هذا القبيل إلى الاتحاد وطبقا لهذه المعاهدة أن تعتبر المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد .

المادة السابعة

ان تظل جميع المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى التي أبرمت من قبل المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد سارية المفعول فيما عدا الحالات التي تتناقض فيها مع هذه المعاهدة .

المادة الثامنة

لأغراض هذه المعاهدة أن يكون الشخص الذى يشغل وظيفة الوالى والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه ، هو واسطة الاتصال بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة التاسعة

أن يسرى مفعول هذه المعاهدة عند التوقيع عليها ، ويمكن إعادة النظر فيها ، أو تعديلها فى أى وقت من الأوقات بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

(الملحق)

الفصل الأول

أن تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في أى وقت من الأوقات ضرورية أو مرغوبا فيها ، للدفاع عن الاتحاد ، وبعد التشاور مع الاتحاد فيما يخص الأمن الداخلى للاتحاد .

الفصل الثانى

١ - أن يحتفظ الاتحاد بجيش للاتحاد وأن يتخذ تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصياسته ، ليكون على مستوى الكفاية . وباعتبار الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في هيئة الدفاع المتبادل أن يوفر الاتحاد عند طلب المملكة المتحدة أى قسم من جيش الاتحاد قد تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد أو للدفاع عن ذلك الجزء من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد ، أو عن أمنه الداخلى . . وأن يكون هذا القسم من جيش الاتحاد تحت تصرف أى ضابط تختاره المملكة المتحدة من قوات المملكة المتحدة لصاحبة الجلالة البريطانية .

الفصل الثالث

أن يحتفظ الاتحاد بحرس وطنى لغرض حفظ الأمن الداخلى ، وحيث يكون ذلك ضروريا للمساعدة في الدفاع عن الحدود وأن يتخذ الاتحاد تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصياسته في مستوى الكفاية . ويطلب من الوالى أن يوفر الاتحاد أى قسم من الحرس الوطنى قد يطلبه الوالى للخدمة تحت تصرفه في ذلك لقسم من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد .

الفصل الرابع

اتباعا لالتزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية المكتوبة أعلاه بتقديم المساعدات المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطنى للاتحاد أن تقدم المملكة المتحدة بقدر ما يقرر بمقتضى تلك المادة .

(١) الأشخاص للمساعدة في توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطنى .

(ب) التسهيلات بما في ذلك الدورات الدراسية في الخارج بتدريب أفراد جيش الاتحاد والحرس والوطنى .

(ج) التضحية والمساعدة من الخبراء في أمور العمليات العسكرية والأموال الفنية .

(د) المساعدة في تزويد جيش الاتحاد والحرس الوطنى بالمعدات .

(هـ) استعمال التسهيلات الموجودة في مستعمرات عدن لأغراض المحطات العسكرية .

الفصل الخامس

١ - أن يسمح الاتحاد لقوات صاحبة الجلالة أن تتخذ قواعد لها في الاتحاد وأن تتحرك بحرية تامة داخله ومنه وإليه مع معداتها ومخزوناتا ، وأن تحلق طائراتها في سماء الاتحاد ، وأن تقوم بأية عمليات أخرى كما تدعو الضرورة ، وأن يمنح الاتحاد التسهيلات لأى قوات أخرى تكون في الاتحاد - طبقا لهذه المادة وأن يتخذ أى خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة .

٢ - فيما عدا الحالات المتفق عليها بين المملكة المتحدة والاتحاد

في أية قضية خاصة أو طائفة من القضايا . . أن تمارس المحاكم والسلطات المؤسسة أو المعترف بها من قبل المملكة المتحدة لهذا الغرض . . السلطة القضائية الوحيدة فيما يتعلق بجميع الإجراءات القضائية ضد أفراد هذه القوات والأشخاص المذكورين في الفقرة (١) من الفصل الرابع من هذا الملحق ، على أن تمارس هذه السلطات بعد استشارة الاتحاد في حالة الاجراءات التي تمس أشخاصا أو ممتلكات أشخاص ليسوا أفرادا في هذه القوات . أوليسوا أشخاصا مذكورين في الفقرة (١) من الفصل الرابع من هذا الملحق . وأن تتخذ المملكة المتحدة ما هو ضروري وعمل الخطوات لضمان حفظ القانون والنظام بين هذه القوات والأشخاص .

الفصل السادس

١ — أن يعين من وقت إلى آخر ذلك العدد من الأشخاص الذين قد يدعوهم الوالى من وقت إلى آخر في مجلس الدفاع الذى تؤسسه المملكة المتحدة لتقديم النصيح للوالى في المسائل المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن .

٢ — أن يستشير الاتحاد مجلس الدفاع في جميع الأمور المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلى للاتحاد ، بما في ذلك إدارة وتدريب وعمليات قوات الاتحاد وعلى الاتحاد أن يطيع مجلس الدفاع بصورة مستمرة على كل هذه الأمور .

الفصل السابع

في هذا الملحق ، فان عبارة « الوالى » تعني الشخص الذى يشغل منصب الوالى والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه .

أهداف بريطانيا من قيام الاتحاد

لا شك أن هذه الخطوة التي اتخذتها بريطانيا باعلانها عن قيام هذا الاتحاد سوف لا تكون خطواتها الأخيرة في هذا المضمار .. بل ستكون هي المقدمة لسلسلة من التطورات التي تنوى اتخاذها وفرضها بالقوة على المنطقة لتؤمن مصالحها وتحلل لنفسها منطق البقاء بتلك الأرجاء من الوطن العربي بعد ان تقلص ظلها من كل البلاد العربية في الشرق الأوسط .. وخاصة بعد قيام ثورة العراق في يولييه سنة ١٩٤٨ وما ترتب عليها من إضعاف مركز حلف بغداد عامة ومركز بريطانيا بصفة خاصة فلم يعد لها أية قواعد في كل المنطقة ولم يعد أمامها أى أمل في التفاهم مع دول المنطقة بالمعنى الذي كانت ترجوه والذي يحقق لها وضعاً ممتازاً يخدم مصالحها وخاصة بعد تسلسل نشاط الشيوعية إلى العراق بصورة قوية ..

ولقد زاد حرج بريطانيا في الشرق الأوسط .. إستمرار الثورة في قبرص وفشل سياستها الاستعمارية في البقاء في الأردن بالرغم من كل المبررات التي هيأتها لنفسها بالاتفاق مع الولايات المتحدة ومع الملك حسين .. على أثر ثورة العراق واشتداد الثورة في لبنان ..

وبذلك حددت بريطانيا .. أو بمعنى أصح .. حددت الظروف والتطورات السياسية بالمنطقة ضياع آمال الاستعمار في العودة إلى المناطق التي طرد منها .. ولم يعد أمامه سوى التشبث بمنطقة جنوب الجزيرة العربية .. وخاصة وأنه لم يجد أمامه أى مقاومة جدية من جانب انمين باعتبارها الخط الأمامي من دول الاتحاد العربي بل ومن دول الجامعة العربية كلها المتاخمة لتلك الحميات التي هي في الأصل جزء أصيل من اليمن الكبرى .. وقد ازداد اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة بعد تطور تلك الأحداث .. خصوصاً بعد أن امتدت حركة

تطور الوعي الوطني إلى القارة الإفريقية وتعرض المستعمرات البريطانية في شرق ووسط وجنوب أفريقيا إلى هذه الثورة التحريرية التي ظهرت بوادرها في كينيا والكونغو وأوغندا والصومال وخصوصاً بعد انقلاب السودان السلمي الذي تم في نوفمبر سنة ١٩٥٨ وضياع فرصة بريطانيا من تحقيق فصل السودان الجنوبي عن الشمال وضمه إلى أوغندا وتنجانيقا . .

وكانت هذه الأسباب كافية لمضاعفة جهود بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية باعتباره الجناح الأيمن الذي تتركز عليها السياسة والاستراتيجية البريطانية في أفريقيا . . قارة الأحلام . . حيث تنو بريطانيا للأبقاء على امبراطوريتها الثالثة فيها بعد أن فقدت امبراطوريتها في آسيا . .

ويمكن تلخيص أهداف بريطانيا من قيام الاتحاد بين المحميات الجنوبية

فيما يلي : —

- ١ — تجميد أية محاولات من جانب اليمن تجاه منطقة الجنوب .
- ٢ — فرض سياسة الأمر الواقع . . بالضغط على باقي السلطنات التي لم تعلن اتحادها حتى ذلك الوقت .
- ٣ — التمهيد لإعلان اتحاد آخر يأتي في مرحلة تالية يضم إمارات وسلطنات حضرموت ومحمية عدن الشرقية .
- ٤ — الأمل في « تكبير » الصورة النهائية لمركز بريطانيا في الجنوب في ادماج اتحاد محميات عدن الشرقية واحتمال ضم سلطنة مسقط وظفار^(١) إليه . . وبذلك يمكن خلق دولة كبرى من مجموعة هذه السلطنات في الاتحادين مما يكسبها مركزاً استراتيجياً خطيراً إذ لو تحقق ذلك — وهو متوقع جداً — فإن معناه هو عزل اليمن والمملكة العربية السعودية . . بل وكل الجزيرة العربية عزلاً تاماً عن بحر العرب والمحيط الهندي ومدخل البحر الأحمر ومدخل خليج عمان . .

(١) ويكاد يبدو احتمال تنصيب سلطان مسقط ملكاً على الدولة الجديدة إذا تم قيامها بتلك الصورة المتوقعة . . باعتباره أقرب صديق لبريطانيا بالمنطقة .

أى ستحاول لبريطانيا بهذه الصورة حصر القومية العربية فى صندوق مغلق من الرمال ومنع اتصالها بشرق أفريقيا والهند والشرق الأقصى . . أى بالكتابة الآسيوية الأفريقية .

٥ - وأن إتمام السيطرة البريطانية على كل جنوب الجزيرة العربية إنما سيعطيها حرية التحرك بقواتها وإنشاء قواعد لها ومخازنها الاستراتيجية التى قد تستخدمها ضد القومية العربية مستقبلاً . . إذ أنه مفهوم من نصوص إتفاقية قيام الاتحاد : « أن لبريطانيا حق إنشاء جيش مسلح يخضع لقيادة موحدة » وبذلك سنحت الفرصة « القانونية » لها لأن تبرر لنفسها إنشاء قواعد عسكرية . . التى ستكون فى حقيقة الأمر بديلة لقواعدها المنهارة فى قبرص والسويس والحبانية والأردن .

٦ - ومعلوم أن السياسة البترولية فى جنوب الجزيرة العربية لم تتضح ملامحها بعد . . بسبب تركيز اهتمام الشركات البريطانية والأمريكية فى منطقة شرق الجزيرة . . ومعلوم أيضاً أن بريطانيا قامت فعلاً بأبحاثها ودراساتها الجيولوجية فى المنطقة الجنوبية منذ عدة سنوات واكتشفت فعلاً وجود البترول على حدود اليمن الجنوبية وعلى حدود الربع الخالى وفى منطقة « ظفار » . . وحضر موت . . وبجانب ذلك فلها معامل ضخمة لتكرير البترول فى عدن التى تعتبر من أكبر معامل التكرير العالمية . . ومعنى ذلك أيضاً أن بريطانيا ستسيطر - بوجودها وراء الاتحاد - على موارد الاحتياطى من البترول وعلى منطقة تكريره . . فى جنوب الجزيرة . .

وحتى لو فرض وتم اكتشاف مناطق بترولية جديدة فى جنوب أو شرق اليمن أو فى جنوب المملكة السعودية فإن وجود بريطانيا بقواتها فى الجنوب على ساحل بحر العرب سيزيد من صعوبة نقل البترول المستخرج من هذه

المناطق إلى الشاطئ الجنوبي سواء لتكريره أو لتصديره .. أى أن بريطانيا تريد كذلك حصار مناطق البترول في وسط وشرق وجنوب الجزيرة العربية ومنع استغلالها إلا بالشروط والسياسة التي تملها أو تفرضها هي .. وهكذا تريد بريطانيا تكرار الصورة الاستغلالية والاحتكارية التي سبق لها أن مارسها في كل من إيران والعراق والكويت عندما سيطرت أولا على منافذ تلك البلاد على البحار المفتوحة أمامها .. ثم فرضت شروطها .. وأقفلت كل الطرق أمام أى شركات أخرى لا تريدها هي .

٧ - وأن وجود بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية بالصورة الجديدة من قيام هذه الاتحادات إنما سيزيد من حرج موقف الأحرار الثائرين في منطقة عُمان .. ومعلوم مدى أهمية عُمان الاستراتيجية بالنسبة لكل من بريطانيا بصفة خاصة .. ولكل من حلف بغداد وحلف جنوب شرقى آسيا إذ أنها عبارة عن الركن الناقىء في الجنوب الشرقى من الجزيرة العربية الذى يُشرف على كل من .. خليج عمان .. والخليج العربى .. والمحيط الهندى وبحر العرب .. علاوة على امكانياتها الاقتصادية التي يمكن تنميتها واستغلالها نظراً لسعة أرضها وصلاحياتها لإنشاء مناطق ممتازة للتخزين الاستراتيجى وللتدريب والحشد بالنسبة للقوات العسكرية .. ولقرّبها النسبى من مناطق البترول حول الخليج العربى الذى تتركز حوله باقى المصالح الاقتصادية لبريطانيا .. بل وللدول الغربية في الشرق الأوسط ..

فوجود بريطانيا .. بقواتها وقواعدها حول عُمان .. إنما سيكون وسيلة للضغط على هذه الإمارة الصامدة التي يخشى عليها فعلا من أن تستنفد كل الباقي من إمكانياتها لمقاومة الاستعمار والعدوان .. ومن هنا تبدو خطورة هذه القضية ويبدو معها في نفس الوقت مدى المسؤولية الكبرى التي يجب أن تدركها كل الدول العربية ومعها الجامعة العربية أزاء هذا الخطر الذى يستشرى

ويتكرر يوماً بعد يوم دون أن يصادف أية مقاومة جديدة منظمة .. بل لا يزال أمر المقاومة هناك في عمان متروكاً للإمكانات المحلية .

ومن هنا يتضح جلياً ضرورة ربط القضية العربية في جنوب وشرق الجزيرة في إطار واحد لتعالجه الدول العربية كوضوح واحد دون تجزئته أو تفتيته .. فالعدو .. واحد .. والميدان واحد .. والضحية التي ينظر إليها الاستعمار واحدة .

ولا شك أن النصيب الأكبر من المسؤولية واقع حتماً على اليمن والمملكة السعودية إذا اعتبرنا سكان الجنوب هم جنود الخط الأمامي إلا أن هاتين الدولتين مسئولتان ومعهما باقي الدول العربية وفق ما تضمنه ميثاق الضمان الجماعي — من مباشرة العمل الإيجابي لتأمين الجنوب العربي من إستفحال الاستعمار البريطاني الذي سيهدد فعلاً كل الدول العربية الآسيوية وكذا السودان والصومال .. بل والسلام العالمي ..

٨ — خوف بريطانيا من امتداد أجنحة القومية العربية لتضم تلك المناطق في إطار إتحادي شامل مع باقي الدول العربية المتحررة فهي تريد خلق الدولة الجديدة لتكون عرشاً للملك حسين بديلاً له عن الأردن .. وهذا الاحتمال قد أثارته السلطات البريطانية وقت أزمة لبنان في يولية وأغسطس عام ١٩٥٨ عندما تعرض عرش الملك حسين للانهيأ وسواء تم ذلك أو لم يتم .. إنما ستكون الدولة الجديدة أداة خطيرة تسخرها بريطانيا لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي نكاية في العرب — وخصوصاً وأن الملاحة البحرية إلى ميناء أيلات مفتوحة وقد يكون العرش الجديد المنتظر لغير السلطان حسين من بين السلاطين الذين تفرضهم بريطانيا على المنطقة مقابل التعاون معها وتنفيذ سياستها .. مثل سلطان مسقط سعيد بن تيمور وخاصة بعد دخوله مستقبلاً في الاتحاد الكبير .

٩ — اعتبار الولايات العربية المتحدة الجديدة هي الخط الثاني لبريطانيا في الجزيرة العربية الذي يرتكز عليه الخط الأول الذي يضم الكويت وقطر والبحرين وباقي الإمارات على الخليج العربي .

وبوجود الخطين تحت سيطرة بريطانيا تكون قد أتمت إغلاق كل المنافذ الشرقية والجنوبية عن الجزيرة بل وتستطيع تهديد الطريق الملاحي الوحيد الذي تعتمد عليه العراق وكذا تهديد خط الملاحة الرئيسى الذى تعتمد عليه المملكة السعودية عبر الخليج العربى . .

١٠ — إلتزاع النشاط التجارى القائم فعلا بين الجزيرة العربية بمختلف دولها وإماراتها مع الهند وجنوب وشرق أفريقيا بصفة خاصة وتحويله إلى الحضيرة البريطانية لبعث القوى الاقتصادية البريطانية التى خسرتها انجلترا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للسياسة التحررية التى سادت المناطق المتحررة من حضيرة الامبراطورية . . وخاصة وأن الأسواق التى سبق لبريطانيا احتكارها فى الشرقين الأوسط والأقصى قد أفلتت من السيطرة الاحتكارية التى خلقتها طوال سنوات الاستعمار . .

١١ — تدعيم حلف بغداد وحلف جنوب شرقى آسيا بتحقيق مظهر عملى للعمق الاستراتيجى لكل منهما بعد أن تصدع كلا الحلفين وضرورة ترميم الصدع إبقاء وتأميناً لمصالح الاستعمار بالمنطقة وخاصة وأن الشريط الساحلى العريض فى جنوب الجزيرة العربية إنما يعتبر بمثابة همزة وصل كبيرة بين منطقة نشاط حلف بغداد وحلف جنوب شرقى آسيا من انمين على المحيط الهندى وبين شرق ووسط أفريقيا من اليسار حيث يخطط الاستعمار فى تلك المناطق . . قواعد ومخازن جديدة ترتبط بما يرجو إنشاءه فى غرب أفريقيا من قواعد جديدة على المحيط الاطلنطى حيث يواجه منها قاعدة الغرب الكبرى فى أمريكا لتكوين حزام عريض عميق من هذه القواعد بأمل عزل أو فصل أفريقيا

الشمالية بما فيها من ثورات تحريرية وانتفاضات قومية ووعى ناضج يتحرك في الشمال بمضمر والجزائر ومراكش .. عن أفريقيا الجنوبية التي تعتبر كلها منطقة استغلال واستعمار واحتكار وموارد ضخمة للثروات .

١٢ — إعداد منطقة الجنوب لإنشاء قواعد صاروخية تعتمد عليها بريطانيا مستقبلا وخاصة وأن القواعد الصاروخية الجديدة التي تخططها الاستراتيجية الغربية عامة والبريطانية خاصة ستخصص مناطقها لتكون متباعدة ومتفرقة حول غرب ووسط وشرق أفريقيا باعتبار هذه المناطق هي العمق الاستراتيجي الذي يكفي لشد أزر القوات الغربية المشتركة في حلف الاطلنطي ..

وأن وجود مثل هذه القواعد الجديدة في جنوب الجزيرة العربية إنما سيكون تهديداً موجهاً للقومية العربية .. وللقارة الأفريقية .. وللمجموعة الشعوب المتحررة في آسيا وأفريقيا علاوة على أن بريطانيا تحاول طبعاً الإبقاء على سرية نواياها وخططها الإنشائية بتلك المنطقة التي يضمن فيها بريطانيا فقر أهلها وانصرافهم إلى السعي من أجل عيشهم مع ضعف مستواهم العلمي وقلة المواصلات التي تربطهم بما قد يطمئن بريطانيا إلى عدم توقع أي عمليات تخريبية من جانب هؤلاء ..

ولا شك أن لكل هدف من الأهداف السابقة فروع وثمار ومشتقات .. تنتهي كلها إلى حقيقة واحدة .. هي مصلحة بريطانيا ووراءها الاستعمار بمختلف مظاهره وصوره وقواه .. في الاحتفاظ بمصالحه في الجزيرة العربية وفي تأمين مصالحه في القارة الأفريقية حتى لو كان ذلك على حساب تهديد السلام الإقليمي أو العالمي وستكون الصدمة الأولى على حساب القومية العربية وحدها ..

شَبْوَة

موجز جغرافي و تاريخي عنها

(والآن بعد عرض فكرة ومشروع الاتحاد الذي تستهدفه بريطانيا .. فانه لمن الضروري أيضاً الاشارة إلى بعض الأهداف « القريبة » المحلية التي بدأت السياسة البريطانية تنسج حولها غلائل الاستغلال والاستعمار لربطها بالقضية كلها . وأن من أهم تلك المناطق منطقة شَبْوَة التي نشير إليها في هذا الفصل)

... شَبْوَة مدينة عريقة في القدم وقد كانت من أهم مراكز المدينة السبائية وهي غنية بآثارها سيما آثار الدولة الحِمْييرية ولا يزال بها المعبد الشهير قائماً حتى اليوم .

وتقع مدينة شَبْوَة في المنطقة التي تقطنها قبيلة الكرب والصَّيَير في ناحية « مَأْرَب » تلك البقعة التاريخية ... حيث يجد الزائر لتلك الديار مختلف الآثار القيمة مبعثرة على وجه الأرض وعرضة للضياع والتدمير وقد أمكن تهريب الكثير منها إلى عدن بواسطة رجال القبائل الذين حملوا ما استطاعوا حمله إلى مستعمرة عدن ابيعه بأجنس الأثمان إلى وكلاء بعض المتاحف الدولية والجمعيات العلمية

ويحد منطقة شَبْوَة .. من الجنوب ، والجنوب الشرقي مقاطعة مَفسَر موت ومن الغرب منطقة مَأْرَب ... ومن الشمال الشرقي صحراء الرِّبَع التالي ... وتبعد عن صنعاء حوالي ١٠٠ ميل .

وتحف بالمدينة هضاب مختلفة الارتفاعات وتدل طبيعتها الطبوغرافية أن براكين هائلة كانت تشور في السنين الخالية بين آونة وأخرى فتدمر العمران، وتقضى على معالم المدينة هناك .. وتترك حجمها البركانية الغنية بالمعادن المختلفة وبتلك المنطقة ... بالإضافة إلى آثارها العظيمة ثروة معدنية غنية بالعناصر الثمينة ويعتقد على ضوء التجارب الأخيرة أن مستودعاً كبيراً للبترول يكمن تحت تلك الأراضي .

وقد ظلت منطقة شبوة منذ بدء التاريخ خاضعة لملوك اليمن ، وإن كانت أهملت لسبب سوء المواصلات المحلية وخاصة بعد أن ضُمت شأنها بإتقراض الدولة الحميرية . ومرت بها عصور كانت موطناً ومقرّاً للعصابات التي كانت تغزو أراضي اليمامة ونجد .. للنهب والسلب .

ولم يكن لها أية أهمية إدارية في القرون الأخيرة .. لأن قيمة البلاد في تلك الأيام كانت تقدر بما يمكن تحصيله منها من الضرائب والإيرادات بصفة عامة التي تستفيد منها الدولة .. على أن هذه النظرة البسيطة التي كانت تُوجّه إلى تلك المنطقة لم تمنع من النظر إليها كنقطة ذات أهمية عسكرية منذ القدم ... فقد شيد بها بعض أئمة اليمن القدماء حصوناً للدفاع ضد البدو الذين كانوا يهاجمون البلاد بغارات مفاجئة .

وقد ظلت تلك المنطقة شبه مهملة إدارياً على اعتبار أن السيادة ... ومسئولية الإشراف عليها منوطة بالحكام اليمنيين الذين للأسف لم يعطوها أية عناية خاصة لبعدها النسبي

ولما تعاقب على عرش صنعاء ملوك وأمرأء .. دب الاختلاف بينهم وتفرقوا شيعاً وأحزاباً وتباينت فيما بينهم الأطماع، واشتعلت نارا الحروب الأهلية فتركت هذه المنطقة ضمن ما أهمل من البلاد اليمنية .. حتى جاء الإمام يحيى فصمم على أن يكون مدار سلطانه شاملاً لكل الأراضي اليمنية .. ووجد أن منطقة قبيلتي **الكرب والحبيمر** .. لا تدين فعلاً للحكومة صنعاء وأنها تُدار قبلياً .. وأن أهلها

يؤدون الزكاة الشرعية وليس بها إدارة محلية لإقامة الأحكام الشرعية ... فأراد إدماج تلك الناحية ضمن النظام الإداري السائد باليمن بعد أن تردد زعماء قبائل البلاد على صنعاء مقدمين فروض الطاعة والولاء للإمام يحيى وطالبين أن يشملهم سلطان الدولة .

فأرسل الإمام سنة ١٩٣٧ جماعة من أبناء الأراضى المجاورة للمنطقة على شكل حامية يرأسها شيخ **فيصله مراد** . القريبة من الكرب فأقامت الحامية في مدينة شبوة باسم حكومة اليمن .

وبعد فترة على هذا الحال ، تقدمت حكومة عدن الانجليزية بالاحتجاجات الشديدة للهجة ... وأرسلت إلى صنعاء ضابطها السياسى الميجر سيجر ، فأوعده (وأبرق وهدد بالويل والثبور) إذا لم تأمر حكومة اليمن بسحب حاميتها من شبوة ومنطقتها ... فحاولت السلطات اليمنية إقناع الضابط الإنجليزي بوجوب «التعقل» والرجوع إلى تحكيم العدالة والمنطق للوصول إلى الحل الذى يكون أقرب إلى الحق من سواه . فلم تضبط بريطانيا أعصابها — على حد تعبير أهل الجنوب — بل أرسلت طائراتها إلى شبوة واستطاعت الهبوط فى حقول المدينة ، حاملة بعض الجنود الذين قاموا أثر نزولهم بمهاجمة الحامية وأشقائهم شيخ مراد وحملوه فى طائرة إلى عدن وأقاموا مخفرين إلى جوار المدينة زودوها بقوة من الجند والسلاح .

وقد تذرعت بريطانيا بحجة أن هذه المنطقة تدخل ضمن الأراضى الحضرية التابعة للسلطان الكثيرى بالرغم من أن السلطان حتى ذلك الحين .. لم يكن قد دخل مع الإنجليز فى معاهدة مباشرة لحمايته ، بل كان خالى الذهن تماماً عن الاشتباك فى أى نزاع مع الدولة اليمنية التى كان يعزها ويحترمها ويدين لها بالولاء الروحى .

وكان لهذا العمل من جانب بريطانيا أثره السيئ فى نفوس اليمنيين واستشاطت حكومة اليمن غضباً بهذا التصرف التعسفى وغير المنتظر فى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات دائرة فى صنعاء بين الحكومة ومندوب بريطانيا . فأرسل الإمام يحيى برقية احتجاج إلى ملك بريطانيا هذا نصها :

« من ملك اليمن الإمام يحيى إلى صاحب الجلالة الملك
الإمبراطور جورج السادس المعظم - بلندن .

بعد تقديم وتأكيد الإخلاص والتعظيم لذات
عظمتكم ، أعرض لجلالتكم تأثراتي العظيمة من إذاعات
راديو لندن باللسان الرسمي الحكومى وإذاعتها أن شبوة
ومناطقها داخلية في الأراضى العدنية المحتلة ، مستندة في
ذلك إلى معاهدة سنة ١٩٣٤ م . وقد كنت خاطبت
جلالتكم سابقا بشأن شبوة ومناطقها كلها وإنه لم يكن
لأحد شأن فيها في أى وقت كان ، لامن قبل ، ولا من
بعد . وكنت رجوت من جلالتكم طلب أوراق المخابرة
الواقعة بشأنها من عدن للاطلاع على ماحدث من الوقائع
بهذا الخصوص بين عدن واليمن . فإن ادعاء عدن بشبوة
ومناطقها مخالف لكل الوقائع وعارٍ عن كل إثبات .
فحكومتى مجبورة للاحتجاج ولا يمكن لليمن السكوت عن
عمل مخالف للصدقة بكل معنى .

« ومعلوم لجلالتكم أن شبوة منطقها يمانية منذ
خَلَقَ العالم إلى اليوم وسيطرة اليمن عليها لم تزل ولا هي
اقتربت يوماً واحداً عن أمها اليمن . وكل قرار غير
شرعى نردّه بلا شك . ولم تعد اليمن لدولة ولا لشخص

بأن تسلمه حقوقها ومالكها . وهل يمكن - يا صاحب
الجلالة - بيع أو إهداء أى أرض أو زارعة مما لا يصح
تصرفه فيها . ومن المعلوم أن العثمانيين وغيرهم لم يدخلوا
شبوة ومنطقتها فلم يتصرفوا بشئ فيها ومنها .

» وهل من المعقول والمقبول المطالبة بهدية تقدم
من مالكها . ومن المعلوم أن جدنا الإمام الهادى هو
الذى عمر الحصون قبل ألف سنة . وأن سلفنا الإمام أقام
فى شبوة فنهض متسلطون فى شبوة وسكانها متعلقون
بحقوقنا مع جملة إخوانهم بنى جابر .

» وفى سنة ١٩١٤ ، ابتدأت الحرب العامة وتحاربت
انجلترا مع العثمانيين ولم يبق للدولة العثمانية وجود فى
العالم . وأما تركيا الحاضرة فلم تصل إلى اليمن ولم تعمل
لليمن شيئاً .

» فهل يمكن - يا صاحب الجلالة - أن تجيز القوانين
الشرعية والمدنية العالمية الاعتداء على بلاد دولة مستقلة
واغتصابها ؟ وهل يستطيع أى يمنى أن يرضى بتسليم
أرض أجداده التى حافظوا عليها إلى هذا اليوم بدمائهم
وأرواحهم .

فارجو من عدالتكم - يا صاحب الجلالة - أن

تنظروا إلى الأمر بعين العدل ومعلوم لدى جلالتم أن
عرشكم العالی وحکومتکم الجليلة عقدا برضاها وطلبها
معاهدة الوداد والصداقة مع اليمن ۱۱

» وتصرّح المادة الثالثة من هذه بأنه لايجوز أن
يتبدل أى حال بين عدن وبين اليمن إلا بالاتفاق بين
الطرفين ورضائهما وموافقتهما بالطرق الودية وأن تبقى
الحالة التي كانت قائمة في تاريخ عقد المعاهدة نافذة
المفعول .

» فهل - يا صاحب الجلالة - ترضى عدالتكم ؟ وهل
ترضى القوانين الدولية والحقوق السياسية الإنسانية -
بعد ذلك المعاهدة والشروط المذكورة الودية ، وبعد
مرور ستة سنوات من عهدها - أن يُعتدى على شيء من
أرضنا وحقوقنا الطبيعية ؟ وهل يمكن موافقتكم على هذه
الاعتداءات والتجاوزات ؟

» وأنى بكامل احترامى وتعظيمى لذات جلالتم
المعظمة وبتمام تقديرى لحكومة جلالتم السنية واشعبكم
المنصف الكريم أرجو من جلالتم تحقيق وتدقيق
هذه المعاملة وإصدار أوامركم العادلة إلى من يلزم
بأن يتفضلوا باحترام شعبنا بلا جرح قلوب أمتنا . وبلا

احتقار أصدقائكم اليمنيين الذين هم ثابتون حالاً
ومستقبلاً وخاصة بين الدوليين المتضامنتين والمتحابتين
المتعاهدتين إن شاء الله .

« وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول عواطف حسن
نيتي وصداقتي وتقديراتي الخاصة الفاتكة » .

في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ٢٩ يونيو
سنة ١٩٣٩ م .

اتصال اليمن بالرأى العام العربي

وقد أبرق وزير الخارجية اليمنية إلى الصحف العربية والهيئات السياسية
في البلاد العربية بمضمون الاحتجاج المشار إليه مع تأكيدهم بأن الحكومة
اليمنية لن تقف موقف المتفرج إذا أصر الانجليز على الاستمرار في اعتداءاتهم .
وفي تلك الأثناء .. زار المرحوم سيف الإسلام الحسين نجل الإمام يحيى .
العاصمة الانكليزية للاشتراك في مؤتمر فلسطين فقام باتصالات كثيرة مع رجال
لندن بغية الوصول إلى حل يكفل لليمن كرامتها ويجنبها كوارث الاصطدام
مع هؤلاء القوم الجبارين .

وكانت سماء العلاقات الدولية حينذاك ملبدة بالغيوم بسبب تحدى هتلر للدول
الغربية وبالذات لبريطانيا مما جعلها تتساهل بعض الشيء، وانتهت تلك الجهود كلها
إلى الاتفاق على إخلاء منطقة شبوة من الجانبين اليمنى والانكليزى وتركها كما
كانت [عليه منطقة غير ذات إدارة حكومية ودون تدخل أى الفريقين
في شئونها] .

ولكن بدأ الإنجليز أخيراً في شق طريق يصل من شبوة إلى عدن مما يدل على بدء تنفيذ خطة التعمير الاستراتيجية التي ستهجها بريطانيا لربط منطقة البترول المنتظرة (في شبوة) بمنطقة معامل التكرير القائمة (في عدن) وقد تعطل العمل مؤقتاً في إتمام شق هذا الطريق بسبب الغارات غير المنظمة التي كان يشنها أحد الزعماء الثوار على الإنجليز وهو الشيخ الدوماني الذي ما زال للآن طريداً من أرضه وبلاده . . ولم يتقدم إلى اليمن كلاجئ « مثلاً » حتى لا تتخرج . . أمام الإنجليز الذين يدعون عليها تشجيعها للثوار الذين « يقلقون » السياسة « الإنشائية » التي تقوم بها حكومة عدن في جنوب « المحميات » .

منطقة الشيخ سعيد

وباب المندب

وهذه منطقة أخرى بجنوب الجزيرة ... ولكن في جانب آخر .. بعيدة نسبياً عن شبة إلا أن أهميتها من حيث قربها من مدخل البحر الأحمر ومن حيث مجاورتها لمنطقة باب المندب — وهو مفتاح البحر الأحمر — والذي مازال يجهل عنه الكثيرون بأنه في أيدي اليمن ، وليس في أيدي بريطانيا ولذا كان ضرورياً الإشارة إلى منطقة الشيخ سعيد التي تطل منها بريطانيا على باب المندب أو بمعنى أصح على مدخل وملتقى البحر الأحمر وبحر العرب .

ويطلق اسم الشيخ سعيد على الرأس الممتد في طرف الزاوية الجنوبية لشبه المثلث الذي تتألف منه شبه الجزيرة العربية ، ويقع بأزاء جزيرة ميهون (بريم) ويتكون من الجزيرة المذكورة والشيخ سعيد .. جانباً مضيق باب المندب . وتبلغ مساحة المنطقة حوالي ١٦٠٠ كيلومتراً مربعاً .

وقد بقيت منطقة الشيخ سعيد غير ذات أهمية تجارية أو عسكرية وخاضعة للسيادة اليمنية إلى أن فطن الغربيون إلى أهمية مضيق باب المندب . وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، هنر ما فكرت الحكومات الفرنسية في **هزم الملك لويس الرابع عشر** في ضرورة إيجاد منطقة عسكرية وتجارية في ملتقى البحرين (الأحمر والعربي) قام الفرنسيون باتصالات مع شيوخ القبائل هناك كما فتحوا باب المفاوضات مع الأتراك للسماح لهم بإقامة مخازن تجارية في تلك المنطقة . ولكن ضاعت هذه الفكرة بقيام الثورة الفرنسية .

وفي عام ١٨٨٦ وصل إلى منطقة الشيخ سعيد وكلاء شركة (رابووبازن) الفرنسية ، فأقاموا بعض المستودعات التجارية زاعمين أن الحكومة الفرنسية قد حصلت على رضا الحكومة التركية بذلك . بموجب اتفاقية أبرمت في الآستانة سنة ١٨٧٠ .

وكان الأتراك في ذلك العهد يرهقون أهالي اليمن عسفاً ، فما إن جاء وفد الشركة وعرض على شيخ المنطقة استعداد حكومة فرنسا لحماية بلاده ، وأغروه بالمال والوعود ، حتى وافق الشيخ ، على منح الشركة حق استعمال أراضي البلاد وسجلوا عليه عقداً في القنصلية الفرنسية بعدن في ١٤ أكتوبر ١٨٨٦ .

فلم يرق للأتراك هذا التصرف ، وتمت اتصالات دبلوماسية بينهم وبين الفرنسيين دون الوصول إلى نتيجة حاسمة ، فعمدوا إلى استخدام الشدة ، ونسفوا المستودعات التي أقامتها الشركة ، فاحتجت فرنسا على ذلك ، واستطاع سفيرها في الآستانة أن يحصل من الأتراك على موافقتهم بالمحافظة على الحالة الراهنة حتى تتم تسوية معقولة . إلا أن الفرنسيين ، بسبب الاضطرابات في بلادهم ، لم يعنوا بأمر المنطقة بعد ذلك ، فاستعاد الأتراك السيطرة عليها .

وحدث أن هاجمها الأسطول الإيطالي في زمن الحرب الإيطالية التركية في طرابلس ، على أنها أراضي يحتلها الأتراك الذين دافعوا عنها في ذلك الوقت ولم تقم فرنسا بعد ذلك التاريخ بأي عمل رسمي لإثارة دعواها بالحقوق في تلك المنطقة (رغم إلحاح بعض الصحف و « السادة » الفرنسيين الاستعماريين ، بوجوب الاحتفاظ بالسيطرة على تلك البقعة ، وخاصة بعد احتلال إيطاليا للحبشة وتهديدهم مستعمرة « جيبوتي » الفرنسية التي تقع على الساحل الإفريقي المواجه للشيخ سعيد بالساحل الآسيوي وبينهما حوالى ثلاثين ميلاً فقط .

وفي سنة ١٩٣٨ أعاد الفرنسيون الكرة في السعى إلى إثارة الموضوع والادعاء بحقوق لهم هناك ، وقاموا باتصالات تمهيدية مع حكومة اليمن ، وقد أثار هذا الاتجاه حفيظة إيطاليا ، فأعلنت رسمياً بأنها لن تقبل مطلقاً أن تبسط فرنسا سلطانها على منطقة الشيخ سعيد ... ووقفت بريطانيا إلى جانب الرأي الإيطالي لأن وجود دولة أخرى قوية في الشيخ سعيد يجعل القيمة العسكرية بجزيرة مبون (المستعمرة البريطانية) تنهار إلى الحضيض .

وقد عقدت بريطانيا وإيطاليا بعد هذه المناقشات اتفاقية الجتلمان المعقودة

في روما سنة ١٩٣٨ والتي تنص صراحة على أن المصلحة المشتركة للدولتين (بريطانيا وإيطاليا) تجعلهما تتعهدان بالمحافظة على السيادة التابعة لدولتي اليمن والمملكة العربية السعودية على أراضيهما في وضعها الحاضر .

وفي عام ١٩٣٩ زار باريس المرحوم سيف الإسلام الحسين نجل الإمام الراحل يحيى وقام بمحادثات مع الحكومة الفرنسية فوعدت بأنها لن تقوم بأى إجراء عسكري ضد منطقة الشيخ سعيد وأنها ستسعى إلى الوصول إلى تسوية ودية . وفي نفس العام كانت البوادر الدولية تنذر بخطر الحرب .. فاتجه رأى الحكومة اليمنية إلى زيادة التحصينات في رابية الشيخ سعيد فسافر إليها «الإمام» أحمد ولي العهد وقتئذ ... ليشراف على الأعمال العمرانية وإقامة التحصينات وأمر بحفر آبار إلى جوار رابية القلعة لإمداد الحامية بالماء الصالح للشرب وبقي الحال على هذا الوضع حتى في أشد حالات الحرب العالمية الثانية دقة وحرجا ..

وقد حاولت إيطاليا .. وبذلت .. كل جهد في بداية الحرب للحصول على نقطة ارتكاز لها على الساحل اليمنى الغربى بمهاجمة عدن من هناك .. فرفضت الحكومة اليمنية ، كل العروض السرية التى قدمتها إيطاليا رغم تدعيم تلك العروض بالمغريات والوعود الوعيد .. وقد ظلت بالرغم من ذلك علاقة اليمن بإيطاليا كما سبق أن أوضحنا مرضية (على الأقل) فى الظاهر .. وقد أوجست بريطانيا خيفة من تكرار تلك المحاولات فاتصلت بالحكومة البريطانية التى أعطتها وعداً بعدم السماح لأية دولة أجنبية باستخدام أى جزء من الأراضى اليمنية لأى غرض حربى .

وانسحبت إيطاليا من أريتريا ... بل ومن أفريقيا كلها وذلك فى السنين الأولى من الحرب الثانية .. وكان المفروض أن تقلع بريطانيا عن التعلل فى مخاوفها من إيطاليا فى تلك الجهة .. ولكن الإنجليز أظهروا أن نواياهم هناك لا تقتصر على المصالح الحربية وحدها .. لأن مقاصدهم الإستعمارية العامة البعيدة المدى فوق كل اعتبار .. فقاموا فى سنة ١٩٤٤ بمهاجمة الجانب الشرقى لمنطقة الشيخ

سعيد وطرخوا الحامية اليمنية المرابطة بها منذ ست سنوات سابقة لهذا التاريخ تحت سمع بريطانيا وبصرها دون أى اعتراض سابق منها .. وأشاع الإنجليز حينذاك أن منطقة نفوذهم فى المحميات تمتد إلى هناك ... فقامت الحكومة اليمنية بتقديم الاحتجاجات المتوالية ... وكان بمصر فى ذلك الوقت مندوب اليمن ، وتقدم أيضاً باحتجاج قوى لدى جميع السفارات والمفوضيات الأجنبية بمصر ولدى الحكومة المصرية .. ليشهد العالم على أعمال الإنجليز العدوانية وتكهرب الجو بين الدوائين وقام جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود بدور الوسيط فانهى الأمر بالاتفاق .. على أن تسحب بريطانيا حاميتها من المنطقة حول آبار المياه كما تمتنع حكومة اليمن عن إقامة أى منشآت عسكرية فى أحواض الماء ... وعن وضع حامية يمنية .. وذلك ريثما يصل الفريقان إلى تسوية سلمية .

وهكذا انتهت الأزمة مؤقتاً ببقاء الوضع معلقاً ولم يزل كذلك حتى بدأت الاعتداءات البريطانية من ديسمبر ١٩٥٦ حتى الآن .

شهادة مسئول بريطاني

لمصلحة اليمن

« لقد كان من ضمن التقارير التي رفعها بعض البريطانيين المسؤولين لحكومتهم من أجل تصفية النزاع مع اليمن والوصول إلى حل يحقق مصلحة الجانبين .. كان ضمن هذه التقارير ما أرسله المستر كراوفورد أحد أركان حرب البحرية البريطانية .. وقد جاء في التقرير :

« قضيت في مقاطعة عدن المحمية نحو خمسة عشر عاماً منذ سنة ١٩١٢ ومضت على في خلال هذه المدة شهور طويلة كثيرة لم أشاهد فيها رجلاً بريطانياً واحداً فمن البديهي إذا أن يكون لي من الخبرة التامة بشئون مقاطعة عدن المحمية أكثر مما لأي رجل بريطاني حتى لم تسمح له الصدف أن يأتي إلى هذه البلاد ويعيش فيها بعيداً عن البريطانيين . »

« وإني أعتقد بفائدة المقابلات الشخصية وأراها أفضل وسيلة للتفاهم وهأنذا أجنّي نتيجة مقابلاتي الشخصية مع الإمام في كتابة هذا التقرير ، وإني أشعر أنه يختلف كثيراً عن التقارير الرسمية .

إن الفريقين الداخلين في هذا التقرير هما : —

- ١ — البريطانيون في عدن وهم يمثلون الحكومة البريطانية .
- ٢ — عرب اليمن في مقاطعة عدن المحمية ويمثلهم إمام اليمن الذي ينتمي إلى أصل معروف منذ ألف سنة .. وقبل أن نبت في النزاع القائم بين الفريقين يجدر بنا أن نعود إلى التاريخ فنرى أن البريطانيين شعب طموح يميل إلى التوسع ، فاذا وجدوا بقعة من الأرض كثيرة الخيرات مالوا بكليتهم إلى الاستيلاء عليها منتحلين لأنفسهم الأسباب الواهية لانتزاع ملكيتها

من أصحابها الشرعيين ، وبديهي أن البريطانيين يدعون أنهم محقون في أعمالهم وأنهم يحافظون على حقوقهم .. وهم أبدأ مستعدون لأن يستعملوا جميع قواهم لتأييد حقوقهم الموهومة ، ولا شك أن أسلوبهم القديم غير المرضي في الصين والهند وأفريقيا ومعظم المستعمرات البريطانية قد أدى في الوقت الحاضر إلى الاضطرابات في تلك البلاد ، وهذه الاضطرابات تدفعني إلى بيان الحقائق عن البلاد العربية التي كثيراً ما ينخدع المرء بظواهر الأمور فيها إذ يخيّل إلى الباحث أن العرب لا يفقهون معنى الوطنية وأنهم يحاربون بعضهم بعضاً حرباً دائمة ، ولكن إذا أمعنا النظر في حقيقتهم نرى أن جميع العرب في هذه الدنيا يميلون إلى غاية وطنية واحدة وهي أن جزيرة العرب للعرب وهي في نظرهم مقدسة كل التقديس ، وقد أكد في صحة هذه النظرية محمد ابن ادريس حاكم عبيد ولا شك أن عدد المسلمين في هذه الدنيا يعادل عدد المسيحيين إن لم يزد عليهم .

« لا جدال أن هناك اختلافات بين المسلمين كما توجد اختلافات بين المسيحيين ، ولكن في كثير من الأمور المهمة يتفق المسلمون .. ولا شك في أن البريطانيين سيلاقون صعوبات جمة إذا بقوا متمسكين ببعض الأماكن في جزيرة العرب ، وقد أثبت لنا التاريخ أن العرب لا يسكتون على الضيم وأنهم يحقدون .. وإذا حقّدوا فلا بد لهم من أن يثاروا مهما كان خصمهم عنيداً ، وقد أدرك السلطان سليمان القانوني هذه الحقيقة أكثر من البريطانيين فترك النصارى وشأنهم بعدما كاد يعلن الحرب عليهم ، وإني أنصح حكومة جلالة الملك أن تدقق في هذا الأمر بامعان . »

« وإن مقاطعة عدن المحمية تكتسب أهميتها في الأمور التالية . »

أولاً : ان منطقة الضالع ضرورية للبريطانيين من الوجهة العسكرية وفي إمكاننا أن نحفظ بها بدون صعوبة عظيمة ودون أن نتمسك بجميع مقاطعة عدن المحمية .

ثانياً : « ليس في وسعي وأنا رجل مدني أو ضابط بحري أن أبدى رأياً استراتيجياً .. ولكن حباً للصراحة في هذا التقرير أبسط بعض آرائى الخالصة وهي بطبيعة الحال عرضة للانتقاد »

« إن مقاطعة عدن المحمية ليست من الأهمية في شيء بالنسبة إلى عدن نفسها لأن عدن كضيق جبل طارق منيعة من كل هجوم داخلي ، وأهل مقاطعة عدن لم يخلصوا يوماً من الأيام لحكومة عدن ولا يمكننا أن نحافظ على صداقتهم إلا ببذل الأموال الطائلة ونحن نخالف في عملنا هذا القول المأثور (إن الجيش يجب أن يعيش على البلاد التي يستلها) ولا يمكن تطبيق هذا القول في مقاطعة عدن .. أبداً فنحن نجلب اللحم الذي نأكله من الصومال ونجلب الحنطة من بلاد الهند ، ولا شك إن عدن ستبقى دائماً عرضة لدسائس العرب ، وقد تنقض علينا على حين غرة كما ثبت لك أيام حربنا مع الترك سنة ١٩١٦ » .

ثالثاً : « توجد بعض أملاح الزئبق في مقاطعة عدن المحمية ، ولكن لا يمكن الانتفاع بها قبل أن يستتب الأمن ، ولا يمكن أيضاً الاستفادة من حاصلات إيثن ولحج الزراعة إلا متى أعدت طرق المواصلات الجيدة ، وبإمكانى أن أصرح وبكل وضوح إننا لا نستفيد فائدة تجارية تذكر من مقاطعة عدن المحمية إلا إذا قبضنا عليها بيد من حديد وحميناها حماية حقيقية .. وذلك يقتضى أموالاً طائلة لا تتناسب مع واردات المقاطعة أبداً » .

« ورب سائل يسأل هل تساوى قاعدة عدن المحمية هذه النفقات الطائلة . فالجواب كلا .

« وللامام بطبيعة الحال نظريته الخاصة في هذه المسألة وهي تستحق العناية إذا أردنا الانصاف .. وأما إذا شئنا المكابرة في المحسوس فيمكن للبريطانيين أن يحتفظوا بمقاطعة عدن المحمية ويوهموا أنفسهم أنهم على حق في دعواهم لأنه من البديهي أن السياسة لا عدل فيها » .

« وأنا رجل بريطاني مخلص لحكومتى وأعتقد أنها أفضل حكومة في العالم وخصوصاً للبريطانيين وقد قضيت السنين الأخيرة بين العرب ، وإني أؤكد لكم عن علم إنكم لا تستفيدون من مقاطعة عدن المحمية بل العكس تخسرون كثيراً من النفقات على حمايتها ، وإني أثق أنه لا يوجد عندكم في عدن أحد من أهل الخبرة التجارية ليطلعكم على هذه الحقيقة ويهتم بطريقة التجارة ولا يمكنكم إدراك حقيقة تجارة مقاطعة عدن المحمية ما لم تحصلوا على مكان عسكري أمين تحافظون بواسطته على عدن ، ولا يمكنكم الحصول على هذا المكان الأمين إلا إذا كان إمام اليمن مسالماً لحكومة صاحب الجلالة ، ويمكن لإمام اليمن أو لمن يأتي بعده أن يهب عدن موقعاً عسكرياً وعندئذ تحل مشكلة عدن المحمية وتترك ، وفي إمكاننا أن نتنازل عنها بدون أن نخسر شيئاً من نفوذنا ودون أن ننضيع حقوق غيرنا أو حقوقنا ، وإما أن أدعيتم غير ذلك فلا شك أن كفة ميزان العدل الراجحة لا تكون في جانبكم . »

« إني أوجزت في بيان طلبات البريطانيين لأنها معلومة لكم ولا تحتاج إلى زيادة إيضاح ، ولكن لا يخفى عليكم إن لكل قضية وجهين ، وحبا في الايضاح أعرض عليكم باختصار النزاع القائم بينكم وبين الإمام منذ سبع سنوات . أما نظريتيكم فأنتم أعلم بها ، وأما نظرية الإمام فأنكم لم تطلعوا عليها بحذافيرها ، ففي سنة ١٩١٤ حافظ الإمام على الحياد التام ولم يكن في وسعه وقتئذ أن يفعل أكثر من ذلك ، ولما طُرد الترك من جزيرة العرب سنة ١٩١٨ طلب جلالته أن ينال المكافأة وقد صرح البريطانيون على رؤوس الأشهاد خلال سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٨ إنهم لا يمدون أيديهم إلى شبر واحد من أراضي جزيرة العرب وإن بلاد العرب للعرب . »

وكانت مقاطعة عدن المحمية قديماً تابعة لبلاد اليمن لم يعترف أحد من أئمة اليمن لتركيا بملكيتهم لها أو بعدن ، ولم تكن عدن من أملاك الحكومة التركية فتهبها لمن تشاء ، ولذلك كان الإمام ينتظر بفارغ الصبر إعادة مقاطعته

الجنوبية له .. ولكن لماخاب ظنه في الحكومة البريطانية في سنة ١٩٢٠ احتل بعض أجزاء المقاطعة وظن أنه سيوفق إلى نيل مطالبه بصورة عادلة ، ولما جاءت به بعثة كايون كان يرجو أن تزول الخلافات بطريق ودية إلى أن أفهمته هذه البعثة أن البريطانيين يريدون موقعا حرياً في الضالع . فتيقن الإمام من هذا الطلب إنهم متى حصلوا على موقع حربي يمكنهم أن يحصنوه وأن ينتقلوا منه إلى غيره فيحتلون ما يريدون من بلاده ، فاضطرب لهذا النبأ وعبتا حاول أن يرضى البريطانيين ، وفي النهاية فشلت بعثة كايون ولما وصلت إلى هنا (صنعاء) ظن الإمام في أول الأمر أنني موظف ولكنه غير هذا الظن عندما أكدت له أنني لست مأموراً ولا موظفاً بل تاجر يبتغي قضاء بعض المصالح التجارية فوسطى لأسعى لإبلاغ رغباته إلى حكومتي .

* * *

هذه صورة لشهادة عادلة من أحد البريطانيين الذين درسوا القضية على حقيقتها وكان يرجو مصلحة بلاده بجانب مصالح الآخرين ..

* * *

نماذج من المعاهدات الصورية

التي ابتدعتها بريطانيا

ونبين في هذا الباب (غينة) مما سمته بريطانيا معاهدات أو اتفاقيات . . . مع شيوخ وسلاطين المناطق الجنوبية ومعلوم أنهم كانوا لا يعلمون ما يفعلون . أو بمعنى أصح لا يعلمون نتائج توقيعهم بامضاءاتهم أو ببصماتهم على تلك الأوراق التي قدّمها لهم المعتمد البريطاني في عدن عقب حفاظته بهم وإهدائه لهم بعض السيوف والخناجر والعائم الملونة . مما يبين نية الغدر والاعتصاب التي رسمتها بريطانيا في تخطيط سياستها بتلك البقاع

معاهدة الحماية على سقطرة وملحقاتها

المعقودة في ٢٣ إبريل ١٨٨٦ بين الجنرال هوغ . . وعلى بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقير

أن الحكومة البريطانية وعلى بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقير ، سلطان سقطرة وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على . . وتقوية العلاقات السليمة والودية الكائنة بينهما .

فان الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال ا . ي . جى . اف . هوغ والى عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض .

وأن الجنرال آى . اف . هوغ المذكور والسلطان على بن عبد الله بن سالم ابن سعد بن عقير الآنف الذكر قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

(المادة الأولى)

أن الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التي أبدتها
السلطان الموقع اسمه أدناه على بن عبد الله بن سالم بن سعد بن
عقير ، تنعهد بوضع جزيرة سقطرة وملحقاتها السكّنة
تحت سلطة السلطان المذكور وداخل حدود تحت حماية
جلالة الملكة الإمبراطورة .

(المادة الثانية)

يوافق السلطان على بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقير
المذكور أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه
وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة
أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية
إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على
ذلك وأوعد إضافة على ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالى
عدن أو لآى ضابط بريطانى آخر عن أية محاولة أية دولة
لجزيرة سقطرة وملحقاتها .

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ
إشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص

المختصون وذلك في قشن في ٢٣ أبريل ١٨٨٦

الإيضاح — شاس . ديلير . أتش سيلي المساعد الثاني

بالنيابة عن الجنرال آي . جي . اف هونغ والي عدن —

بصمة السلطان علي بن عبد الله بن سالم وعلي بن عبد الله

ابن سالم بن سعد بن عقير سلطان سقطرة وملاحقاتها .

الشهود — محمد صالح جعفر — السلطان سالم بن أحمد

بن سعد بن عقير — سعد بن مبارك قاضي قشن — محمد بن

سعد قاضي قلونسيه وسقطرة .

اتفاقية مع أمير الضالع

معقودة في ٢ أكتوبر ١٨٨٠ الموافق ٢٧ شوال ١٢٩٧

أنا الأمير علي مقبل الضالعي أوافق وأتعهد بمحض إرادتي وبالإصالة عن نفسي وبالنيابة عن ورثائي وخلفائي بالمحافظة على الأمن والسلام وعلى الصداقة الأدبية من الحكومة البريطانية الجليلة وإبقاء كل الطرقات المؤدية إلى عدن والمارة في بلاده .. مفتوحة وآمنة .. وبجماية المساكين والضعفاء المسافرين عليها وأن أتحمّل مسؤولية الاعتداءات والأخطاء التي يرتكبها أهل ردفان وحالمين وكافة القبائل التابعة لي . وإنني سأعمل جهد المستطاع للمحافظة على أمان الطرق . ولقاء ذلك تدفع لي الحكومة البريطانية العلية مبلغ ٥٠ ريالاً سنوياً على دفعتين أي ٢٥ ريالاً في كل ستة أشهر وتستمر هذه الدفعات جيلاً بعد جيل وإذا ذهبت أنا أو أحد أولادي أو أقربائي أو مشايخي وعُقالي إلى عدن أو عدت منها فيلزم الحكومة إظهار الاحترام والإكرام اللائقين بمرکزنا ومكانتنا والله خير الشاهدين .

حررت في عدن ٢ أكتوبر ١٨٨٠ الموافق ٢٧ شوال ١٢٩٧

ختم علي مقبل

امضاء - جي أجود فلو مساعد الوالي

معاهدة الحماية المعقودة مع سلطان العوالق

السفلى المعقودة في ٢ يونيو سنة ١٨٨٢

إن الحكومة البريطانية وأبو بكر بن عبد الله بن مهدي سلطان العوالق السفلى .. بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن وراثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر ابن أحمد وورثائه وخلفائه وعبد الله بن بوبكر بن عبد الله بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم .

وبوبكر بن ناصر بن علي مهدي بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثائهم .

وناصر بن بوبكر بن ناصر بن بوبكر بن مهدي بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم .

ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم . الذين ينتمون جميعهم إلى عائلة السلطنة في بلاد العوالق السفلى والذين يرغبون في المحافظة على تقرية العلاقات السلمية والودية الكامنة بينهما .

فإن الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والى عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض ، وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور والسلطان بوبكر عبدالله بن مهدي وعبد الله بن بوبكر ابن عبد الله وبوبكر بن ناصر بن علي بن مهدي وناصر بن بوبكر بن ناصر ابن بوبكر مهدي ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالإصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم الخ قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

(المادة الأولى)

إن الحكومة البريطانية نزولاً عن الرغبة التي أبداها سلاطين العوالم السفلى المذكورين آنفاً تتعهد بوضع آحور وملحقاتها الكائنة تحت سلطنة السلاطين المذكورين وضمن حدودهم تحت حماية جلالة الملك الامبراطورية .

(المادة الثانية)

يوافق سلاطين العوالم السفلى المشار إليهم أعلاه ويعدون بالإصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو إتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعدوا إضافة على ذلك باعطاء إنذار فوراً لو إلى عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة للتعرض لآحور وملحقاتها .

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعار بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في ٢ يونيو ١٨٨٢ .

امضاء - آى . جى ، اف هوغ آى . فى ستايس ليونت كولو نيل
والى عدن مساعد الوالى

امضاءات السلطان بو بكر بن عبد الله بن مهدى — السلطان عبد الله
ابن بو بكر عبد الله — بو بكر بن ناصر بن على — ناصر بو بكر — بصمة
مهدى بن على بن ناصر .

الشهود

امضاء - أحمد بن بو بكر - بصمة مهدي بن علي - بصمة علوي بن علي .
امضاءات - عبد المجيد بو بكر - محمد صالح جعفر المساعد المحلي .
الإمضاء لانسدون : نائب الملك وحاكم الهند العام .
صَدَّقَ سعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على هذه المعاهدة في فورت
وليم في ٢٦ فبراير ١٩٨٠ .
إمضاء - دبايو - جاي كنفها . سكرتير حكومة الهند بالنيابة - الإدارة
الخارجية .

اتفاقية مبايعة الحواشب

للسلطان فضل بن علي سلطاناً عليهم

في ٣ محرم الحرام سنة ١٣١٢ بعد خلع السلطان محسن بن علي الحوشي

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . محمد المختار وعلى آله
الأطهار واصحابه البررة الأخيار ، وبعد :

فانه لما كان يوم الجمعة لثلاث خلت من محرم الحرام سنة ١٣١٢ هجرية ،
فقد تحررها شاهداً كريماً بيد السلطان فضل بن علي محسن العبدى منا أهل
الفخار وأهل يحيى وكافة قبائلنا .

إننا رضينا أن يكون السلطان فضل بن علي محسن العبدى سلطاناً علينا
وعلى بلادنا ، وله الحرية التامة في حكم جميع بلادنا الحوشية المعروفة المعينة
المبينة المحروثة . . مرعى وجبال . . التي يحدودها من جهة حدود الترك . .
ومن جهة البحر حدود العبدى . .

ومن جهة الغرب حدود الأصابع وبعض حدود الترك . . ومن جهة
الشرق قبائل ردفان وصحيب ويافع إلى وادى « بنا » .

تلك الحدود المعروفة من الجهات الأربع هي وأهلها تبع سلطان لحج
المذكور ينصرف بها كتصرفه بحدود لحج (بجميع أوامره وبمقتضى نظره)

وعلى السلطان فضل بن علي المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن
والأمانة ، وأن يجعل الجبرى جبرى والعشرى عشرى كلاً على حسب قاعدته
وعادته سادة ودولة ، وقبائل ، والتزمنا أيضاً لسلطان لحج المذكور وأهله

وخلفائه بالطاعة والامتثال كسائر القبائل العبادية^(١) وأنه لالنا تعاظمي بيع . .
ولا رهن في شيء من الأراضي والحدود المذكورة مع أحد من الدول
الأجنبية إسلامية كانت أو أوروبية من دون رضا سلطان الحج . . لكون
صارت أرضه كسائر حدود الحج . . وأن كل ما التزم به السلطان فضل بن علي
المذكور وتعهده به عند والي عدن وكيل الدولة البريطانية مقبول علينا كتعده
على سائر أهل مملكته وأن حماية أرض الحوشي^(٢) كحماية الحج كما هي الآن
عند الدولة البريطانية وأن هذه المعاهدة مرتبطة بين سلاطين الحواشب
المذكورين في هذه المعاهدة وسلاطين العبادلة آل محسن معاهدة خلف
على الأمن والأمانة .
(أختام الرؤساء)
وقد صادق على هذه الاتفاقية السلطان محسن الحوشي أثر استلامه
لسلطان الحج في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣١٢ هـ .

(١) نسبة إلى العبدل

(٢) نسبة إلى الحواشب

معاهدة الحماية مع شيخ حورة الذبيبي

المعقودة في ٢٨ أبريل ١٨٨٨

إن الحكومة البريطانية وعبد الله بن محمد شهيد وإخوانه أحمد بن محمد وعلى بن محمد مشايخ حوره السفلى وملحقاتها رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم .

فإن الحكومة البريطانية قد سمّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والى عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض . وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والشيخ عبد الله بن محمد باشهيد وإخوانه أحمد بن محمد وسعيد ابن محمد وعلى بن محمد المذكورين آنفاً قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية : -

(المادة الأولى)

إن الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التي أبدأها الشيخ عبد الله ابن محمد باشهيد وإخوانه أحمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلى بن محمد المرقعون أسماؤهم أدناه مشايخ حوره السفلى وملحقاتها تتعهد بوضع حوره السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطتهم وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة .

(المادة الثانية)

يوافق الشيخ عبد الله بن محمد باشهيد وإخوانه أحمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلى بن محمد ، ويعدون بالإصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن وراثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة

أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعدوا
إضافة على ذلك باعطاء إنذار فوري لوالى عدن أولأى ضابط بريطانى آخر
عن أية محاولة من أى دولة للتعرض لحوره السفلى وملحقاتها .

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع
عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك فى حوره السفلى
فى ٢٨ أبريل ١٨٨٨ .

إمضاءات : الجنرال آى جى . أف هوغ الشيخ عبد الله بن محمد باشهيد
والى عدن صاحب حوره السفلى

بصمات : احمد بن محمد سعيد بن محمد على بن محمد

الشهود : محمد صالح جعفر الشيخ على بن صالح

الإمضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام .

معاهدة إمتياز مع قبيلة الحضارم

(التابعة ليافع العليا)

المعقودة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣

إن الحكومة البريطانية ومحسن بن محسن بن غالب شيخ نخيذة الحضارم التابعة ليافع العليا رغبة في الارتباط بعلاقات السلم والصدقة .

فان الحكومة البريطانية قد سمّت وعيّنت الجنرال جيمس ميتلند والى عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض ؛ وإن الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكورة والشيخ محسن بن محسن بن غالب المشار إليه أعلاه قد إتفقا على .. وعقدا المعاهدة التالية : —

(المادة الأولى)

سَمِّمَ الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الحضارم ... وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفاخرة ... الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون أن يلحق بهم أى أذى ، بل يعاملون باحترام فى كل وقت وفى كل مكان . وسيزور مشايخ الحضارم عدن متى شاءوا ، فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم .

(المادة الثانية)

ونزولا عند رغبة محسن بن محسن بن غالب الحضرمى ، تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد المفاخرة وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملك الإمبراطور .

(المادة الثالثة)

يُوافق الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي وبعد . . بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو إتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية ، إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعده . . إضافة على ذلك باعطاء إنذار فوري لوالى عدن أو لآى ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضى الحضرمية وملحقاتها .

(المادة الرابعة)^(١)

ويتعهد الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته إلى الأبد بأن لا يتنازل أو يبيع أو يسلم أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف أو يعطى بأى طريقة كانت بلاد الحضارم أو ملحقاتها أو أية جزء منها لأية دولة أو حكومة أو لآى شخص عدا الحكومة البريطانية .

(المادة الخامسة)

وَيَعِدُ الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي إضافة على ذلك بالإصالة عن نفسه أو بالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بابقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وأن يحمي كل المسافرين إلى عدن والعائدين منها بقصد الحضارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش سنوى قدره مائة وعشرون ريالاً له ولخلفائه من بعده .

(١) برى من هذه المادة كيفية « توريط » السلاطين بالألفاظ والعبارات غير القانونية استناداً على سذاجتهم وجهلهم .

(المادة السادسة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك . . لقد وقع عليها أدناه الأشخاص المختصون في الضالع في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣ .

الإمضاءات — الجنرال بي . جي . ميتلاند والى عدن — محسن بن محسن
غالب الحضرمي .. بصمة صالح أحمد .

الشهود — جي ورنفورد مساعد الوالى — سيد حمود (كاتب)

الإمضاء — كمرنه

نائب الملك وحاكم الهند العام

ولقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة

في فورت ولیم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ الإمضاء — لويس دابن
سكرتير حكومة الهند — الإدارة الخارجية

(إتفاقية صداقة وطاعة بين والى عدن والشيخ مطهر على)

من سهم المعروف فى الشعب بخصوص الاعتناء بأعمدة الحدود

المعقودة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣

سيدفع والى عدن دائماً إلى الشيخ مطهر على من لطف الحكومة وكرمها مبلغ سبعة^(١) ريالاً شهرياً اعترافاً بصداقته وبالخدمات الجليلة التى أدارها للحكومة وعلى الأخص للجنة الحدود ، ويوافق الشيخ المذكور على التمسك دائماً بصداقة وطاعة الحكومة البريطانية وبمساعدة ضباطها وبملاحظة أعمدة الحدود الموضوع على بلاده والاعتناء بها وإصلاحها حينما يطرأ عليها أى عطل .

أمضيت فى الضالع فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣ الموافق ٣ شعبان ١٣٢١ هـ .

الإمضاء — **مى : ورنفور** الإمضاء — **مساعده بن مطهر**

الضابط السياسى بالنيابة عن والى بالنيابة عن الشيخ مطهر العرفى

الشهود — السيد حموده بن حسن

(١) يتضح من هذا مدى الغبن والاستخفاف الذى أوقعته بريطانيا بأولئك السلاطين الذين استسلمت لهم لسنادتهم وفقرهم وضعفهم لتحقيق غاياتها الاستعمارية بتلك الصورة الخزية البعيدة تماماً من كل مظاهر الإنسانية والأمانة .

نظرة عامة في الاتفاقات والمعاهدات

بين بريطانيا والمحميات

يكاد لا يخفى على كل من تلقى نظرة ولو عابرة على تلك النماذج مما وصفته بريطانيا باسم المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بينها وبين رؤساء المناطق المجاورة لعدن والتي يشملها اسم المحميات ، أنها غير قانونية وغير منطقية لأنها قد أبرمت تحت الضغط والتهديد .. أو مع أناس لا يفهمون ولا يدركون أهمية ما يقدمون عليه ولا يعرفون مدلول العبارات التي صيغت منها تلك الصكوك والالتزامات فهي بذلك قد أبرمت بطريقة الخداع .

فقد كان الإنجليز يعمدون بواسطة عملائهم إلى إثارة الشقاق بين أفراد العائلة التي تزعم القبيلة — وما أسهل ذلك بين تلك القبائل — فينتهى الأمر بالتجاء المغلوب إلى رحاب الإنجليز في عدن فيباح الفرصة لهم للتدخل فإما أن يخضع الغالب لمشيتهم .. . وإلا ساعدوا الطرف الذى تحت أيديهم للتغلب على الرئيس المذكور .. كما حصل بين شيخ الصبيحة والعواذل وغيرهما .

أما إذ لم تأت هذه الخطة بالنتيجة المطلوبة فإن الإنجليز كانوا يعمدون إلى إثارة قبيلة على أخرى ومدّها بالمساعدة المكشوفة ، كما حدث بامارة « الكساد » الحضرية ، فقد كانت هناك إمارة في منطقة « المهرة » تدعى نقابة « الكلدوكان » حاول زعيمها أن يتخلص من الدخول في علاقات مع الإنجليز الذين فرضوا أنظارهم على بلاده لأن بها ميناء « المكلا » فأغروا السلطان القعيطى بمهاجمة الإمارة وأمدّوه بالسلاح والمال ، بل إنهم أرسلوا أيضاً بعض السفن الإنجليزية لضرب سواحل الكسادى من البحر ، حتى اضطروا الكسادية إلى التسليم بالالتجاء إلى « زنجبار » وامتد سلطان

القميطة على طول ساحل حضرموت ويحكمه المستشار البريطاني مباشرة
بينما كان سلطان المنطقة القميطة مقيماً في حيدرآباد الدكن بالهند .

وقد استعمل في معاهدات الحماية واتفاقيات البيوع عبارة (رغب) الطرف
العربي في وضع نفسه تحت حماية بريطانيا أو في بيع جزء من أراضى بلاده .

والواقع أن بريطانيا لم تكن بحاجة إلى إبرام معاهدات من هذا القبيل
لبسط نفوذها الإجبارى على تلك البلاد إلا لتصبح سيطرتها شبه بطابع قانونى
ولو كان مزيفاً .

واتبعت بريطانيا منذ تجديد عدونها أخيراً على تلك المقاطعات طريقة
استعمارية رهيبة تعتمد على غارات الطائرات ونفى الزعماء إلى سيشل وغير
ذلك من وسائل الإرهاب .

ومما يدعو إلى السخرية والعجب ألا ينجل واضعوا تلك المعاهدات على
النص فيها « أن الشيخ أو السلطان » قد قبل الحماية وتعهد بالخضوع والطاعة
لبريطانيا وحماية الطرقات الخ . فى مقابل مبلغ من المال قد لا يصل إلى ١٥٠
روية (حوالى ١٢ جنيهًا مصرياً) سنوياً للسلطان وأقربائه ورثائه

وفوائده إلى العرب ...

فليس من المعقول أن يكون ذلك عن رضا واختيار أو عن رغبة على
حد تعبير نصوص تلك المعاهدات وخاصة وأن تلك البلاد تدين بالدين
الإسلامى ، وأهلها مفطورون على كراهية « الإفرنج » .

وليس ببعيد أن المتعاقد العربى قد وضع توقيعهم على المعاهدة دون أن يفهم
محتوياتها إما لأنه لا يستطيع القراءة والكتابة كما هو حال الغالبية منهم . .
أو لأنها مكتوبة باللغة الإنجليزية .

وبمراجعة تلك النصوص يجد القارئ أنها صيغت في أغلبها في قالب واحد لا تختلف عن بعضها لفظاً ومعنى إلا في أسماء المتعاقدين .

وقد ظهرت على بريطانيا « حى » المعاهدات في نوبات كثيرة . . أهمها سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٩٣ حيث أبرمت في الأولى عشر اتفاقيات وفي الثانية تسعاً منها . . بل نجد ان قسماً منها قد أبرم في شهر واحد وأيام متتالية . وقد أرادت بريطانيا أن تخلق من بعض المحميات الغربية كتلة متحدة برعاية سلطنة لنج على أن تمثل هذه الكتلة في مجلس الجامعة العربية أو على الأقل في لجان الجامعة . وتقدم سلطان لحج (الأسبق) إلى مجلس الجامعة عام ١٩٤٧ بمذكرة لهذا الغرض إلا أن المجلس رفض قبول هذا الطلب . . . بعد أن اطلع على مدى النفوذ الإنجليزي في كل تلك المناطق وما يتمتع به الحاكمون من أبناء البلاد من حرية ضئيلة في إدارة شؤونهم .

[ويجوز لى التعليق فى هذا المقام على هذا الإجراء بأن الجامعة العربية قد أهملت هذا الطالب إذ كان بوسعها فعلاً أن تحقق الكثير فى خدمة « المحميات » بل وكل هذه المقاطعات المنكسكة عن هذا الطريق . . ولو أن الإنجليز هم الذين أشاروا بفكرة الانضمام فقد كانوا هم أيضاً أول من عَضَدَ فكرة قيام الجامعة العربية . . . ثم أصبحت الجامعة الآن تناهضهم فى كل اتجاهاتهم الاستعمارية . . . وأن قبول فكرة اشتراك المحميات ولو فى لجان الجامعة ربما كانت تحول دون قيام مثل هذه الاتحادات التى تعمل بريطانيا اليوم على تحقيقها وأنه كان

من الممكن أيضاً . . . خدمة اليمن ولو بطريق غير مباشر
أو على الأصح . . . كانت الخدمة التي ستقدمها الجامعة
العربية لتقوية كفاح المواطنين العرب بجنوب الجزيرة
مما يزيدهم صبرا ويساعد على نضوج واستواء وعيهم . .
بصرف النظر عما إذا كانوا في المحميات أو خارجاً عنها . .]

وكان سبب اختيار الإنجليز للمنطقة لحج لتتقدم بهذه الفكرة . . . هو أنها
تعتبر أبرز ما في محمية عدن الغربية من جميع النواحي . . ففيها بضعة مدارس
ابتدائية ومدرسة ثانوية بها عدد من الأساتذة المصريين للتدريس إلى جانب
بعض شباب المنطقة الذين نالوا قدراً من الثقافة في الخارج ولأنها حقيقة أرقى
المحميات في كل مظاهر الحياة علاوة على قدرتها الإنتاجية ورخائها النسبي .

أما المحمية الشرقية فغير ما فيها سلطنتي القعيطى والكشيرى في حضرموت
ويرجع سبب ذلك للهاجرين إلى أندونيسيا وحصولهم على المال
من أعمالهم هناك كما فطن الكثير منهم إلى تعليم أولادهم في المدارس
الهولندية بجَاوَة . على أن ذلك لم يمنع وقوع مجاعات في البلاد كما حدث
عام ١٩٤٩ . نتيجة لعدم انتظام الري وضعف سبل المواصلات التي تعتمد
أساساً على الإبل وعند وقوع المجاعة تنفق المزايش ومنها وسيلة النقل الوحيد
« الجمل » ويقف المستعمرون من هذا الحال موقف المتفرج . ومن ذلك
يتضح مدى استغلال الإنجليز لهذه الحالة البدائية لصالحهم . . ليظل الرأي
العام المحلي مشغولاً دائماً بأحواله المعيشية الداخلية . ولكي يشعر أهالي
تلك المناطق بدوام حاجتهم إلى بريطانيا « الغنية القادرة ؟؟ » .

ومنذ سنة ١٩٤٤ فرضت الإدارة الإنكليزية بعدن وضع نصوص
جديدة تضاف إلى المعاهدات السابقة وتنص :

أولاً: على أن الطرف العربي المتعاقد أن يتبع مشورة ورأى والى عدن أو أى ضابط منتدب من طرفه فى كافة الأمور .

ثانياً : أن على الطرف المذكور أن يخصص المال الذى يتسلمه من حكومة عدن لتحسين الشؤون الزراعية فى البلاد .

ولم تزل بريطانيا ماضية فى سلب زعماء تلك البلاد من كل سلطان لهم على رعاياهم من السكان وأصبح أولئك الزعماء لا يملكون حقيقة من أمرهم شيئاً .

ولقد بلغت قوة التدخل البريطانى فى شؤون الإمارات والمقاطعات ، درجة تكاد تكون فريدة فى جميع أنحاء العالم . إذ ليس لأى حاكم أو سلطان أو شيخ أن يتصرف فى أى شىء دون استشارة الضابط البريطانى المقيم فى منطقته . . . وأن كل من يتصرف من هؤلاء السلاطين من تلقاء نفسه . . . تخلق له المشاكل والمتاعب حتى يرغم على الالتجاء إلى حظيرة المندوب أو المعتمد أو المستشار البريطانى فتصبح هذه الظاهرة عادة متأصلة فى نفسه ويتوارثها عنه خلفائه ويقلده فيها من حوله من أتباعه ورجاله . . .

وإذا استثنينا سلطنة لحج . . . لأمكن القول أن معظم — إن لم يكن جميع — رؤساء القبائل والمشايخ ، بل والسلاطين لا يكادون يعلمون من مجريات الأمور العالمية شيئاً فما زالوا فى غياهب الانطواء والرجعية المحلية البالية . والجهل بتطورات الحياة . . الأمر الذى عمد الاستعمار البريطانى على إبقائه وتوطيد دعائمه . . فحاولوا دون وصول مواكب المعرفة ونور العلم إلى تلك المناطق ، بل إنهم حاولوا فعلاً منع الاستعانة بالأساتذة المصريين فى سلطنة لحج التى تعتبر كما سبق الإيضاح أرقى المحميات كلها ، ولكنهم أخفقوا أمام ضغط رأى العام المحلى هناك وبفضل ما بذله سلطانها على عبد الكريم من جهد مستور ومشكور بعد أن تذوق سكانها العلم . . .

فعمد الإنجليز إلى وسيلة أخرى هى إبعاد الجيل الناشئ عن مضمار الثقافة المصرية ، ولكنهم فشلوا فى ذلك أيضا وأصبحت البرامج المصرية هى السارية والمتبعة هناك . . الأمر الذى أقلق المستشار المقيم . . .

وكلما حاولت إحدى الحميات التطور شيئاً فشيئاً . . . عمد الاستعمار البريطانى إلى الضغط عليها بكل مظاهره بحجة الإبقاء على نصوص المعاهدات وما بها من التزامات تقيد السلاطين بعدم إجراء أى تغيير فى نظام الحياة العامة ، إلا بالاتفاق مع الطرف الآخر (بريطانيا) .

بريطانيا... والانقلاب اليمني الاول

وفي عام ١٩٤٨ كانت المحادثات جارية في لندن بين بريطانيا وسيف الإسلام عبد الله وزير الخارجية اليمنية وقتئذ . . وكانت قد توقفت العام الأسبق وكادت تنجح هذه المباحثات إلا أن انقلاب ابن الوزير الذي قتل فيه الإمام الراحل يحيى . . خلق جواً كئيباً متوتراً ، فتوقفت المباحثات وعمدت سلطات عدن إلى استغلال هذه الحادثة لتستتر وراءها نواياها التي ظهرت بصورة كثيرة من التدخل ، وتبرر لنفسها أسباب تدخلها هذا بحجة المحافظة على الأمن من الفتنة وما قد يترتب عليها من مضاعفات قد تمتد إلى مناطق « المحميات » التي ترى بريطانيا أنها ملزمة لحمايتها بموجب « تلك المعاهدات » التي قطعتها على نفسها مع السلاطين والأمراء . . .

ولم يكتف الإنجليز بإذاعة و« تفريخ » الكثير من الشائعات التي ساعدت على بلبلة الأفكار بين اليمنيين . . وأيضاً بين المحميات ، خشية استجابتها لأي حركة تحريرية ضد الإنجليز . . .

أقول : لم يكتف هؤلاء بذلك بل أرسلوا قطعاً من الأسطول إلى ميناء الحديدة ، وأخطرت والى المدينة بأن الأسطول قادم إليها ليقدم تهنيئته بنجاح الانقلاب ؛ ولينع أي « مضاعفات » قد يكون من شأنها خلق المتاعب لليمن واضطراب الأمن فيها ، ومن جهة أخرى لتحول اهتمام عرب الجنوب إلى خطواتها التالية في الشمال ، حتى لا تمتد موجة الانقلاب إلى الجنوب .

وبعد أن استقرت الأوضاع في اليمن . . وقيام جلالة الإمام أحمد بأعباء الحكم زاره في تعز المستر شامبيون حاكم عدن في ديسمبر عام ١٩٤٨ .

وقد كانت هذه الزيارة تحمل كثيراً من المعاني . . فقليل إنها التهنيئة والمجاملة . كما قيل إنها للتعزية بمناسبة اغتيال الإمام الراحل ، ولتأكيد النية على عزم

حكومة عدن على التعاون والتفاهم مع الإمام الجديد . . كما قيل أيضاً أنها كانت لإزالة فكرة انتساب الانقلاب اليه الذي قام به ابن الوزير إلى السياسة البريطانية . كما حملت تلك الزيارة أيضاً معنى آخر خاصاً بالجنوب ، وهو أن التفاهم بين (عدن وتعز) — حيث أقام الإمام الجديد — قائم فعلاً ، فلا داعي بعد ذلك للحديث عن أى مشاكل خاصة بالمحميات ، طالما أن سلطتي السيادة (العملية لبريطانيا . . والأدبية لليمن) متفاهمتان . .

وكان بعد ذلك مرحلة هدوء من جانب اليمن حاولت فيها ترميم ما أصابها من صدع بسبب الانقلاب . وانحصر اهتمامها فعلاً بأمورها الداخلية (*) مما أطلق لبريطانيا خلال عام ١٩٤٩ فرصة العمل في حرية وهدوء بمناطق الحدود اليمنية الجنوبية ، حتى إذا تبادلت حكومة عدن في عدوانها وما تسبب عنه من إيذاء الأهالي في أرواقهم وأرواحهم كان لابد أن يعاد بحث تلك المشاكل . . وكان أن عقدت معاهدة ١٩٥٠ التي ذكرت في غير هذا المكان .

وبالرغم من ذلك أيضاً استمرت بريطانيا في اعتدائها وسلها لحقوق الأفراد والإمارات وفرض حمايتها القهرية على سلطنة لحج وغيرها . والتوسع في الأعمال الإنشائية الاستراتيجية بعد أن تطورت الأمور لخير صالحها في السودان وقناة السويس وكينيا وعبدان . . . فكشفت النقاب عن خططها وما تضمنته من مشروعات الاتحاد كوسيلة تبرر بها تحقيق أهدافها . . . مما تسبب عنه إثارة الموضوع من جديد عام (٥٣/٥٤) فتقدمت الحكومة اليمنية بأدراج هذه القضية في جدول أعمال الجامعة العربية في دورتها الحادية والعشرون بالقاهرة بتاريخ يناير ١٩٥٤ وفيما يلي نص المذكرة الخاصة بذلك .

(*) وخاصة وأن كل الدول العربية كانت مشغولة في ذلك الوقت مع الجامعة العربية من أجل قضية فلسطين بسبب العمليات الحربية التي وقعت على أثر قيام إسرائيل .

مذكرة

مقدمة من المفوضية اليمنية بالقاهرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية

كانت الحكومة المتوكلية اليمنية قد طلبت من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دورة يناير ١٩٥٤ إدراج موضوع الإرهاب البريطاني في جنوب اليمن ضمن جدول أعمال المجلس وقد ورد إلى المفوضية اليمنية بمصر ما يؤكد استمرار العدوان وأن الحكومة اليمنية حريصة على أن يسود الهدوء حدودها تنفيذاً لمعاهدة صنعاء المعقودة بين حكومة اليمن وبريطانيا واتفاقية لندن المعدلة لها . . . ورغم ذلك فإن السلطات البريطانية في عدن تعمل جاهدة على استفزاز المشاعر الشعبية والحكومية في تلك المناطق ، دون مراعاة لأي اعتبار من العدالة أو من القانون .

وقد عمدت بريطانيا أخيراً إلى مطاردة سلاطين وأمراء وشيوخ تلك المناطق وتقويض سلطان من يرفض الخضوع منهم لإرادة بريطانيا في تبديد الهدوء والسكينة بين تلك القبائل . وتقوم الطائرات بغارات مدمرة على القرى الآمنة ويعرّضون المساكن للنهب والسلب ويعمدون في بعض الجهات إلى فرض أذنان الاستعمار ممن لا يمنحهم ضمير حي ولا دين قويم . . . وأصبحت حكومة عدن تتخذ من نفسها مأوى للمجرمين وقد حدث أخيراً أن شخصاً قتل السيد محمد بن اسحق حاكم منطقة (بمبه) على الحدود ولجأ القاتل إلى سلطان محمية بيحان « الشريف الهبيلي » ولما طلبت الجهات اليمنية المختصة تسليمه وافق على ذلك شريف بيحان تنفيذاً لاتفاقية محلية عقدت من أجل ذلك . . . ولما علمت بذلك حكومة عدن أرسلت طائرة حربية إلى بيحان لنقل القاتل إلى عدن حتى يخرج الأمر من يد شريف بيحان . وتتخذ منه السلطات البريطانية سبيلاً إلى إثارة المشاكل بينها وبين حكومة اليمن . . . ومن الأساليب النفعية التي تقوم بها بريطانيا لإخلالها بالشروط المتفق عليها

في المعاهدات — والاتفاقيات مع اليمن بشأن منطقة (شبوة) المقاطعة اليمنية الصميمة التي اتفق على عدم التصرف فيها . . . فقد قامت بريطانيا بارسال الخبراء إلى تلك المنطقة للتنقيب عن البترول وقامت بتمهيد الطرقات بين (شبوة وعدن) تحت إشراف قوة عسكرية .

وتقوم بريطانيا في الأيام الأخيرة بمحاولة تكوين اتحادات بين المقاطعات التي تدعى بريطانيا حمايتها وذلك بغية فصل جنوب اليمن عن شماله وتهديد الأمن والسلام في سائر أنحاء البلاد .

لهذا تنتجه حكومة اليمن إلى شقيقاتها العربية تطلب التعاون معها على الحد من عدوان الاستعمار البريطاني الغاشم .

ختم (مفوضية المملكة المتوكلية اليمنية بمصر)

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية — القاهرة

(طبق الاصل)

بدء الحلل الإيجابية

وظل رأى العام العربى خاصة . . والعالمى عامة ، يجهل حقائق ودقائق مجريات الأمور فى جنوب اليمن . . وقد يكون سبب ذلك قلة المعلومات المستقاة من المصادر اليمنية ، . ولعدم اهتمام الصحافة العربية بتلك المناطق بالاهتمام اللائق وعدم وجود مراسلين لها يُزودونها بكل تطورات الأمور الجارية هناك الأمر الذى جعل هذا الموضوع . . أو تلك القضية بعيدة تماماً عن أذهان رأى العام العربى الذى لم يجد أمامه أية وسيلة يتعرف منها ما يجرى هناك . . إلا من المصادر البريطانية التى كانت تذيع من عدن أو من لندن أو من محطة إذاعة الشرق الأدنى بقبرص بعض الأنباء المُغرِضة والتى لا تعبر عن حقيقة الأمور وتفاصيلها .

وكان أن تقدمت باقتراحى^(١) فى يناير ١٩٥٤ فى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية ضرورة إيفاد بعثة رسمية تدرس الأمور على المسرح الذى تدور عليه تلك الأحداث . . وتتصل تلك البعثة بالمسؤولين فى حكومة اليمن ، وتزود منهم بالمستندات والحقائق التى لا بد منها لاستيضاح ما يجهله رأى العام عن تلك القضية التى ظلت مدفونة (اختياريًا) طول تلك المدة وآن لها أن تظهر واضحة جلية .

وقد تمت الموافقة على ذلك الاقتراح الذى تقدمت به ورؤى أن تشكّل لجنة فرعية من اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية تتولى إعداد الخطة ، أو على الأقل لتُقدّم مقترحاتها على ضوء ما لديها من معلومات وما قد يقدم لها من مفوضية الحكومة اليمنية من بيانات . .

وتم تشكيل اللجنة الفرعية كما سيأتى . . وتقدمت بتقريرها الموضح فيما بعد : —

(١) كان المؤلف عضواً فى وفد مصر بالجامعة العربية عند بحث هذه القضية عام ١٩٥٤ .

تقرير اللجنة الفرعية^(١)

في النزاع بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة المتحدة البريطانية

عقدت اللجنة السياسية في جلستها المنعقدة في ١٤/١/١٩٥٤ إلى اللجنة الفرعية المؤلفة من :

السيد علي المؤيد	رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنية
الدكتور فؤاد عمون	مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية
	وعضو الوفد اللبناني
البكباشي أركان الحرب محمد كمال عبد الحميد	مدير الشؤون العربية بمجلس قيادة الثورة وعضو الوفد المصري
السيد أحمد الشقيري	الأمين المساعد لجامعة الدول العربية

بدرس شكوى الحكومة المتوكلية اليمنية من تصرفات السلطات البريطانية في المناطق الجنوبية من اليمن التي تدعى بريطانيا حمايتها وهي المسماة بالمحميات وفي منطقة شبوة اليمنية . وقد عقدت اللجنة الفرعية اجتماعين في ١٥ و ١٦/١/١٩٥٤ استعرضت فيهما القضية . . . وقد رأت أن استيفاء درسها يقتضي الرجوع إلى نصوص ووثائق ليست في حوزتها ، وهي جادة في الوصول إليها .

غير أن حرج الموقف يقتضي بأن تسارع جامعة الدول العربية إلى إتخاذ بعض

(١) بعد دراسة اللجنة السياسية للموضوع رؤى تشكيل اللجنة الفرعية المذكورة للقيام بالدراسات التفصيلية كما سيرد فيما بعد .

الإجراءات العاجلة . ولذلك رأت اللجنة الفرعية أن تتقدم بهذا التقرير الأولي المبني على ما تيسر لديها من معلومات ووثائق .

أما الشكوى التي تقدمت بها الحكومة المتوكّلة اليمنية ، حول النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة ، فتتصل بموضوعين : —

- ١ — المناطق التي فرضت عليها بريطانيا حمايتها ، أو ما يسمى بالمحميات .
- ٢ — منطقة شبوة اليمنية .

وقد رأت اللجنة الفرعية أن تدرس هذين الموضوعين في فصلين متتابعين ، وأن تنتهي في فصل ثالث إلى المقترحات التي تتقدم بها إلى اللجنة السياسية

أولا - النواحي الجنوبية المسماة (بالمحميات)

١ - وضع هذه النواحي :

يرجع عهد الاحتلال البريطاني لجنوبي اليمن ، وفرض الحماية عليه إلى عام ١٨٣٨ حيث اعتدت القوات البريطانية على عدن واستولت عليها عنوة ، وأملت سلطانها لقبول معاهدة حماية . . . وما فتئت السلطات البريطانية تتوسع وتتوغل في الاحتلال وفروض معاهدات الحماية حتى طوقت جنوبي اليمن والجزيرة بذييف وأربعين محمية تبدأ كما ذكر في عدن وتمتد حتى الخليج الفارسي .

كان موقف اليمن الدائم من هذه الاعتداءات موقف المعارضة والاحتجاج ، فلم تعترف الحكومة اليمنية بالمعاهدات المعقودة بين البريطانيين وبين السلاطين والمشايخ المحليين .

وقد أدت محاولات الانكيز للتوسع إلى وقوع اختلافات بشأن الخطوط التي تحدد المناطق التي تحتلها . فلم تر الحكومة اليمنية بدأ من مفاوضاتها لوضع حد لهذه المحاولات التي تحدد أراضي اليمن وتقلق الأهليين .

وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع معاهدة صداقة متبادلة في صنعاء في ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ نصّت على تأجيل البت في مسألة الحدود إلى أن يتم إجراء مفاوضات قبل إشارة مدة المعاهدة بما يتراضى الفريقان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل . وإلى أن تسفر هذه المفاوضات عن نتيجة تبقى الحالة الراهنة على ما هي عليه . ويتعهد الفريقان بأن يمنعا أي اعتداء وأي تدخل من أتباعهما أو جانبيهما في تلك الحدود في شئون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

٢ - موضوع الشكوى :

تتناول الشكوى فيما يتصل بالمحميات الأمور التالية :

(أ) محاولة تكوين اتحاد بين المحميات المنتزعة من جنوبي اليمن ، وذلك بغية فصل اليمن الجنوبي عن اليمن الشمالى .

(ب) التوسع المتواصل فى إنشاء شبكة استراتيجية من الطرق والمطارات فى جهات بعيدة عن دروب القوافل .. مما يدل على نية عدوانية مبيتة .

(ح) اتخاذ البريطانيين الضغط والإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضهم بما فى ذلك إلقاء القنابل من الطائرات على القرى ومطاردة الأهلى وتشيدهم والتحريض على قتل المعارضين من حكامهم وحماية القتلة والجناة .

وتبدو القضية ذات شقين :

الأول : يتعلق بالاحتلال البريطانى لإقليم عربى وما يتعين على الجامعة والدول العربية عمله لتحريره .

والثانى : خاص بالإجراءات التعسفية التى تقدم عليها السلطات البريطانية لتعزيز الاحتلال وتوطيد سيادتها غير الشرعية على المناطق المحتلة .

وسيعالج التقرير هذين الموضوعين فى الفصل الثالث الخاص بالمقترحات

ثانياً - منطقة شبوة^(١)

١ - وضع المنطقة :

تقع منطقة شبوة في الجنوب الشرقي من اليمن في ناحية مأرب الشهيرة ، وهي جزء من المملكة المتوكلية اليمنية يدعى الإنجكلين حقوقاً عليها زاعمين أنها تابعة لحضرموت إحدى المناطق المحمية .

على أن شبوة معروفة بأنها من قواعد اليمن التاريخية تدل آثارها على ما كان لها من شأن في الدولة الحيرية والمدنية السبائية .

٢ - موضوع الشكوى :

بدأ النزاع بين اليمن وبريطانيا حول شبوة عندما توغلت قوات بريطانية فيها واعتدت على الحامية اليمنية .

وتفصيل ذلك .. أن منطقة شبوة كانت خالية من الجنود . فأقامت عام ١٩٣٧ الحكومة اليمنية حامية صغيرة لصيانة الأمن فيها وصد أي عدوان عنها . فلم يرق ذلك للسلطات البريطانية الطامعة في ضمها إلى مجموعة المحميات الساحلية نظراً لغناها بالمعادن وتوقع وجود البترول فيها . فأوفدت قوة مزودة بالطائرات تفوق الحامية عدداً وعدة . فتغلبت عليها وأسرتها ونقلتها إلى عدن .

لم تقابل اليمن هذا العمل العدواني بالقوة . بل احتجت عليها لدى حكومة لندن مؤثرة اتباع الطرق السلمية التي أشار بها ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد . وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاقية في يناير سنة ١٩٥١ ... أوصت فيها على إنشاء لجنة مشتركة .. من اختصاصها أن تحدد على الطبيعة مركز

(١) يرجع إلى الفصل الخاص بتلك المنطقة ولكن هذا الفصل جزء من التقرير الرسمي للجامعة العربية .

كل من الطرفين في جميع المناطق المتنازع عليها كما كان الوضع سنة ١٩٣٤ .
وهو تاريخ المعاهدة السابقة الذكر . وكما هو قائم في الوقت الحاضر ، وإلى أن تتم
اللجنة عملها ... اتفقت الحكومتان على أن تمتنعا عن أى عمل من شأنه تغيير
الوضع القائم وصرحت الاتفاقية بأنه يجب أن يكون مفهوما .. أنه لا يوجد
في الوقت الحاضر في بلدة شبوة أية قوة عسكرية أو هيئات إدارية .
وعلى الرغم من ذلك :

أقدمت السلطات البريطانية على إفاد خبراء إلى تلك المنطقة للتنقيب
عن البترول وأرسلت كثيراً من العمال .. لشق طريق بين شبوة وعدن تحت
إشراف قوة عسكرية . ولا يزال العمل قائماً على الرغم من احتجاجات
الحكومة اليمنية .

ثالثاً - المقترحات

١ - لشكوى الحكومة اليمنية ناحية تنسم بطابع الاستعجال .. وهى تلك التى تتعلق بالاجراءات التى تتخذها السلطات البريطانية سرء فى الاراضى المحتلة أو فى منطقة شبوة .

وهذه الحالة تستوجب السعى فوراً لوقف محاولات البريطانيين قبل أن يبلغوا غاياتهم المباشرة ، وهى إرغام الحكام فى المناطق المحتلة على قبول شكل من الاتحاد يربط مقاطعاتهم إلى عجلة الاستعمار البريطانى بصورة أشد وأقوى من تلك التى قيدوا بها تلك النواحي منذ عام ١٨٣٨ .

كما أن أعمال التنقيب وشق الطرق فى شبوة (لمخالفة صريحة لاتفاقية لندن لعام ١٩٥١) ترمى أول ما ترمى إلى تحقيق منافع بريطانيا على حساب اليمن كما أنها خرق لحرمة حدود اليمن .. واعتداء صارخ على أراضيها .

٢ - وترى اللجنة الفرعية أن هذه الأعمال التى كانت ولا تزال موضوع احتجاج الحكومة المتوكالة اليمنية لدى الحكومة البريطانية يجب أن يقترن الاحتجاج عليها بتأييد شامل من الحكومات العربية .

وفى رأى اللجنة أن عمل الحكومات العربية المشترك يمكن أن يكون على ثلاث مراحل

الاولى - تناول أمرين :

(أ ولهما) ... يرمى إلى شد أزر المشايخ والحكام العرب الذين ما زالت تضغط السلطات البريطانية عليهم لحملهم على الانضمام إلى الاتحاد وإلى تمكينهم من الصمود تجاه هذا الضغط وحمل من قبل منهم مرغماً على الرجوع عن قبوله ، ويكون ذلك بإصدار بيان يبلغ إليهم بالإذاعة وسائر الوسائل .

و(ثانيهما) .. التقدم من الحكومة البريطانية بمذكرة مشتركة يتولى تسليمها رؤساء البعثات السياسية العربية في لندن مجتمعين تنطوى على الاحتجاج على تصرفات السلطات البريطانية والمطالبة بوضع حد لها .

المرحلة الثانية — التي يلجأ إليها ... إذا لم تسفر المرحلة الأولى عن نتيجة مرضية .. تتوخى زيادة الضغط على الحكومة البريطانية وذلك بالاستعانة بسائر الحكومات الشرقية أعضاء الكتلة الآسيوية الأفريقية في مراجعة ثانية لحكومة لندن . ويعين على اليمين والحكومات العربية أن تطلع منذ الآن الحكومات الشرقية على القضية بتفاصيلها .

وأما **المرحلة الثالثة** — فهي الشكوى إلى الأمم المتحدة . والراجع أن تقدم إلى الجمعية العمومية في أول دورة (سبتمبر سنة ١٩٥٤) . . على أمل أن تكون الدراسات المستندة إلى الوثائق قد تمت ووزعت على جميع الحكومات المعنية .. وذلك بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية الذي يسبق اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل . غير أن طلب إدراج القضية يجب أن يسبق اجتماع اللجنة السياسية المشار إليه ليرد في حدود المدة القانونية وهي شهر قبل افتتاح دورة الأمم المتحدة .

وقد استبعدت اللجنة الفرعية تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن الآن لما تلاقيه من عقبات ظهرت عندما تقدمت الدول العربية بمثل هذه الشكوى في قضية شمال أفريقيا وقضية مصر .. هذا إلا إذا بلغ عنف السلطات البريطانية حداً يهدد باضطراب الأمن والإخلال بالسلم .

٣ — كذلك موضوع الحميات الأساسي ومزاعم بريطانيا الخاصة بشبهة يقتضى اتباع مثل هذه المراحل الثلاث .

غير أن مباشرتها تتوقف على إيجاز الدراسات التي أشير إليها .
وقد يكون من حسن الرأي أن يؤخر تقديم الشكوى إلى الأمم المتحدة

في القضية الأولى ليتسنى تقديم الاثنين معاً . لأن الواحدة من الثانية هي بمثابة الفرع من الأصل .

ولكن إقرار هذا الرأي يجب ألا يحول دون المراجعة الأولى والثانية لحكومة لندن بشأن الإجراءات الجارية في المحميات وفي شبوة . نظراً لطابعها العاجل الخاص .

٤ — وعليه فإذا اقترنت هذه الاقتراحات بموافقة اللجنة السياسية ترى اللجنة الفرعية أن يُفسح لها لإعداد البيان والمذكرة في صدد الأعمال التي تباشرها السلطات البريطانية لتقديمها إلى اللجنة السياسية في جلسة قريبة . وترى كذلك بحالة الموافقة المشار إليها أن يتاح للجنة الفرعية أولاً أمانة العامة مستعينة بذوى الرأي القانوني في جمع الوثائق وإنجاز الدراسة تمهيداً للعمل على تحرير المناطق العربية المحتلة وتحقيق أمانها وأمان العرب أجمع .

٥ — أما البعثة لزيارة جلالة الإمام التي أشير إليها في اجتماع اللجنة السياسية في ١٤/١/١٩٥٤ فقد رأت اللجنة الفرعية أن تترك أمر تأليفها وتعيين مهمتها إلى اللجنة السياسية . هذا مع العلم بأنها تستطيع أن تساعد على تزويد اللجنة الفرعية بما تحتاج إليه من وثائق وأن تقدم تقريرها متضمناً مقترحاتها بشأن التعاون الواجب بين المملكة المتوكلية اليمنية وشقيقاتها العربية .

الدعاية والاعتداءات البريطانية . والرد عليها

وكانت من أثر تـمادى السلطات البريطانية فى دعائيتها واتخاذها كل الوسائل التمهيدية لإعداد وتهيئة الرأى العام المحلى بجنوب الجزيرة العربية لقبول فكرة التـكـتـل أو الاتحاد . أن صاحب تلك الوسائل والدعائيات . . وسائل أخرى من الإرهاب المسلح قامت به حكومة عدن بمختلف الوسائل للتهديد والإيحاء بالقوة على السلاطين والأمراء و « المشايخ » الذين أظهروا تردداً فى « هضم » مشروع الاتحاد . . وقد كان من أهم أسباب ترددهم وتمهينهم فى قبول تلك الفكرة أو فى إعطاء وعد صريح قاطع لحاكم عدن برضايتهم النهائية على مشروعاته « الاتحادية » . . أقول . . إن من أهم الأسباب ما قام به « صوت العرب » بالإذاعة المصرية من تنفيذ المنطق البريطانى الاستعمارى وتحليله لمشروعات الاتحاد وما وضع لها من دسائير زائفة . . وأهلب حماسة الأهلى وذوى الرأى فى تلك المناطق بما كان له أثره الملبوس ومما دفع الإنجليز إلى اتخاذ وتبـاع وسيلة مضادة لمقاومته بأن أعدوا خطه « إذاعية » تنفذها حكومة عدن وتحاول عن طريق تلك الإذاعة أن ترد على ما يكشفه صوت العرب من خفايا وحقائق عن أهداف الاستعمار . . منعاً لتضليل السذج من المواطنين العرب . . وما زالت تلك المعركة « الإذاعية » قائمة حتى اليوم . .

ومن ناحية أخرى فإن اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى يناير سنة ١٩٥٤ . . . قد أتاح الفرصة لعرض موضوع الاعتداءات البريطانية على الإمارات والمناطق الجنوبية من الجزيرة العربية مما أوجب أيضاً مناقشة تلك القضية ورؤى لضرورة استيفاء ما تحتاجه من الدراسات والبيانات ومعرفة الأحوال الجارية بتلك المناطق أن تُعَيَّن بعثة خاصة تتولى استكمال المعلومات من مصادرها الأصلية وكان ذلك بناء على توصية اللجنة

الفرعية والتي وضعت لذلك تقريرها - كما سيأتى بعد - وكوتت هذه
البعثة من السادة :

عبد الخناق حسونه : الأمين العام للجامعة العربية

أحمد زكى الخطاط : وزير العراق المفوض

بدمشق (مندوبا عن العراق)

الشيخ إبراهيم بن معتز : مندوبا عن المملكة العربية

السعودية (وزير دولة)

البكباشى أركان الحرب محمد كمال عبد الحميد : مندوبا عن جمهورية مصر

وقد رأى أن تنوب هذه البعثة عن جامعة الدول العربية وعن كل الدول
العربية الأعضاء . . . وقد أتاحت للبعثة الفرصة الخاصة للاجتماع بجلالة
الإمام أحمد ملك اليمن وولى عهده وكل الأمراء سيوف الإسلام ورجالات
اليمن والسلاطين والأمراء والشيخوخ الذين أتوا إليها فى تعز فى ١٩ فبراير
١٩٥٤ . . . وعلاوة على ذلك . . . فقد سافرت البعثة إلى منطقة « الحدود »
الجنوبية حيث طافت ببعض البلاد واجتمعت فيها بوفود أخرى من أهالى
« المحميات » وشيوخها وسلاطينها وبعض اللاجئين منها إلى اليمن .

وبعد أن أتمت البعثة زيارتها باليمن . لبّت دعوة حكومة عدن بزيارة
الوالى الذى كان قد أبرق إلى المعتمد البريطانى فى تعز يكلفه بإبلاغ البعثة
دعوته لزيارته « إذا اتسع لهذا الوقت » . . . وقد رأى أن الاجتماع به فى ذلك
الوقت قد يساعدها فعلا . . . على استشفاف وجهة النظر البريطانية فى آخر
مراحل تعديلها أو تطورها . مما قد يكون له أثر أو فائدة فى تكييف هذه
القضية . . . وتدير الحلول لها . . .

وفعلا . تمت هذه الزيارة بعد أن استشارت البعثة حكومة اليمن عما إذا كان

لديها أى جديد قد تزود به من آراء حول كل الاحتمالات التى قد تثار فى تلك الزيارة . وقد سَجَّلت المناقشات الخاصة بذلك فى التقرير «السرى» الذى قدمته فقد روى عدم نشره الآن أو الإشارة إلى ما تضمنته من آراء حول موضوع الاعتداءات البريطانية فى الجنوب أو حول مشروع الاتحاد الذى كانت حكومة عدن تسعى لتحقيقه وذلك لأن هذه القضية مازالت قائمة حتى هذه اللحظة .

وبهذه المناسبة . . فإن أهمية سفر هذه البعثة إلى اليمن كانت موضع التعليق الخاص فى كل ركن من أركان الامبراطورية البريطانية . . . وقد حاولت دعايات لندن . . . وعدن . . . تحويل الرأى العام العربى عن زيارة البعثة . . وخاصة لأنها أول بعثة رسمية عربية تدخل اليمن بأمل التعامل مع حكومتها فى قضية مع دولة استعمارية لها فى كل قطر عربى تاريخ لا يشرفها ولا يشجع على الثقة فيها .

ولقد انتهزت البعثة وجودها باليمن ودرست بجانب مهمتها الأصلية مدى ما يمكن تقديمه لهذا القطر العربى من مختلف المساعدات فى مختلف المرافق العامة للنهوض بالمستوى العام للشعب اليمنى . . . ولاستغلال موارده الغنية فى كل شئ . وذلك لتكون اليمن أكثر قدرة وطاعة على القيام بدورها المنتظر . . . سواء فى مجموعة الدول العربية . أو كعضو فى هيئة الأمم المتحدة . . وبذلك التطور الإصلاحي فقط ترد اليمن عملياً على ماتهمه به بريطانيا — أو على الأصح حكومة عدن — من رجعية اليمن وتأخرها عن ركب المدنية . . مما اتخذته الدعاية

الإنجليزية سبباً في زعزعة ثقة اليمنيين بأنفسهم وبحكومتهم . .
وبالتالي مما أوجد الأسباب التي بررت بها حكومة عدن
لخلق الاتحاد الذي تحدثنا عنه كوسيلة عملية للنهوض
بالإمارات والمحميات بدلاً من بقائها على وضعها الحالي
المفسك . . وبدلاً من احتمال انطوائها تحت لواء اليمن
التي مازالت هي (اليمن) في منزلة متأخرة عن بعض
تلك المحميات بل وعن مستعمرة عدن نفسها . .

ولقد عمدت السلطات البريطانية إلى تأكيد قيام هذه العقيدة وإبرازها
بصورة عملية واضحة لاتدع مجالاً للشك في أن المستقبل المضمون هو في الاتحاد
وليس في البقاء في تلك العزلة . . بأن فتحت أبوابها لتشغيل أكبر عدد ممكن
من الأيدي العاملة في معامل تكرير البترول في عدن وفي أحواض الملح
« الملاحات » وفي حالات الأشغال العامة في الميناء وغير ذلك . . وبالطبع
قد أعطت أجوراً عالية « نسبياً » إذا قورنت بأجور فلاحة الأرض في اليمن
مثلاً . وكانت تستهدف من وراء ذلك أيضاً إلى تشجيع الهجرة من اليمن
بما يزيد وضوح الدليل على عدم استقرار الأحوال فيها من جهة . . ومن جهة
أخرى مما يعطى الدليل المادي لحاكم عدن ليثبت به للسلطين المتريدين
في الاتحاد بأن مستقبل اليمن في انهيار بينما مستقبل الجنوب في استقرار
وارتقاء .

وكان من جراء هذا الإغراء المادي في أجور العمال ، أن هجر كثير
من اليمنيين أرضهم ، مما أثر فعلاً على طاقة الإنتاج الزراعي أولاً . . وعلى
كل مظاهر الحركة والحياة في اليمن بصفة عامة .

ولقد كان من أبرز ما حدث فيه شخصياً مع جلالة الإمام وسمو
سيف الإسلام محمد البدر وكل رجال اليمن أن أول خطوة يجب أن

تكون موضع الاعتبار هي تنظيم الجهاز الداخلى باليمن بحيث يستطيع إعادة الثقة للشعب فى نفسه وفى حكومته مما يزيد قوة على العمل بأمل ورجاء فى الوصول إلى المستوى الذى يليق به والذى بلغه من زمان بعيد عند ما كانت الدنيا تموج فى جهاتها وظلامها . . وأن قيام مثل هذا الجهاز سيعين اليمن على تنفيذ كل ماتحتاجه من برامج الإصلاح الداخلى ومما سيكون له أثره المباشر عليها فى المراقب . . وأيضاً على المحميات التى ستجد أمامها آمالها فى اليمن قد أصبحت حقيقة واقعة لاجمال للشك فيها أو الدعاية ضدها . كما قدمت اقتراحاً بإمكان الاعتماد الصادق على الجمهورية المصرية فى تحقيق مظهر للتعاون الموحد فى المجال الثقافى والاقتصادى والدفاعى والسياسة الخارجية وأن الجمهورية المصرية على استعداد للقيام بنصيبها فى هذا السبيل . . وقد قابل جلالة الإمام أحمد ذلك بالترحيب وأرسل رسالة خاصة بهذا الخصوص يعبر فيها عن شكره واستعداده . وكان ذلك التفاهم بمثابة النواة الأولى لقيام اتحاد الدول العربية الذى تحقق بعد تلك الزيارة بأربع سنوات .

كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية وباقي أعضاء البعثة عند مقابلتهم فرادى لجلالة الإمام بمدى استعداد حكوماتهم والجامعة العربية فى تقديم كل ما تطلبه اليمن من العون المادى والأدبى أملاً فى تحقيق هذه الرسالة الواجبة .

وكان أثر ذلك بالغاً فى نفس جلالة الإمام الذى وعد بتحقيق سياسة جديدة تتطور بها البلاد قديماً فى شئونها الداخلية والخارجية على السواء .

«مشكلة جزيرة كمران»^(١)

ليس النزاع بين بريطانيا واليمن حول جزيرة كمران وليد اليوم . ويبدو أن هذا النزاع كان قائماً قبل عقد (معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة والهند وجلالة ملك اليمن المؤرخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٤) .

فإن حكومة اليمن قد أوضحت في أثناء المفاوضات التي سبقت عقد هذه المعاهدة حقوقها في السيادة على هذه الجزيرة وطلبت إعادتها إليها كما هو واضح من الخطابات المتبادلة بين حكومة جلالة إمام اليمن والمندوبين البريطانيين ، وعلى الأخص الخطاب الذي أرسله حاكم عدن إلى حضرة صاحب الجلالة إمام اليمن بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ والذي يتضمن إشارة مباشرة إلى مصير جزيرة كمران إذ أوضح أن مستقبل هذه الجزيرة ليس أمراً يمينياً إنجليزياً بحتاً لأن بريطانيا ليست البلد الوحيد الذي يهتم مستقبل هذه الجزيرة ومصيرها إذ أن معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ بين تركيا من جهة وبين الحلفاء وبقية الدول المشتركة معها من جهة أخرى لم تعترف لبريطانيا بأي حق في التصرف في الجزيرة بدون موافقة الدول الأخرى وقبولها الموافقة على المعاهدة المذكورة .

وفي الواقع فإن معاهدة لوزان قد قررت أن الجزر والأراضي الواقعة خارج الحدود التي نصت عليها هذه المعاهدة (أي الحدود الجديدة للدولة التركية) سوف يتقرر مصيرها بمعرفة الدول صاحبة الشأن . وفيما يتعلق بجزيرة كمران فإنها استعملت منذ زمن بعيد كمركز للحجر الصحي بالنسبة لبوآخر الحجاج القادمة من الجنوب والمتجهة نحو الحجاز . وأن تخصيص الجزيرة لهذا الغرض دون غيره خدمة للمصلحة العامة قد تأيد في كثير

(١) من تقرير البروفسور دولاند كودادى بجامعه . وتكتب أحيانا «قران»

من الموائيق الدولية التي أبرمت في النصف الثاني من القرن الأخير ومنها ملحق معاهدة البندقية المعقودة في ١٩ مارس سنة ١٨٩٧ (الخاصة بمنع انتشار الطاعون في أوروبا) وهي المعاهدة التي وضعت لأئمة صحية عامة لمنع انتشار الطاعون .

وعلى هذا فقد استطاعت بريطانيا العظمى الادعاء بأن مصير هذه الجزيرة نظراً لتخصيصها لخدمة دولية عامة وأساسية لم يكن ليتأثر بمسألة الحدود الإقليمية ولكن حقوق دول أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء في إدارة الجزيرة لصالح الدولة المجاورة لشاطئها وهي اليمن التي تقع الجزيرة في مياهها الإقليمية .

ومن جهة أخرى فعندما جرت المفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتعاون متبادل بين بريطانيا واليمن لم يكن هناك ما يدل على نية بريطانيا في إخراج جزيرة كمران من سيادة اليمن اللهم إلا ما يتعلق بتخصيصها للحجر المصحى ومصالح الدول الأخرى وفي الواقع فإن جميع الموائيق الدولية التي قد تم مصير جزيرة كمران تحول بصراحة دون إدعاء بريطانيا بأى حق في السيادة على الجزيرة .

كما أن المادة ١٦ من معاهدة لوزان تركت أمر السيادة على الجزيرة معلقاً ولم تقرر شيئاً بشأنها . وليس هذا فحسب بل إن عدة إتفاقات معقودة قبلها بين أهم الدول الأطراف في معاهدة لوزان تدل على أن الشغل الشاغل لهذه الدول إنما كان دائماً الحيلولة دون امتلاك بريطانيا لهذه الجزيرة .

ومن الممكن أن نشير بهذه المناسبة إلى المادة العاشرة من الاتفاقية السرية المبرمة في ١٦ مايو سنة ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا العظمى والتي تعهد الطرفان بمقتضاها (فيما عدا تعديل خط حدود عدن) بالألا يطالبان أو يسمحان لأية دولة ثالثة بالحصول على ممتلكات إقليمية في شبه الجزيرة العربية وألا يوافقا على أن تقيم دولة ثالثة بالحصول على ممتلكات إقليمية في شبه

الجزيرة العربية وإلا يوافقا على أن تقيم دولة ثالثة أية قواعد بحرية سواء على الساحل الشرقى أو فى جزر البحر الأحمر .

وهناك أيضاً نص مماثل فى الاتفاق السرى المؤرخ فى ١٧ أغسطس سنة ١٩١٧ المعقود بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (والذى لم يتم التصديق عليه) .

ومن الواضح أن وجهة نظر الدول الأطراف فى معاهدة لوزان كانت تتلخص فى عدم السماح لسكائن من كان باسلاك أقاليم فى شبه الجزيرة العربية بما فيها الجزر ومن بينها جزيرة كمران . وقد اعترفت إنجلترا بوجهة النظر هذه وإن كانت لم تشاطرها . فلم يكن هناك إذن ما يبرر وجود بريطانيا العظمى فى جزيرة كمران فى نظر الدول السرى ضرورة إدارتها كمركز للحجر الصحى . وقد تأيد ذلك أيضاً فى مرائيق تالية لمعاهدة لوزان . ومن الممكن أن نذكر بهذه المناسبة الاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وهولندا الخاصة بالرقابة الصحية على حجاج مكة فى جزيرة كمران وهى الاتفاقية الموقع عليها بباريس فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ (أنظر مجموعة المعاهدات والموائيق والتعهدات الدولية المسجلة فى سكرتارية عصبة الأمم — مجلد ٥٧ سنة ١٩٢٦ ص ٤٣ وما يليها) .

ومن الواجب أن تذكر بوجه خاص الاتفاق المعقود بين بريطانيا وإيطاليا الخاص بمناطق معينة فى الشرق الأوسط وهو الذى تم توقيعه فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ . (والذى أصبح نافذ المفعول فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨) فإن المادة الرابعة من الملحق الثالث تؤيد بطريقة غاية فى الوضوح والصراحة أن وجود بريطانيا فى جزيرة كمران لا يبرره سوى إدارتها للجزيرة كمركز للحجر الصحى وأن بريطانيا تظل ملزمة بعدم الاستيلاء على الجزيرة وهذا هو نص المادة الرابعة من الملحق الثالث للاتفاق الإيطالى البريطانى المؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ .

المادة الرابعة :

١ - فيما يختص بالجزر الواقعة في البحر الأحمر التي تنازلت تركيا عن حقوقها فيها بمقتضى المادة ١٦ من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان يوم ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ والتي ليست جزءاً من إقليم المملكة العربية السعودية أو اليمن فإنه ليس لأحد الطرفين بالنسبة لأية جزيرة من هذه الجزر الحق في :

(١) فرض سيادتها عليها أو

(ب) إقامة استحكامات أو وسائل دفاع فيها .

٢ - وقد تم على أنه ليس لأحد الطرفين أن يعترض على :

(١) وجود الموظفين البريطانيين في كمران بقصد تأمين الخدمات الصحية للحج إلى مكة وفقاً لنصوص الاتفاقية المبرمة في باريس في ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ بين حكومتى بريطانيا وإيرلندا الشمالية والهند من جهة وبين حكومة هولندا من جهة أخرى . ومن المفهوم أيضاً أنه يجوز للحكومة الإيطالية أن تعين أحد الأطباء الإيطاليين للإقامة بها بنفس الشروط التي تعامل بها الطبيب الهولندي وفقاً للاتفاقية المذكورة .

ومهما تكن قيمة هذا النص بالنسبة لليمن فإنه يعتبر يبدلاً حاسماً قاطعاً على أن بريطانيا لم تكن ترى في سنة ١٩٣٨ وقت إبرام الاتفاقية مع إيطاليا أنه يجوز لها الاستيلاء على جزيرة كمران وأن إدارة بريطانيا للجزيرة إنما كانت باعتراف بريطانيا العظمى نفسها بقصد استخدامها كمرآكز للرقابة الصحية على الحجاج الذاهبين إلى مكة .

هذا وإن ذلك الاتفاق لا يدع مجالاً لأى شك في أن الطرفين المتعاقدين ومن بينهما إنجلترا قد اعترفا بأن وجود الموظفين البريطانيين في جزيرة كمران إنما كان فقط بقصد تأمين الخدمات الصحية للحج إلى مكة . وأن بريطانيا

تظل ملزمة في المستقبل « بعدم فرض سياستها على الجزيرة أو إقامة استحكامات أو وسائل دفاع فيها .

ولما كان مصير جزيرة كمران ، من وجهة نظر بريطانيا ، ليس مسألة بريطانية يمنية بحتة .. وأن تخصيصها لخدمة دولية عامة يجعلها مرتبطة بمصالح بعض الدول الأخرى .. فإن مصير هذه الجزيرة لا يمكن أن يدخل ضمن المسائل التي نظمها معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل المعقودة بين بريطانيا العظمى واليمن في ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ بأى حال . وهذه النقطة أساسية وجوهرية ، لأن هذه المعاهدة (أنظر نص المعاهدة في الكتاب الأبيض البريطاني CMD ٤٧٥٢ وفي وثائق الشؤون الدولية سنة ١٩٣٤ ص ٤٥٥-٤٥٧ وفي مرتنس : المجموعة الجديدة العامة للمعاهدات المجموعة الثالثة — مجلد ٣٠ ص ٤١) قد تضمنت في المادة الأولى منها إقراراً من بريطانيا « باستقلال حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن — الإمام — ومملكته إستقلالاً تاماً ومطلقاً في جميع الشؤون أيّاً كان نوعها « ولا تتناول سوى » تسوية مسألة حدود اليمن الجنوبية (المادة الثالثة) .

أما فيما يختص بجزيرة كمران فلم تنص المعاهدة إذن على شيء بشأنها . ولا يجب أن نستنتج منها أن النزاع الخاص بجزيرة كمران قد سوّى ضمناً بموافقة اليمن .. بل يجب أن يفهم من ذلك أن اليمن أعتبرت أن مسألة جزيرة كمران نزاع لا يمكن تسويته نهائية مرضية إلا باشتراك الدول الأخرى صاحبة الشأن في إدارة المركز الصحي والتي كان يجوز لها على أساس المعاهدات المختلفة الخاصة بالمراقبة الصحية على الحج إلى مكة أن تتقدم ببعض المطالب . وبعبارة أخرى لم يكن في استطاعة اليمن أن تنظر هي أيضاً إلى مسألة جزيرة كمران كمسألة انجليزية يمنية بحتة إذ أنه كان يوجد في الجزيرة موظفون تابعون لدول أخرى فنستنتج من ذلك أن المعاهدة الانجليزية اليمنية المعقودة في سنة ١٩٣٤ قد أهملت مسألة جزيرة كمران إهمالاً تاماً وظلت هذه المسألة قائمة ولم تتأثر بنصوص المعاهدة المذكورة .

ولا تستطيع بريطانيا العظمى إطلاقاً الطعن في هذا الاستنتاج لأنه يطابق تمام المطابقة وجهة النظر التي أبدتها أثناء المفاوضات التي سبقت إبرام معاهدة سنة ١٩٣٤ .

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا في الفترة التي تم فيها الاتفاق ، وحتى فيما بعدها ، لم تدع بأى حق في السيادة على الجزيرة كما رأينا ولم تقم بإدارة الجزيرة الا باعتبارها مركزاً صحياً . ولم يكن لها إذن أى غرض سياسى من إدارتها للجزيرة ولا أى هدف عسكري وبالتالي لم يكن هناك أى تهديد لسلامة اليمن ولا استقلالها وذلك نظراً لتخصيص الجزيرة لخدمة صحية دولية كانت اليمن تستفيد منها أو كانت لتستفيد منها في نهاية الأمر .

ولما كانت المعاهدة الانجليزية اليمنية المعقودة في سنة ١٩٣٤ لم تتناول الخلاف القائم بين اليمن وبريطانيا حول جزيرة كمران فإن هذا الخلاف أخذ يشتد ويزداد حدة كلما أظهرت بريطانيا بعض المطامع السياسية في الجزيرة نتيجة لما كان يحدث من التغييرات في الموقف الدولي العام وأخيراً بسبب استخدامها كمركز للخدمات الصحية . وعلى أثر الحرب العالمية الثانية تخلصت بريطانيا من التزاماتها المترتبة على المعاهدة الانجليزية الايطالية المعقودة في عام ١٩٣٨ ، وبصفة عامة على التعهدات الناشئة عن معاهدة لوزان وبمقتضى المرسوم الملكي الخاص بجزيرة كمران الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ أعادت تنظيم مباشرة السلطات العامة في جزيرة كمران إذ قررت المادة ١٣ « أن التشريعات الموضحة في الملحق الأول لقانون سنة ١٨٩٠ الخاص بالولاية الخارجية سوف تطبق على كمران كما لو كانت مستعمرة بريطانية او إحدى الممتلكات البريطانية . وإذا كان هذا النص لا يدل على أن بريطانيا قد أرادت بسط سيادتها الإقليمية على جزيرة كمران إلا أنه من الواضح أن الوضع القانوني للجزيرة لم يعد كما كان من قبل .

وفي الواقع عوملت الجزيرة كإحدى المستعمرات أو الممتلكات

البريطانية ولو بطريقة اعتبارية وكان من نتيجة ذلك أن إدارة هذه الجزيرة لم تعد مجرد وظيفة كما كانت من قبل لكنها اتخذت طابعا سياسيا . وابتداء من تلك اللحظة غيرت بريطانيا — موقفها بالنسبة لمطالب اليمن . لأن المركز الصحي أصبح على وشك الانتقال إلى مكان آخر (وهذا ما حدث في عام ١٩٥٢) ولم يعد من الممكن اعتبار الجزيرة مخصصة لخدمة صحية دولية ولذا حاولت بريطانيا أن تربط بين مسألة جزيرة كمران ومسألة حدود منطقة عدن بأن اشترطت لإعادة جزيرة كمران إلى اليمن . تسوية مسألة الحدود بين اليمن وعدن .

ويبدو أن بريطانيا بوضعها المسألة في هذا الوضع الجديد إنما تعتبر أراضي كمران إما كأراضي خاضعة لسيادتها ، وعلى هذا فإنها تستطيع التصرف فيها . أو أنها أراضي خاضعة للاحتلال على سبيل الضمان أو الرهينة أو للانتقام وذلك نظرا إلى أن مسألة الحدود بين اليمن وعدن لم تكن تسويتها قد تمت بعد بسبب الخلافات القائمة بين اليمن وبريطانيا حول تفسير معاهدة سنة ١٩٣٤ . وكان يبدو أن الاحتمال الأول أقل قبولا من الثاني وذلك بسبب النص الذي استعمل في « المرسوم الملكي الخاص بكمران » الذي لم يصف جزيرة كمران كما رأينا ، بأنها مستعمرة أو إحدى الممتلكات البريطانية . بل أن العبارة التي وردت في المرسوم وهي كما لو كانت مستعمرة بريطانية أو إحدى الممتلكات البريطانية « لتعيد إلى الذكر نص الوثائق الخاصة بالأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية طبقاً للفصلين ١٢ ، ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن جهة أخرى فإنه من المعلوم للجميع أن كل الأقاليم التي لا توصف بأنها مستعمرات أو ممتلكات لا تخضع حسب النظام القضائي البريطاني للسيادة البريطانية . وإذا كان من العسير إدراك الفرق بين لفظ « مستعمرات » ولفظ « ممتلكات » وإذا لم يكن هناك حتى سنة ١٨٨٩ تعريف لهذين اللفظين فإنه من المؤكد أن كل الأقاليم الخاضعة للسيادة البريطانية يجب

أن تكون إما من المستعمرات أو من الممتلكات .. وأن الأقاليم التي لا تدخل في إحدى هاتين الفئتين لا تكون ملكاً لبريطانيا حتى ولو كانت هذه تمارس فيها اختصاصات السيادة كما كانت الحال في مسألة انتدابات عصبة الأمم وكما هي الحال الآن في نظام الوصاية في الأمم المتحدة .

فلا يجب إذن من وجهة نظر القانون الدستوري البريطاني اعتبار جزيرة كمران خاضعة للسيادة البريطانية وأن انتفاء هذه الصفة عنها حتى من وجهة نظر القانون الدستوري البريطاني أى عدم تبعية هذه الجزيرة لبريطانيا يثير مسائل في غاية الدقة بشأن الأسس الشرعية لممارستها اختصاصات السيادة على إقليم لا يخضع لسيادة بريطانيا ولم يعمد كذلك إلى بريطانيا في إدارته بوثيقة ذات صفة دولية كما هي الحال في نظام الوصاية في الأمم المتحدة .

أما بالنسبة للحكومة اليمنية فإنها تطالب بسيادتها على جزيرة كمران وردها إليها لأن وضع يد إحدى الدول الأجنبية عليها — نظراً لموقعها الجغرافي على مسافة أقل من ثلاثة أميال من سواحلها يعتبر تهديداً دائماً لاستقلالها ولسلامتها فضلاً عن أنه يتضمن خرقاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي .

تطلب المملكة اليمنية استرجاع الجزيرة برمتها ، وذلك بصرف النظر عن حل مسألة الحدود بينها وبين إقليم عدن على أساس معاهدة عام ١٩٣٤ الإنجليزية اليمنية — وتنظر اليمن إلى الموقف البريطاني الجديد الذي يهدف إلى ربط مسألة تسوية الحدود مع عدن بمسألة جزيرة كمران كأنه مجرد ذريعة لا سند لها من القانون والغرض منها التسويق وإطالة مرقف غير مشروع وإدخال الارتباك والتعقيد في النزاع الخاص بمسألة الحدود الجنوبية .

وقد جاء في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة

التي ابتدأت من ٢ يونية وانتهت في ٢٨ يوليه سنة ١٩٥٢ (انظر الجمعية العمومية الوثائق الرسمية - الدورة التاسعة ملحق رقم ٩ - ٢٦٩٣/١ - نيويورك ١٩٥٤ - ص ١٤ وما يليها) لا يشتمل على أية إشارة إلى الغرض الذي نحن بصدده رغما من العناية التي حرّر بها .. ورغما من الميل إلى إحلال كل حالة حدثت أو كل فرض يمكن حدوثه محل الاعتبار . وأن مشروع المواد المؤقتة الخاصة بنظام المياه الإقليمية لم تشر إلى الجزر إلا في المادة العاشرة التي هذا نصها : -

« لكل جزيرة مياه إقليمية خاصة بها - ويبدل تفسير هذه المادة أن المقصود بها هي الجزر التابعة للدولة الساحلية دون غيرها . وتنطبق هذه المادة أيضاً على الجزر الواقعة في عرض البحر كما تنطبق أيضاً على الجزر الواقعة في المياه الإقليمية ، أما بالنسبة لهذه الأخيرة فإن مياهها الإقليمية ستكون هي نفس مياه الساحل الإقليمية وأن وجود الجزيرة سيخلق امتداد في خط الحدود الخارجية لمياه الساحل الإقليمية » .

ويمكن إيضاح هذا الرأي بقولنا أن الجزر إذا وقعت كلها أو بعضها في المياه الإقليمية فإنه يجب إسقاطها محل الاعتبار عند تحديد الخط الخارجي للمياه الإقليمية وليس هناك محل لقيام نزاع يقوم على أساس أن جزيرة واقعة في مياه إقليمية يمكن أن تكون تابعة لدولة غير الدولة الساحلية . وإذا كان هذا الفرض محتملاً لكان من الواجب إحلاله محل الاعتبار .

ومن الطبيعي أن كل ما ذكرناه يختص بعدة جزر شبيهة بجزيرة كمران من حيث الوضع الطبيعي ولم تقم بشأنها مشاكل سياسية نظراً لوحدة أراضيها وعدم اختلاف سكانها عن سكان الدولة المجاورة لها .

وفيما يتعلق بحالة جزيرة كمران ليس من الممكن التحدث عن مسألة سياسية مستقلة لأن سكان هذه الجزيرة محتلطون بسكان الساحل المجاور ولا يختلفون معهم في الشؤون السياسية . ولما كان سكان كمران ليس لهم

لون سياسى خاص فإن موقفهم القانونى لا يجب تحديده الا بحسب موقع بلادهم الجغرافى .

وهكذا نستطيع الإجابة على السؤال الذى سبق ذكره فنقول أن سيادة اليمين تقوم على أساس موقع هذه الجزيرة فى المياه الإقليمية وهذا يتفق والقانون والفقه والعرف الدولى .

وإذا سلمنا بأن حكومة اليمين لما تمارس سيادتها عليها من قبل .. وإذا كانت هذه الجزيرة قد احتلتها بعض الدول الأخرى .. فإن سيادة اليمين على الجزيرة فهى رغما من ذلك أمر لا جدال فيه ، وما ذلك الا لأن سيادة الدولة الساحلية على الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية لا تقوم على أساس احتلال هذه الدولة لها . ولا يمكن لدولة أخرى أن تفرض سيادتها عليها بطريق الاحتلال .

وأن المبادئ العامة المعمول بها فيما يختص بالسيادة الإقليمية والتي تقوم فى القانون الدولى الحديث على أساس فكرة الأمر الواقع لا يمكن تطبيقها على الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية وهذا لنفس السبب الذى يجعل مبدأ حرية البحار غير منطبقة على المياه المجاورة للسواحل .

ولما كان بما لا جدال فيه أن الرقعة المائية المجاورة للساحل على مسافة لا تقل عن ثلاثة أميال بحرية تخضع بطريقة آلية للدولة الساحلية وأن كل الدول الأجنبية يجب أن تمتنع عن ممارسة سلطات سيادتها عليها فإنه من الممكن القول بهذا أيضاً فيما يختص بالجزر الواقعة فى هذه الرقعة المائية .

على أنه من الممكن لأية دولة أجنبية أن تعارض بصفة شرعية سيادتها فى حدود المياه الإقليمية أو على الجزر الواقعة فيها بموافقة الدولة الساحلية موافقة صريحة أو ضمنية .

وإذا كانت دول أجنبية كتركيا أو انجلترا قد مارست لمدة طويلة سيادتها

أو سلطانها على جزيرة كمران فإن ذلك كان يرجع إلى أن اليمن لم تعامل معاملة الدولة الخاضعة للقانون الدولي وذلك حسب ما جرى عليه العرف الدولي ولأن أراضيها كانت تعتبر من الأراضى التى ليس لأحد سيادة أو سلطان عليها والتى كان من الممكن احتلالها .

وإذا سلمنا بأن مملكة اليمن هى شخصية جديدة فى القانون الدولي فإنه من الواجب العمل على إكمال هذه الشخصية وعلى تسهيل وضع يدها وممارستها لحقوقها التى تتفق وحقوق الدول ذات السيادة وذلك فيما عدا الحقوق المكتسبة للغير وأن وجود بريطانيا فى جزيرة كمران ليس له ما يبرره كما رأينا من قبل — إلا بسبب وجود المركز الصحى فى الجزيرة باعتراف بريطانيا نفسها . وكان من الواجب بمجرد انتهاء تخصيص الجزيرة للخدمات الصحية . . أى تخصيص الجزيرة لخدمات عامة دولية . . أن تعود الجزيرة فى الحال إلى الدولة صاحبة السيادة الشرعية عليها وهى اليمن .

ولا يمكن الاحتجاج بأن اليمن لم تعارض فى استعمال الجزيرة كمركز للخدمات الصحية ولكن هذا هو كل ما منحتة اليمن مخالفاً لسلطاتها الشرعية .

عدم وجود مستند اتفاقى لمصلحة بريطانيا

يبرر وضع يدها على جزيرة كمران

ثبت مما تقدم أن السيادة على جزيرة كمران قد حددها موقع الجزيرة الجغرافى . فهل من الممكن معارضة هذا التأكيد بالقول بأن بريطانيا قد حصلت على حقوق السيادة على الجزيرة بناء على اتفاقات تتعارض مع مبادئ القانون الدولى العام ؟ وهل هناك اتفاقات تستطيع بريطانيا الاستناد عليها لتجعل وضع يدها على الجزيرة أمراً مشروعاً ؟ .

وأنه ليدو جلياً أن أمر نظام كمران السالف للذكر قد حاول تبرير حيازة الجزيرة استناداً على وجود اتفاقات سابقة ، وفى الواقع أن هذا الأمر يقول بموجب المعاهدة لقد أصبح بموجب المعاهدة لصاحب الجلالة السلطة وحق القضاء فى جزيرة كمران . ولو أن الأمر المذكور لم يشر إلى المعاهدة أو المعاهدات التى قصد الاستناد عليها ولهذا يحق لنا أن نتساءل عن تلك المعاهدة أو المعاهدات التى استندت عليها كما يجب أن نضع محل الاعتبار للاتفاقات التى من الممكن الاستناد عليها فيما يختص بمركز الجزيرة القانونى .

(١) فيما يختص بالمعاهدات المعمول بها حالياً بين اليمن وبريطانيا العظمى ، ليس من الممكن أن نجد فيها نصاً يمكن أن يبرر حيازة جزيرة كمران من جانب بريطانيا وجعلها أمراً مشروعاً .

وقد رأينا فيما سلف أن معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بين اليمن وبريطانيا فى عام ١٩٣٤ لم تشر أية إشارة إلى جزيرة كمران ولم يكن للجزيرة أى شأن فيها ولم يكن ذلك إلا لأن بريطانيا كانت قد اعتبرت جزيرة كمران شيئاً خارجاً عن العلاقات الانجليزية اليمنية . . ولم يكن كذلك من الممكن

حسب وجهة النظر البريطانية حل قضية تهم دولا أخرى عن طريق اتفاق إنجليزى يبنى . ومن جهة أخرى فإن مسلك الطرفين المتعاقدين قبل عقد هذه المعاهدة وبعدها يؤكد كل التأكيد أنهما لم يقصدا أن يخلا هذه المعاهدة قضية السيادة على الجزيرة أو حتى مسألة وضع اليد عليها .

هذا وأن الين لم تنقطع فى يوم من الأيام عن المطالبة بهذه الجزيرة سواء قبل عقد هذه المعاهدة أو بعدها وكانت بريطانيا ترد عليها دائما بقولها أن الجزيرة تهم دولا أخرى غير الين استنادا على معاهدة لوزان وبأن الجزيرة قد خصصت لخدمة من الخدمات الدولية العامة .

وفضلا عن ذلك فإن المعاهدة المعقودة فى عام ١٩٣٤ لم تعط بريطانيا صراحة ولا ضمنا أى حق أو أى سند يبرر وضع يدها على الجزيرة موضوع هذا النزاع .

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا لم تقل قبل معاهدة سنة ١٩٣٤ ولا بعدها بأنها صاحبة السيادة على الجزيرة وذلك نظرا لأنها كانت ترجع دائما إلى المادة السادسة عشر من معاهدة لوزان التى كانت تترك الأمر معلقا .

(ب) نصت المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ على ما يأتى : — « تقرر تركيا بأنها قد تنازلت عن كل حق أو سند لها من أى نوع كان فيما يختص بالأقاليم الواقعة خارج الحدود التى رسمتها هذه المعاهدة والجزر التى لم يرد لها ذكر . فإن مستقبل هذه الأقاليم وهذه الجزر قد تم الاتفاق عليه أو سيتم تسويته بمعرفة أصحاب الشأن » .

وليس هناك شك فى أن المادة ١٦ من معاهدة لوزان تختص أيضا بجزيرة كمران لأنها خاصة بكافة الأقاليم والجزر التابعة لشبه الجزيرة العربية ، أما الأطراف المتعاقدة فى معاهدة لوزان فهى ، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا .

وقد تأكد هذا بمقتضى الاتفاق الإيطالى البريطانى المؤرخ فى سنة ١٩٣٨ الذى يقرر فى ملحقة الثالث بالبند ٤ ما يأتى : « فيما يتعلق بالجزر الواقعة فى البحر الأحمر التى تنازلت تركيا عن حقوقها فيها بمقتضى المادة ١٦ من معاهدة الصلح التى تم التوقيع عليها فى لوزان فى يوم ٢٤ يوايه سنة ١٩٢٣ » .

ولكن المادة ١٦ لم تعط السيادة لبريطانيا على جزيرة كمران كما أنها لم تعط بريطانيا السيادة على أراضى الين فى مجموعها . وأما الين فانها كانت مضمولة كل الجمل فى معاهدة لوزان كما كان شأنها أيضا فى نظر معاهدة « سيفر » التى لم يتم التعديل عليها ولم تذكر معاهدة لوزان شيئا عن دول بلاد العرب غير الحجاز وحدها .

ولكن بالرغم من معاهدة لوزان التى أهملت دول بلاد العرب فان هذه الدول أستطاعت أن تحصل على الاعتراف بها من مختلف الدول بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة وكان ذلك فى السنوات التى تلت عقد اتفاقية لوزان بدون أن يتحدث أنسان عن أى تعديل فيها قررته تلك المعاهدة .

ولقد كانت الحقيقة على العكس من ذلك تماما إذ أن معاهدة لوزان أرادت استبعاد بقاء أية دولة من الدول الأوروبية فى بلاد العرب سواء فى الأراضى النابتة أو فى الجزر أو جعلها بلاد العرب واحدة من ممتلكاتها .

وقد رأينا فيما سلف أن اتفاقا سريا بين فرنسا وبريطانيا مؤرخا فى ١٦ مايو سنة ١٩١٦ قد حتم على الطرفين المتعاقدين فى مادته السادسة عشر الا يحصلوا أو يسمحا لسلطة ثالثة بالحصول على أملاك أقليمية فى شبه الجزيرة العربية .

وبالنسبة لجزيرة كمران فانها إذا كانت قد بقيت فى أيدي بريطانيا ، فما ذلك إلا لأنها كانت تستخدم كمركز صحى للحجاج المسافرين إلى مكة

كما رأينا . وأن مسلك الطرفين سواء السابق أو التالي ليثبت بطريقة لا يمكن المعارضة فيها أنه قد سمح لبريطانيا بالبقاء في الجزيرة لهذا الغرض وحده دون سواء وأن بريطانيا العظمى نفسها قد أعادت القول مرارا وذكرت في اتفاقاتها الدولية أن وجودها في جزيرة كمران لم يكن إلا لهذا الغرض وحده .

وفي الواقع أن الاتفاقية المبرمة بين المملكة المتحدة والحكومة الهولندية الخاصة بالمراقبة الصحية على الحجاج إلى مكة في جزيرة كمران وهي التي تم التوقيع عليها في مدينة باريس في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ (راجع مجموعة المعاهدات بعصبة الأمم جزء ٥٧ سنة ١٩٢٦ ص ٤٣ وما يليها) قد وردت فيها نص ص لا تدع مجالا للشك في طبيعة بقاء بريطانيا في جزيرة كمران . وأن إبقاء إدارة مدنيه في جزيرة كمران بمعرفة حكومة الهند البريطانية قد اعتبر في المادة ١٢ أنه لخدمة مصلحة عامة .

كما أن الاتفاق الإيطالي البريطاني المبرم في سنة ١٩٣٨ ليؤكد أيضاً أن وجود بريطانيا في جزيرة كمران قد سمح به فقط « بقصد تأمين الخدمة الصحية لحجاج مكة » وأنه مشروط بالتزام بريطانيا بعدم بسط سيادتها أو إقامة تحصينات أو وسائل دفاعية في جزيرة كمران .

ولهذا كان من الممكن القول بأن وجود بريطانيا العظمى في جزيرة كمران يمكن أن يشبه إقامة وصاية عليها .. بمعنى أنه كان قد اعترف لبريطانيا بحق إدارة الجزيرة بوصفها مركزاً من المراكز الصحية مع استبعاد فكرة التوسع السياسي .

وفيه من المادة ١٦ من معاهدة لوزان المؤرخة في سنة ١٩٢٣ أنه متى انتهت مدة استخدام الجزيرة كمركز صحي لخدمة دولية يجب أن ينتهي آليا كل مسوغ شرعي دولي لبقاء بريطانيا بالجزيرة كما أنه لا يعتبر عملاً متروكاً من جانب بريطانيا استغلالها لوجودها في جزيرة كمران لأغراض سياسية أو غيرها .

ومن هذا يتضح أن المادة ١٦ من معاهدة لوزان بدلا من أن تبرر وجود بريطانيا في جزيرة كمران قد نزعت من يد بريطانيا كل سند قانوني لوجودها في الجزيرة بعد انتهاء مدة استخدام الجزيرة للخدمات الصحية الدولية .

هذا ويجب أن نلاحظ كذلك أن أمر نظام جزيرة كمران بالرغم من أنه صدر عندما كانت الجزيرة لا تزال مركزا للخدمات الصحية الدولية يجب اعتباره غير شرعي لأنه بألحاقه جزيرة كمران بمحمية عدن قد أظهر غرضاً من أغراض التوسع السياسي من جانب بريطانيا بالرغم من عبارة « كما لو كانت » التي استبعدت فكرة السيادة لمشايتها للعبارة المستعملة فيما يختص بانتدابات عصبة الأمم أو وصاية الأمم المتحدة .

وفي الواقع أنه يجب أن نلاحظ أنه على حسب ما جاء في معاهدة لوزان لم يكن لبريطانيا بالنسبة لجزيرة كمران تلك السلطة الواسعة التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة وإتفاقات الدول التي تقوم بالوصاية . وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن بلوغ أهداف سياسية بصفة مشروعة من جانب الدول التي تتولى الوصاية وذلك لأن كل شيء يتوقف على الاتفاقات الخاصة . أما في حالة جزيرة كمران فإن الأمر على عكس من ذلك تماماً إذ أنها جزيرة سلخت بطريقة استثنائية عن سلطة الدولة الساحلية لا شيء إلا لاستعمالها لخدمة عامة دولية . وأن الحاجة إلى القيام بهذه الخدمة العامة تبرر وتحدد في الوقت نفسه سلطة الدولة التي تقوم بإدارتها . وأن بريطانيا بألحاقها جزيرة كمران بمحمية عدن قد نقضت معاهدة لوزان .

٢ — ولنأت الآن إلى عبارة « أن مستقبل هذه الأراضي والجزر تمت تسويته أو سيسوى بواسطة أصحاب الشأن » وقد رأينا في الواقع أن بريطانيا قد رفضت دائماً إرجاع الجزيرة إلى اليمن بإدعائها بأن المسألة ليست مسألة انجليزية يمنية وبأنها ليس في استطاعتها إرجاع الجزيرة بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

في هذا التبديل الذي كان من نتائجه تحديد مستقبل جزء من الأراضي ببلاد الدول العربية بصفة نهائية . وهي جزء من الأراضي التي ذكرت في المادة ١٦ من معاهدة لوزان وذلك لأن الأمر لم يكن يتعلق باحتلال دولة أوربية لأرض عربية . وكل هذا يفسر أن بريطانيا نفسها — بعد نقل المركز الصحي من كمران إلى جدة — أهملت موضوع موافقة الدول الموقعة معاهدة لوزان .

أما بريطانيا فأنهتري أنه لم يكن مصرحاً لها . وبموجب معاهدة لوزان — بإدارة جزيرة كمران فحسب بل أنها ملزمة أيضاً بإدارتها ما دامت الدول الموقعة على معاهدة لوزان لم توافق على إرجاعها لليمن .

وقد كانت وجهة النظر هذه تقوم على أساس صحيح ما دامت الجزيرة تقوم بخدمة عامة دولية ولا شك أن الدول التي كانت تستفيد أو التي كان يمكنها أن تستفيد من هذه الخدمة يمكن اعتبارها من الدول صاحبة الشأن حسب نص المادة ١٦ من معاهدة لوزان . وهناك ما هو أكثر من ذلك إذ أن دولاً أخرى قد حصلت على حقوق أو وعود بأن تتم الخدمات العامة على أحسن الوجوه .

ولكن وجهة النظر هذه كان يبدو أنها تفتقر إلى أي احتمال إذا ما انتهت مدة تخصيص الجزيرة للخدمة العامة الدولية أو عند ما تدعى بريطانيا بنفسها الحصول على أغراض سياسية للتوسع الإقليمي بدلا من أن تقوم بإدارة الجزيرة بوصفها مركزاً صحياً .

وفي الواقع أن عبارة « ستم تسويتها بواسطة أصحاب الشأن » يمكن تطبيقها أيضاً على جزيرة كمران كما تطبق أيضاً على أراضي الأقاليم العربية بموجب المادة ١٦ من معاهدة لوزان .

وعلى ذلك فإنه فيما يختص بأراضي شبه جزيرة العرب لم يساور أحد الشك في أن اليمن استطاعت أن تمثل بكامل الحرية تلك الأراضي التي لم تكن في حيازتها في وقت توقيع معاهدة لوزان ولم تكن خاضعة لرقابتها وهذا بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

وكما قلنا فيما سبق.. كانت معاهدة لوزان تهدف إلى منع الدول الأوروبية من احتلال أراضي في بلاد العرب.. ولكن هذه المعاهدة لم تستعد فكرة إنشاء دول مستقلة في هذه الأراضي . وعلى هذا فإن الدول ذات الشأن يمكن أن يعمل لها حساب لذا كان الأمر يتعلق بخدمة دولية عامة على أن مصلحتها الوحيدة من وجهة النظر السياسية كما رأى الموقعون على هذه المعاهدة هي ألا يسمح لأى دولة بالبقاء كدولة صاحبة سيادة في شبه جزيرة العرب .

وإذا فرضنا أن أعادت بريطانيا العظمى جزيرة كمران إلى اليمن لما احتجت أية دولة أوروبية على ذلك كما لم تحتج أية دولة أوروبية عندما بسطت مملكة اليمن سلطتها في شهرى يناير وأبريل سنة ١٩٢٥ على منطقة تهامة من مينائى لحيجة وحديثة أى فى الشاطئ الذى تتبعه جزيرة كمران من الناحية الجغرافية والقانونية . ولم تعارض الدول ذات الشأن فى هذا التبديل الذى كان من نتائجه تحديد مستقبل جزء من أراضي بلاد العرب بصفة نهائية . وهذه هى جزء من الأراضي التى ذكرت فى المادة من معاهدة لوزان وذلك لأن الأمر لم يكن يتعلق بإحتلال دولة أوروبية لأرض عربية . وكل هذا يفسر أن بريطانيا العظمى نفسها بعد نقل المركز الصحى من كمران إلى جدة أهملت موضوع موافقة الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

وفضلا عن ذلك فإن عبارة «صاحبة الشأن» لا تدل على أن جميع الدول الموقعة على معاهدة لوزان يجب أن يؤخذ رأيها ولا تستوجب إشارة إلى الدول الموقعة على معاهدة لوزان . وأن هذه العبارة مهمة ومرنة وقصد

بها تنغطية مختلف الحالات التي يمكن حدوثها عند البت في مصير البلاد العربية وإنما كان المقصود بها أية دولة يكون لها مطالب جدية على أى أساس من الأسس عند البت في مصير أى إقليم من أقاليم البلاد العربية . هذا لا تشمل معاهدة لوزان — كما رأينا — على أية إشارة مباشرة إلى دول شبه الجزيرة العربية فيما عدا الحجاز الذي اعترفت معاهدة سيفر المؤرخة في ٣٠ أغسطس عام ١٩٢٠ في مادتها الثامنة والتسعين « بأنه دولة حرة مستقلة » وعلى هذا فإن عبارة « صاحبة الشأن » تشير إلى كل دولة قد تتقدم عند البت في مصير هذا الإقليم بطلب البقاء فيه والسيطرة عليه وكل دولة تريد حماية بلاد العرب وهذا بقصد استبعاد بقاء أى دولة أوروبية فيه والسيطرة عليه بدون موافقة الدول الأخرى . الأمر الذى يدل على أن معاهدة لوزان لم تنص بصفة نهائية على استقلال النين ... وعلى أن إستبعاد أو إمكان أية دولة أوروبية من السيطرة على بلاد العرب لم يكن نهائياً . وقد احتفظ فيها باحتمال حصول الاتفاق على أغراض التوسع السياسى إذا ما حدث .. وبعبارة أخرى لم يكن من حق أية دولة أوروبية أن تسيطر دون موافقة الدول الأخرى على الأراضى المشار إليها فى المادة السادسة عشر .

ولكن إذا لم يتم الاتفاق على مصير أى إقليم فى مدة معقولة بمعنى أنه إذا لم ينسب لأية دولة أوروبية فإن هذا الإقليم يجب أن يبقى فى هذه الحالة مستقلاً وهذا لأنه لم يكن من الممكن عند توقيع معاهدة لوزان تطبيق حق تقرير المصير على البلاد العربية بصفة مطلقة وبدون أى استثناء .

هذا ولأنه لم يكن من المعروف إذا كانت سياسة الدول الكبرى قد اتجهت نحو الاعتراف باستقلال الدول المحلية واحترام هذا الاستقلال أو نحو توسع الدول الأوربية على حسابها وكل ما اقتضت المعاهدة على استبعاده هو انفراد أى دولة من الدول الأوربية بالتوسع والسيطرة بدون موافقة

الدول الأخرى وذلك بدون استبعاد احتمال الاعتراف بدول جديدة وسيادة هذه الدول .

وإذا ما طبقنا هذا التفسير على جزيرة كمران لأمكن القول أن معاهدة لوزان تمنع بريطانيا عن البقاء في جزيرة كمران لأغراض التوسع السياسى ولكنها تعطى لبريطانيا كامل الحرية فى إرجاع الجزيرة إلى الدول صاحبة السلطان الشرعى عليها رغماً من حيازة بريطانيا للجزيرة بحجة استعمالها للرقابة الصحية .

هذا وليست بريطانيا بحسب ما جاء فى معاهدة لوزان حرة فى إرجاع جزيرة كمران إلى اليمن فحسب بل أنها أيضاً ملزمة بإعادتها بمجرد توقف الخدمة الدولية العامة فيها .

ومن المناسب أن نذكر أن نصاً كالنص الذى ورد فى المادة السادسة عشر من معاهدة لوزان قد استعمل فى معاهدات أخرى ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة فإن المادة التاسعة والسبعين من هذا الميثاق التى تتحدث عن نظام الوصاية تنص على أن «هذا النظام يتم الاتفاق عليه بين الدول ذات الشأن». وهذا النص الذى قصد به أن يكون مبهماً ومرناً كان سبباً فى كثير من المنازعات والخلافات وبقى لغزاً أمام الذين أرادوا تفسير هذا الميثاق . فقد فسرت الدول المختلفة هذا النص تفسيرات شتى حسب مصالحها الخاصة وحملته تفسيرات أوسع مما يحتمل تارة وتفسيرات ضيقة تارة أخرى ، وهكذا تقرر أن عبارة الدول صاحبة الشأن المباشر تطبق على الدول الخمس الكبرى حتى ولو لم يكن لها أية مطالب وهذا بالنسبة للمسؤولية التى تتحملها فى جميع المشاكل العالمية.

وهناك آخرون ذكروا أن هذه العبارة تشير إلى الدول التى لا تستطيع بسبب التشابه فى اللغة والدين ألا تهتم بمصير شقيقتها من الدول الأخرى وعند كلامهم عن الأراضى التى كانت خاضعة لنظام الانتداب الذى نصت

عليه هيئة الأمم ذكروا أيضاً الدول الكبرى المتحالفة والمشاركة في الحرب العالمية الأولى وكذلك كل الدول التي كانت أعضاء في عصبة الأمم .

أما بالنسبة لنا فإننا نرى أن النص يشير إلى الدول التي كان من الممكن أن يكون لها مطالب من الناحية القانونية أو التي بسبب مجاورتها جغرافياً أو غير ذلك يكون لها الحق في أن تخشى على مصالحها السياسية أو الاقتصادية . وفي الواقع أنه قد اتبعت مختلف المعايير على أساس التجاور الجغرافي .

(٢) أما سيادة اليمين على جزيرة كمران الناجمة من القانون الدولي العام فليس هناك ما يعارضها في المادة السادسة عشر من معاهدة لوزان ولو أنه قد ذكر في بعض المؤلفات الجغرافية التي ظهرت وقت صدور « نظام جزيرة كمران » أن السيادة عليها غير ثابتة أو غير محدودة بدلا من القول بأنها تحت سيادة اليمين (راجع تقويم دي اجوستيني عام ١٩٤٩ حيث يقول : إن السيادة على جزيرة كمران غير محدودة وتبلغ مساحتها ١١٨ كم مربع وعدد سكانها ٢٢٠٠ نفس . وتستخدم الجزيرة كمركز للرقابة الصحية على الحجاج المسافرين إلى مكة ولتأمين هذه الخدمة الصحية يوجد بالجزيرة موظفون بريطانيون ولهذا الغرض نفسه كان في إستطاعة الحكومة الإيطالية أن تعين بدورها ضابطاً صحياً يقوم في الجزيرة للعمل بنفس الشروط التي يعمل بها الموظف الهولندي) .

ولا يمكن تفسير ذلك إلا بسبب تأخير اليمين في الحصول على إثبات مركزها القانوني في الجزيرة وبالتالي في الحصول على حقوقها الأساسية وأن الميل إلى فكرة تمثيل البلاد العربية وعلى الأخص جزيرة كمران بصفة أراضى لاسيادة لأحد عليها بسبب العزلة التي تلتزمها اليمين منذ عهد بعيد يفسر السبب في أن العالم الأوربي قد أهمل إدراج اليمين في قائمة الدول ذات السيادة حتى بعد الحرب العالمية الأولى .

أما فيما يتعلق بجزيرة كمران بوجه خاص فإن تخصيصها من عهد بعيد كمركز لخدمة دولية عامة فضلا عن مصالح بعض الدول المختلفة في قيام الرقابة الصحية على الحجاج فيها دون أن تقوم في سبيل ذلك أية عراقيل . وأية سيطرة سياسية قد عززت الميل الى الاستغناء عن هذه السيطرة . وقد حاول البعض — منذ زمن بعيد — اعتبار الجزيرة نوعا من الممتلكات الدولية المشتركة وكأرض لاسيطرة عليها لأحد . قد نص اتفاق البندقية المبرم في ١٩ مارس عام ١٨٩٧ على « إجلاء سكان جزيرة كمران جميعاً عنها » فضلا عن التصرف الكامل في الجزيرة (أنظر النص في المعاهدات والاتفاقات بين المملكة الإيطالية والدول الأخرى التي جمعت بمعرفة وزارة الخارجية الإيطالية الجزء ١٥ . روما ١٨٩٩ ص ٤٩ وما يليها) .

وفضلا عن ذلك فإنه فيما يختص بجزيرة كمران — في عهد التوقيع على معاهدة لوزان — لم يكن ساحل تهامه مع ميناء حديبية ولويجة تحت سلطة حكومة اليمن وكان إثبات حقوق اليمن عليها موضع شك بصفة خاصة . وأن التأخير في الاعتراف باستقلال اليمن من جانب معظم الدول ليفسر لنا أيضاً سر التأخر في الاعتراف بكافة حقوق اليمن كدولة ذات سيادة .

ولما كان انتهاء هذه الحقوق قد تم بدون ملاحظة من أحد وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما أختل التوازن الدولي انفردت بريطانيا بالسيطرة على هذا الجزء من العالم .

(٣) ومن الواجب أن نوضح أن معاهدة لوزان المعقودة مع تركيا على مثال المعاهدات التي عقدت بعدها بين الموقعين على هذه المعاهدة لم تربط اليمن كطرف ثالث فيها .

وإذا كانت الدول الموقعة على معاهدة لوزان قد تجاهلت اليمن . وإذا كانت هذه المعاهدة في مادتها ١٦ قد حاولت أن تعطى حقوقا شرعية

للدول الموقعة عليها في التصرف في مصير البلاد العربية النهائي على أساس أنها أصبحت واثرة لأمالك تركيا فإن حكومة اليمن لها كل الحق في المعارضة في كل زعم من هذا القبيل لأنها لم تعترف في يوم من الأيام بهذا الميراث المزعوم ولها الحق في ذلك .

ويجب أن نذكر قبل كل شيء أنه بمقتضى هدنة ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ وطبقا للمادة الأولى من الميثاق الوطني المؤرخ في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ تنازلت تركيا عما لها من حقوق السيادة على أي جزء من أجزاء البلاد العربية وقد اعترفت بطريقة صريحة باستقلال بلاد شبه الجزيرة العربية التي يتكون معظم سكانها من المسلمين .

ومن المقرر أنه إذا كان الإمام من جهة لم يعتبر نفسه وارثا لتركيا وطالب بحقه الأصلي .. إذا اعتبر الهدنة التي عقدت بين تركيا وبريطانيا سندا لقيمة له فإن بريطانيا من جهة أخرى — ولو أنها استولت بصفة مؤقتة على إقليم حديبة — فإنها لم تدع قط أنها قد ورثت السيادة التركية المزعومة على اليمن .

أما وضع يدها المؤقتة على حديبة وإقامة أهل العسير في هذا الاقليم فقد كان يعتبر إجراء انتقاميا ضد اليمن التي كانت قد احتلت إذ ذاك جزءا من إقليم عدن (١) .

هذا وإن سيادة تركيا ولو أنها كانت قائمة فعلا من قبل فإن تركيا كانت قد تنازلت عنها لمنح الاستقلال للأقاليم التي تسكنها أغلبية من المسلمين .

(١) أظن توبني الذي قال في صحيفة ٣٢ لم يعتبر الإمام نفسه مرتبطا . بتركيا ولم يكن له شأن ينصر الحلفاء ويؤكد هذا المؤلف أيضا أنه إذا كان البريطانيون قد احتلوا مؤقتا الحديبة « فإنهم لم يرثوا السيادة العثمانية على الإمام » .

والذي يذكر أيضا عدم اعتراف اليمن بالهدنة ويذكر أن اليمن استمرت في استخدام الجيوش التركية حتى بدون موافقة القسطنطينية على ذلك والاحتفاظ باستقلالها ولمساعدتها على استدراج الحديبة ، ويجب أن نذكر أن الجيش التركي السابع كان قد استعاد الحديبة بعد الهدنة .

ولم يكن في استطاعة تركيا عن التوقيع على معاهدة لوزان أن تنقل إلى كائن من كان حقوقاً سبق أن تنازلت عنها ولم تكن مملوكة لها بعد .

ومهما يكن الأمر فإن فكرة سيادة تركيا على اليمن هي أيضاً فكرة غير مقبولة . وفي الحق أن رجال العلم قد أظهروا في الكثير من الأحيان أن سير اليمن في طريق الاستقلال ونحو تكوين شخصيتها القانونية الدولية المستقلة لم يبدأ إلا منذ بداية القرن العشرين أى عند ما كان مركز تركيا في اليمن قد أصبح في غاية الحرج على أثر الهزائم الكبيرة التي أصيبت بها في ١٩٠٤ و ١٩٠٥ بعد أن خسرت ٥٠ فرقة من جنودها وعدداً كبيراً من العتاد الحربي .

ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا النصر الذي أحرزته اليمن لم يكن إلا نتيجة للكفاح الذي كلفته ضد الغزو التركي الذي استمر طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وعلى وجه التقريب ابتداء من سنة ١٨٥٠ عند ما حاولت تركيا فتح اليمن والاستيلاء عليها لجعلها ولاية من ولاياتها . على أن كل محاولة من هذا القبيل قد باءت بالفشل إزاء المقاومة التي أبدتها الشعب اليمني . ولا يمكن التحدث عن هزيمة اليمن . بل أن حالة الحرب قد استمرت طوال أمدتها دون أن تستطيع تركيا فرض سيطرتها الفعلية على البلاد التي احتفظت دائماً بسيادتها . ومن هذا يتضح أن الرأي السالف الذكر مخالف للحقائق التاريخية .

ويجب أن نذكر أيضاً أنه لا توجد في كتب القانون الدولي التي وضعت في النصف الثاني من القرن الماضي أية إشارة لليمن بين الدول الخاضعة للباب العالي . إذ أن :

على سبيل المثال لم يتردد في القول في كتابه المعروف بإسم موجز القانون الدولي العام (باريس ١٨٩٤) بأن الدول الوحيدة التي كانت خاضعة للباب العالي عند وضعه هذا الكتاب كانت مصر وبلغاريا . ولم توجد أية شارة

فيه لليمن . وهذا مطابق تمام للمطابقة للحقيقة عن عدم وجود أية سلطة فعلية معترف بها من جانب الشعب اليمنى أو من جانب الدول الأخرى لصالح تركيا . وبهذه المناسبة كتب مؤلف معروف ما يأتى : « أن الأتراك الذين كانوا يعتبرون بلاد العرب منذ النصف الأول من القرن السادس عشر جزءاً من امبراطوريتهم لم يتمكنوا من الاستقرار فى شبه الجزيرة العربية . . وقد اضطروا إلى الاقتناع بالسيادة النظرية (الإسمية) لسلطتهم من جانب الأمراء المحليين الذين كانوا ولا يزالون يعتبرون الحكام الحقيقيون لبلاد العرب . »

وهذا يفسر لنا كيف استطاع الإنجليز البقاء فى عدن بدون أن تكون لهم علاقات بتركيا (أنظر ص ١٥٠) وبهذه الطريقة أيضاً يمكن تفسير السر فى أن اليمن قد طالبت دائماً بسيادتها بصفة أصلية . . ولم تعترف قط بالاتفاقات التى عقدت بين الإنجليز وتركيا .

وحتى الاتفاقات التى عقدت بين بريطانيا وتركيا فى شهر يناير سنة ١٩٠٢ ومايو سنة ١٩٠٥ . فإن اليمن لم تعترف بها وذلك لأن تركيا وبريطانيا لم تمارسا أية سلطة فعلية على الأراضى التى وضعت هذه الاتفاقات بشأنها .

ويكفى أن نستشهد فى هذا الصدد بما كتبه أحد المؤلفين الإنجليز الذى قرر أن تحديد السلطات المقررة بمقتضى هذه الاتفاقات كان تحديداً نظرياً وفى الحقيقة أنها لم تكن لها أية سلطة فى خارج الحاميات وعلى ما عدا القبائل التى كانت تحت رقابتها المباشرة .

من كل ما تقدم يمكن أن نستنتج عدم وجود أية معاهدة منحت بريطانيا السيادة الإقليمية على جزيرة قران . كما أنه لا توجد أية معاهدة تستطيع بريطانيا أن تتمسك بها لى تبرر احتلالها لهذه الجزيرة أو القيام بالوصاية عليها بعد انتهاء استخدام الجزيرة كمركز للرقابة الصحية .

وأن أمر نظام كمران يجب أن ينظر اليه بوصفه أمراً غير مشروع إذ أنه بتشبيهه حالة الجزيرة بحالة إقليم عدن يكون قد ضم هذه الجزيرة بطريقة غير مكشوفة إلى هذا الإقليم الأمر الذي لا يتفق وتخصيصها للقيام بخدمة دولية عامة .

ومما لا شك فيه أن الموقف الجديد الذي أوجده نظام جزيرة كمران ونقل الرقابة الصحية من الجزيرة إلى جدة يعتبر ان إنتهاكاً للالتزامات المترتبة على المعاهدة الإنجليزية اليمنية المبرمة في عام ١٩٣٤ كما أن احتلال بريطانيا للجزيرة يعتبر اعتداء على سلامة أراضي اليمن .

إمكانيات اليمن فيما يختص بمطالبتها

جزيرة كمران

إذا دخلنا في الميدان العملي لتعيين ما يجب على اليمن فعله لاسترجاع جزيرة كمران فإنه يبدو لنا قبل كل شيء أن من الضروري تقديم طلب رسمي بهذا المعنى أولاً.

أما فيما يختص بتفاصيل المذكرة التي يجب تقديمها إلى بريطانيا فإنه من الواجب في رأينا ذكر الحجج الآتية : —

(أ) بما أن جزيرة كمران تقع في مياه اليمن الإقليمية ولم تكن في يوم من الأيام قد تم التنازل عنها لبريطانيا فإنها تتبع اليمن ويجب أن تعاد إليها .

(ب) ليست اليمن في حالة تسمح لها بالتخلي عن فكرة ضم الجزيرة مرة ثانية إلى الأراضي اليمنية لأن وجود دولة أجنبية في مياهها الإقليمية يمثل فيه انتقاص لمزايا سيادتها لا يمكن التسامح فيه بأي حال كما يتمثل فيه أيضاً تهديد دائم لاستقلالها وسلامتها .

(ج) أن الموقف الجديد الذي خلقتة بريطانيا بمقتضى أمر نظام كمران الذي غير طبيعة حياة الجزيرة بأن جعلها في صورة توسع سياسي استعماري قد بدل الوضع الذي كان قائماً وقت إبرام معاهدة سنة ١٩٣٤ إذ أتهك مبادئ القانون الدولي الأساسية إضراراً بالمصالح اليمنية كما أتهك أيضاً روح المعاهدة المذكورة مما يترتب عليه أن تعتبر اليمن أن من حقها المشروع في حالة رفض بريطانيا إبقاء هذه المعاهدة وبالتالي في سحب اعترافها بالممتلكات البريطانية في جنوب اليمن وشرقها - وهذا مع عدم الإخلال بحقوقها في مطالبتها فيما يختص بحدود اليمن الجنوبية حتى ولو قبلت بريطانيا ارجاع هذه الجزيرة .

(د) لا تعتبر اليمن بأية حال أن ارجاع جزيرة كمران خاضع أو مشروط بتسوية مسألة الحدود اليمنية طبقا للمادة ٣ من معاهدة سنة ١٩٣٤ لأن هذه المعاهدة فضلا عن أنها لا تشتمل على التزام بالاتفاق ولسكنها تنص على إجراء للوصول إلى حل للنزاع فإنها لا تختص بالنزاع بشأن جزيرة كمران التي احتفظت اليمن في موضوعه بحرية العمل كاملة .

ولما كانت السوابق التحكيمية والقضائية وكذلك الفقه الدولي كلها بدون استثناء في مصلحة اليمن فإن في استطاعة الحكومة اليمنية عرض النزاع حول جزيرة قران على هيئة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية .

وهكذا تقدم اليمن الدليل على حسن نياتها وعزمها على احترام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي « تلزم الطرفين المتنازعين في حالة ما إذا كان هذا النزاع يهدد السلام والأمن الدوليين بالبحث عن حل لنزاعهما بدون اللجوء إلى القوة » وهذا رغما عما في عمل بريطانيا من انتهاك خطير لمبادئ القانون الدولي من تهديد لسلامة اليمن واستقلالها .

وفي حالة رفض بريطانيا تستطيع اليمن فضلا عن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٤ والاتفاقات المسكلة لتلك المعاهدة — إذا ما أرادت احترام ميثاق الأمم المتحدة — اللجوء إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة سواء بمقتضى المادة ١٤ من الميثاق التي تنص على أن كل خلاف مهما كان منشؤه ، يبدو للجمعية انه قد يضر بعلاقات الصداقة بين الأمم .. أو بمقتضى المادة ٣٥ التي تنص على أن « لكل عضو في الجمعية الحق في الفات نظر مجلس الأمن الدولي أو مجلس الجمعية العمومية بما يقع من خلاف من الخلافات المنصوص عنها في المادة ٣٤ » .

ولما كان الأمر يتعلق بموضوع يمس بمصالح اليمن السياسية فإن اللجوء إلى الأمم المتحدة له ما يبرره .

وفي استطاعة اليمن في أثناء ذلك أن تقطع علاقاتها السياسية ببريطانيا والالتجاء إلى إجراءات الانتقام أو المكافحة بالمثل .

هذا مع الاحتفاظ بإمكان اعتبار أن حيازة جزيرة كمران هي بمثابة اعتداء على اليمن وهذا حسب نص المادة ٥١ من الميثاق .

ومن الممكن أيضا الالتجاء إلى الاجراءات التشريعية لصالح اليمن :

(١) بمقتضى قانون تفسيرى للجنسية اليمنية تستطيع اليمن أن تقرر أن سكان جزيرة كمران يتمتعون بحقوق المواطنين اليمنيين وأن أرض جزيرة كمران تعتبر من جميع الوجوه أرضا يمنية .

(ب) بمقتضى لائحة خاصة بصيد الأسماك وبالمراقبة الجمركية والصحية تستطيع اليمن ادماج المنطقة البحرية الواقعة في مياه جزيرة كمران الإقليمية ضمن أراضي الدولة اليمنية .

وبأنه في استطاعة سكان السواحل ممارسة صيد الأسماك بكامل الحرية في المياه المحيطة بجزيرة كمران ، وبما لاشك فيه أنه عندما كانت جزيرة كمران تستخدم للمراقبة الصحية كان صيد السمك في هذه المياه حرا طليقا من كل قيد .

وقد يكون من المفيد أيضا أن يصدر من جانب حكومة اليمن تصريح خاص بقاع المياه المحيطة بالأراضي اليمنية جريا على السوابق العديدة التي كان الكثير منها من جانب بريطانيا نفسها وأن يذكر في هذا التصريح أن قاع البحر التابع للهضبة اليمنية خاضع للقضاء اليمنى وهكذا تضع اليمن بريطانيا بلاشك أمام مصاعب كبيرة .

وإذا ما صدر هذا التصريح على نسق تصريحات الدول اللاتينية الأمريكية (مثل فنزويلا التي أكدت في المادة ٩ من دستور ١٥ إبريل سنة ١٩٥٣ أن الجزر التي تتكون أو التي تظهر في مناطق المياه الإقليمية لفنزويلا تعتبر

جزءاً تابعاً للدولة) فإن اليمن تظهر بأجلى بيان ما في المركز الذي خلقتة بريطانيا من ظلم فادح ضدها بجيازتها لجزيرة واقعة في مياهها الإقليمية .

وأنه ليبعد من المستحيل في عصر لا تقتنع فيه الدول بالسيادة على المياه الإقليمية والجزر الموجودة بها بل تطلب وتؤكد حقها في المياه المجاورة لها حتى مسافة ٢٠٠ أو ٣٠٠ كيلو متر من ساحلها - ألا تكون اليمن صاحبة السيادة في أراضيها الموجودة في حدود مياهها الإقليمية المشروعة .

وأن اعتبارات العدل التي يستند عليها في التصريحات الخاصة بقاع المياه الساحلية والتي سلمت بها حتى لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة من الممكن الاستناد عليها في مطالب اليمن (١) .

وهناك إجراءات أخرى يمكن الالتجاء إليها تستحق البحث على أساس الوضع الحالي للتشريعات اليمنية وعلاقاتها بمختلف الدول .

وأن بحثاً عميقاً للمفاوضات الإنجليزية اليمنية على أساس معاهدة ١٩٣٤ يمكن أن يؤدي إلى العثور على عناصر عديدة تقوى حجج اليمن في هذا النزاع .

وهناك أيضاً عناصر أخرى نافعة يمكن التوصل إليها من خلال المحادثات المحتملة مع المسؤولين عن سياسة اليمن الخارجية .

(١) فيما يخص بالدول العربية الواقعة تحت الحماية البريطانية صدرت تصريحات في موضوع قاع المياه الساحلية من جانب الدول الآتية - أبو ظبي (١٩٤٩/٦/١٠) - عجمان ١٩٤٩/٦/٢٠ البحرين ١٩٤٩/٦/٥ أبو ظبي ١٩٤٩/٦/١٤ الكويت ١٩٤٩/٦/١٢ قطر ١٩٤٩/٦/١٧ رأس الخيمة ١٩٤٩/٦/١٧ الشارقة ١٩٤٩/٦/١٦ أم القيوين ١٩٤٩/٦/٢٠

الخاتمة

إلى هذا الحد تطورت قضية جنوب اليمن أو بمعنى أصح تطورت قصة الاستعمار البريطاني بما خلقه من « المحميات » .. وبما يسعى إليه اليوم لتثبيت أقدامه بمختلف الوسائل والصور أملا في تدعيم كيانه في جنوب الجزيرة العربية ليضمن السيطرة عليها من منافذها الشرقية والجنوبية الغربية ليكون في ذلك قد أوجد ما يعوضه عما فقدته في الشرق الأقصى ... وعما ينتزع منه يوما بعد يوم في كل بلاد الشرق الأوسط ... وأملا في تنسيق سياسته التي ينتهجها اليوم في شرق ووسط أفريقيا حيث تتركز اليوم كل آماله في خلق امبراطوريته الجديدة التي لم تصل إليها حتى اليوم طلائع « الغول » الأمريكي أو الروسي والتي مازالت حتى اليوم تعتبر بعيدة عن أي نفوذ غربي باستثناء نفوذ إنجلترا وفرنسا ونفوذ بعض الدول الغربية الأخرى في بعض الجهات حيث لا تخشى بريطانيا أية منافسات جدية من تلك الدول في الحقل الاستعماري .

وإن مستقبل التحرير الأفريقي والتحرير العربي مرهون لحد كبير إلى مدى ما يمكن إعداده من مقاومة أية محاولة استعمارية بريطانية من الاستقرار في هذا الجزء من الوطن العربي .

وإن كان الأمل كبيرا في أن تقوم اليمن بنصيبها في هذا الصراع الذي يتوقف عليه إلى حد خطير مستقبلها . . . وعليها أيضا أن تبدأ وتُعجّل في اتخاذ كل ما يلزم من التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي وخاصة بعد أن ثبت لها صدق النوايا التي أظهرتها دول الجامعة العربية . . . ومصر بصفة خاصة . . . لكي تتفادى الكارثة التي يهدد لها الاستعمار من الآن . . .

فبالقدر الذي تُوفّق فيه اليمن أولا . . . وباقي الدول العربية ثانياً

في الأخذ بكل وسائل الارتقاء بمستوى الحياة في اليمن ومضاعفة ثرواتها الإنتاجية بالقدر الذي تُناهض به كل محاولات الاستعمار في فصل الجنوب عنها وخاصة وهي تملك كل موارد الحياة التي تعيش عليها مناطق الجنوب « والمحميات » وعلى الأخص مناع وموارد المياه أيضاً فهي تملك من مختلف الموارد والإمكانات ما يجعلها قادرة على النظر لمستقبلها بكل أمل وثقة والله يرعاها ومعها كل شقيقتها العربيات .

ولا شك أن اتجاه بريطانيا إلى استئناف عدوانها ونشاطها الأخير المتجدد على حدود اليمن إنما هو انعطاف فاسلما في تحقيق أى نجاح من وراء حملاتها العدوانية على مصر وعلى القومية العربية . . ومن جهة أخرى فإن اتجاه اليمن الصريح للتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة إنما أكد تكتمل هذه الدول ضد فكرة حلف بغداد الذي لم تنجح بريطانيا في قذف الدول العربية في أتونه باستثناء حكومة العراق حيث كان على رأسها نوري السعيد قبيل مولدها هذا الحلف .

وأن اتجاه أمريكا إلى محاولة التدخل الاقتصادي المباشر ، والتدخل المسلح في الشرق الأوسط بناء على ما تقدم به ليننهاور وإنما دنع بريطانيا إلى تثبيت أقدامها في الجنوب العربي بعد أن شعرت بقرب امتداد التدخل الأمريكي إلى المناطق التي كان لبريطانيا فيها شأن يذكر في الأمر القريب .

ومن هنا كان عبء العروبة ثقيلاً وعبء اليمن أكبر وأثقل .

واجب اليمن

ولقد برزت عدة آراء واتجاهات في جنوب الجزيرة حول مستقبل « المحميات » وخصوصاً بعد أن ظهرت نية بريطانيا في تحقيق الاتحاد من تلك المحميات بالرغم من إجراء بعض التعديلات الطفيفة التي أدخلتها حكومة عدن في المشروع الذي سبق تقديمه والإشارة إليه .

وكان ضمن تلك الآراء أو الاتجاهات - التي طافت حولها المناقشات والدراسات بين أبناء الجنوب - العمل على إدماج كل المحميات في اتحاد واحد لخلق وحدة إقليمية ويكون لها كيانها الخاص وسيادتها الخاصة مع إبقاء عدن عربية خالصة بالرغم من كونها مستعمرة بريطانية ، وذلك خشية صبغتها بالصبغة الإنجليزية أو الأجنبية الدولية . كما هو الحال في هرنج كنج ، أو سنغافورة ، أو جبل طارق .

وقد استهدف أصحاب هذا الرأي القاضى بقيام الاتحاد بين المحميات إيجاد وحدة لها مجلسها التأسيسي أو النيابي ويكون لها شخصيتها الاعتبارية ويتولى حكمها رئيس ينتخب من مجلس الرؤساء المكون من السلاطين ، والأمراء والحكام ، وتكون ولايتهم على هذا الاتحاد بالتناوب .. ويبرر أصحاب هذا الرأي دعوتهم بأن انضمامهم لليمن قد لا يكون في الوقت الحاضر ميسوراً بسبب تفكك المحميات من جهة وبسبب عدم انتظام جهاز الحكومة في اليمن بالصورة التي تشجع أهل المحميات على الانطواء تحت لواء حكومة اليمن من جهة أخرى . وإنما يدعرو أصحاب هذه الفكرة من أبناء الجنوب إلى قيام الاتحاد أولاً بين المحميات . ثم يسهل بعد ذلك انضمامهم مع اليمن على أية صورة ، بل ويتنبأون بأن تحقيق الاتحاد في الجنوب سيشجع اليمن على السرعة في تطورها لتكون أهلاً لتتحد معها الكتلة الجنوبية .

وقد عقدت مؤتمرات دعت إليها « رابطة أبناء الجنوب » في عدن أعلنت فيها بعد بحث المشكلة القرارات الآتية :

١ — إعلان قيام دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن ، والأمارات الجنوبية (ما يسمى بالمحميتين الشرقية والغربية) وتتولى شؤونها حكومة مركزية واحدة .

٢ — عدن جزء لا يتجزأ من الجنوب العربي يجب أن ينال حكاماً وطنياً عربياً وأن تكون عضواً في هذا الاتحاد كسائر أعضائه ، ويجب وقف الهجرة إليها حالا .

٣ — حكومة الاتحاد حكومة وطنية شعبية ديمقراطية . تتولى تصفية الوضع الحاضر وإعداد الوضع الجديد إلى جانب مهماتها الاعتيادية كحكومة . وتكون مسؤولة أمام المجلس التأسيسي .

٤ — يتكون المجلس التأسيسي منتخب من قبل الشعب .

٥ — مهمة المجلس التأسيسي وضع دستور يحقق وحدة تامة لشعب الجنوب العربي وسن التشريعات اللازمة لمصالح البلاد العامة ، والإشراف العام على الحكومة . ومدة هذا المجلس ثلاث سنوات ينتدى عقبها تطبيق الدستور .

٦ — يتكون مجلس من مجموعة الرؤساء وتكون الرئاسة دورية فيما بينهم ويعتبر المجلس بمجموعه شخصية معنوية . ولرئيس الدولة أن يتولى مهماته واختصاصاته .

٧ — الشعب هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات ومجلس الرؤساء في مجموعه رمز لهذه السيادة .

٨ — شعب ولايات جنوب الجزيرة العربية جزء من شعب الجنوب العربي الكبير ، وله وحده حق تقرير مصيره بالنسبة للوضع العربي العام وعلى ضوء مبادئ الأمة العربية .

٩ — الثروات المعدنية في مناطق الجنوب ملك لدولة الاتحاد وكل ارتباط أو امتياز يخالف هذه القاعدة لا يعترف به الشعب .
ولا تعتبر الارتباطات والامتيازات قانونية ملزمة إلا إذا أبرمتها الحكومة الاتحادية وصادق عليها المجلس التأسيسي المنتخب .
والرابطة تعاهد نفسها وتهيب بشعب الجنوب أن يسعى حثيثاً لتحقيق هذه الخطوات الضرورية وتطلب من كل فرد من أبناء الجنوب بأنه يعدها بعونه وتأييده وتبدي استعدادها للتعاون مع من يؤمن بتلك الأهداف مستمدة العون من وحى كفاح الأمة العربية المجيدة في شتى أمصارها وأقطارها .
وما ضاع حق وراءه مطالب !

(امضاء) الرئيس

(امضاء) الرئيس العام

ولقد أذاع الإنجليز كثيراً من الدعايات المسمومة حول فكرة اليمن الداعية أو القاضية بضم المحميات إليها ومسحوا هذه الفكرة ووصفوها بالطابع الاستعماري وأنفقوا كثيراً من أجل إظهار المقارنة بين الحياة في عدن وما فيها من مظاهر المدنية والرفاهية رغم كونها مستعمرة . . وبين اليمن وما فيها من جمود وبطء في التطور .

ومن أجل هذا أصبحت مهمة اليمن ضخمة في تنظيم جهازها الداخلي وتدعيم جبهتها السياسية من كل الوجوه لتثبت عملياً ومادياً لأبناء الجنوب صدق اتجاهها للتطور مع الزمن وللإصلاح الشامل بما يشجع أهل المحميات على الاندماج معها وليكونوا عوناً لها على مناهضة الدعاية البريطانية والمساعي الاستعمارية التي تدبر لليمن خاصة ولأهل الجنوب والعرب عامة . .

ملحق (١)
محيطات عدن العنرية (*)

الولاية	حاكمها	عاصمتها	سكانها
١ (س العبادل (لحج)	السلطان على عبدالكريم فضل	الحوطة (لحج)	٥٥٠٠٠
٢ (مشيخات الصبيحة	» » » » »	طور البلحة	٢٥٠٠٠
٣ (م العقارب	الشيخ محمد فضل عبدالله حيدث	بير أحمد	١٠٥٠٠
٤ (س الحواشب	السلطان محمد بن سرور الفخاري	السيمير	٢٠٠٠٠
٥ (س أهل فضل	عبد الله عثمان الفضلي	شقره	٣٨٠٠٠
٦ (س العوالق العليا	عرض بن صالح العوالقي	نصاب	٢١٠٠٠
٧ (م العوالق العليا	محسن بن فريد بن رويس	يشيم	٢٥٠٠٠
٨ (س العوالق السفلى	عندروس بن على	أحور	٢٢٠٠٠
٩ (س يافع العليا	محمد بن صالح بن هريرة	المحجبة	٨٠٠٠٠
١٠ (نقابة المؤسطة	أحمد أبو بكر عسكر	القدمه	
١١ (م المفاحلة	قاسم عبد الرحمن المنادلي	الحرية	
١٢ (م الصبي	سالم صالح الصبي	دبره	
١٣ (م الحضرمي	محمد حسن غالب الحضرمي	ابشر	
١٤ (م الأبعوش	محمد محسن البعسي	الدر	
١٥ (س يافع السفلى	عبد روس بن محمد الفعيلي	القارة	٤٥٠٠٠
١٦ (م السفالده	محمد مقلد السقلدي	العوايل	١٢٠٠٠
١٧ (أماره الضالع وردفان	الأمير شايف سيف	الضالع	٤٨٠٠٠
١٨ (م العلوي	صالح صايل العلوي	القشعة	٢٠٠٠٠
١٩ (م القطبي	حسن على القطبي	التعبر	٨٠٠٠٠

س = سلطنة م = مشيخة .

الولاية	حاكمها	عاصمتها	سكانها
(٢٠) م دئينة وعله	لها عدة مشايخ	إسم قبط مالين	٨٠٠٠
(٢١) أماره بيجان	الشريف صالح بن حسن الهبيلي	بيجان القصب	١٨٠٠٠
(٢٢) العوادل	صالح بن حسين جبيل	زاره	٣٣٠٠٠

محليات عدن الشرقية

(١) س القعيطة	صالح بن غالب القبطي	المكلا	٢٦٥٠٠٠
(٢) س الكشيرية	جعفر بن منصور الكشيري	سيون	
(٣) س الواحدى	عبد الله بن محمد الواحدى	بلحاف	١٦٠٠٠
(٤) م بير على	ناصر بن طالب	بير على	٤٠٠٠
(٥) م عرقه	أحمد بن عبد الله عوض باداس	عرقه	٤٠٠٠
(٦) م صورة	عوض بن صالح باشيد	صورة	٣٠٠٠
(٧) س المهرة	سعيد بن عقريد		
(٨) قشن وسقطرة		سقطرة	

ملحق ٢

بالمعاهدات المعقودة مع محميات عدن

- ١ — ٦ سبتمبر ١٨٠٢ السلطان أحمد الكريم والسير هوم بوفهام سفير بريطانيا
- ٢ — ١٨٤١ السلطان محسن فضل العبدلى والسكرماندر هينس
- ٣ — ٥ مارس ١٨٤٩ فضل محسن العبدلى وفرانس لوك والى عدن
- ٤ — ١٨٥١ على محسن العبدلى
- ٥ — ٣٠ مارس ١٨٧١ سلطان العوالق وبريطانيا
- ٦ — ١٧ سبتمبر ١٨٨٠ حماية العواطف .
- ٧ — ١٧ سبتمبر ١٨٨٠ حماية الوهمى .
- ٨ — ٢ أكتوبر ١٨٨٠ أمير الضالع « اتفاقية »
- ٩ — ٣ مارس ١٨٨١ المادل وأهل فضل
- ١٠ — ٥ مارس ١٨٨١ السلطانين فضل بن على محسن العبدلى وعلى مانع الحوشى
- ١١ — ٥ مارس ١٨٨١ فضل على محسن العبدلى وفرانس لوك والى عدن
- ١٢ — ٢٦ يولية ١٨٨١ حكمدار الشجر والمكلا
- ١٣ — ٢ يونيو ١٨٨٢ سلطان العوالق السفلى
- ١٤ — ٢٣ إبريل ٨٨٦ حماية سقطره وملحقاتها
- ١٥ — أول مارس ١٨٨٨ حماية الواحدى القعيطى .
- ١٦ — أول مارس ١٨٨٨ حماية الواحدى قشن .
- ١٧ — ٢٧ إبريل ١٨٨٨ حماية شيخ عرفه
- ١٨ — ٢٨ إبريل ١٨٨٨ حماية شيخ حوره الدينى

- ١٩ — ٣٠ أبريل ١٨٨٨ حماية الواحدى فى بير على
٢٠ — ٣٠ أبريل ١٨٨٨ حماية الواحدى بلحاف
٢١ — ٢ يونيو ١٨٨٨ حماية العوالق السفلى .
٢٢ — ١٥ يوليو ١٨٨٨ شراء أرض من شيخ العقارب .
٢٣ — ١٥ يوليو ١٨٨٨ حماية العقارب .
٢٤ — ٤ أغسطس ١٨٨٨ حماية أهل فضل .
٢٥ — ١٦ أغسطس ١٧٩٥ حماية السلطان محسن بن على مانع الحوشى
٢٦ — ١٥ مارس ١٨٩٥ حماية الواحدى فى بلحاف .
٢٧ — ١٦ يوليو ١٨٩٥ حماية العلوى .
٢٨ — ١١ أغسطس ١٨٩٥ حماية يافع السفلى .
٢٩ — ٧ يناير ١٩٠٢ حماية عرفة .
٣٠ — ٧ إبريل ١٩٠٢ حماية صوة .
٣١ — ١١ مارس ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الضبي التابعة ليافع العليا
٣٢ — ٣ يوليو ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الموسطة التابعة ليافع العليا .
٣٣ — ٢٦ سبتمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الحضارم التابعة ليافع العليا .
٣٤ — ٢٤ أكتوبر ١٩٠٣ اتفاقية مع الشيخ مظهر على العرفى للعناية بأعمدة الحدود .
٣٥ — ٢١ أكتوبر ١٩٠٣ صداقة مع السلطان عمر هريرة فى يافع العليا
٣٦ — ٨ ديسمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع الشيخ محمد بن فريد بن ناصر البسلى العولقى
٣٧ — ٥ ديسمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الشيب التقالدة
٣٨ — ٢٩ ديسمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع الشريف أحمد محسن بن يحيان القصي .

- ٤٠ — ١٨ مارس ١٩٠٤ معاهدة صداقة مع سلطان العراق العليا
- ٤١ — ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ معاهدة صداقة مع أمير الضالع
- ٤٢ — ٢٢ نوفمبر ١٩٠٥ اتفاقية والواحدى في بلحاف
- ٤٣ — ١٣ نوفمبر ١٩٠٥ حماية الواحدى في بلحاف
- ٤٤ — ٢٥ سبتمبر ١٩٠٦ اتفاقية الرجعية و سلطان العبادل
- ٤٥ — يوليو ١٩١٤ اتفاقية مع العلوى
- ٤٦ — سبتمبر ١٩١٤ اتفاقية الحواشب
- ٤٧ — يونيو ١٩١٥ اتفاقية أهل قطيب
- ٤٨ — يونيو ١٩١٨ معاهدة تجديد السلطنة القعيطية والسلطنة
الكثيرية باشتراك بريطانيا
- ٤٩ — ١٩٣٩ معاهدة سلطان الكثيرى

ملحق ٢

معاشات المعاهدين بالروية

شهرى	منحة سنوية	مخصصات الضيافة
١ — سلطان الحج ١٠٨٢	٢١٠٠	
٢ — سلطان يافع بنى قاصد ٢٠٠	١٤٠٠	٦٥٠
٣ — سلطان أهل فضل ٣٦٠	٧٠٠	٦٥٠
٤ — أمير الضالع ٤٠٠	٧٠٠	٦٥٠
٥ — سلطان الحراشب ٤٠٠	١٠٥٠	٥٥٠
٦ — سلطان يافع العليا ١٠٠	١٠٥٠	٤٥٠
٧ — سلطان العوالق العليا ٢٠٠	٧٠٠	٩٤٥
٨ — شيخ العوالق العليا ١٢٠	٧٠٠	٥٣٠
٩ — سلطان العوالق السفلى ١٠٠	٤٢٠	٤٠٠
١٠ — شيخ العقارب ٨٠	٤٢٠	٤٦٥
١١ — سلطان العواذل ٨٠	٥٦٠	٦٠٩
١٢ — نقباء الموصفة ١٠٠	٤٢٠	٣٣٠
١٣ — شيخ المفالجة ٨٠	٢١٠	٢٢٠
١٤ — شيخ الصبي ٨٠	٢١٠	٢٢٠
١٥ — شيخ الحضارة ٢٣	٧٠	٩٠
١٦ — شيخ القالدة ٢٣	١٩٥	١٦٠
١٧ — شريف بيحان ١٠٠	٢١٠	٢٨٧
١٨ — شيخ أهل قطب ١٠٠	٣٥٠	٢١٠

شهرى	منحة سنوية	مخصصات الضيافة
١٩ — شيخ أهل على	١٠٠	٢٨٠
٢٠ — شيخ الموظف	٦٠	—
٢١ — شيخ المناصرة	٥٠	٨٠٠
٢٢ — شيخ الرجعة	٨٠	٦٠٠
٢٣ — شيخ المخاديم	٦٠	٦٠٠
٢٤ — شيخ البراهمة	٥٠	٧٠٠
٢٥ — شيخ الجربوى	٩	١٦٠

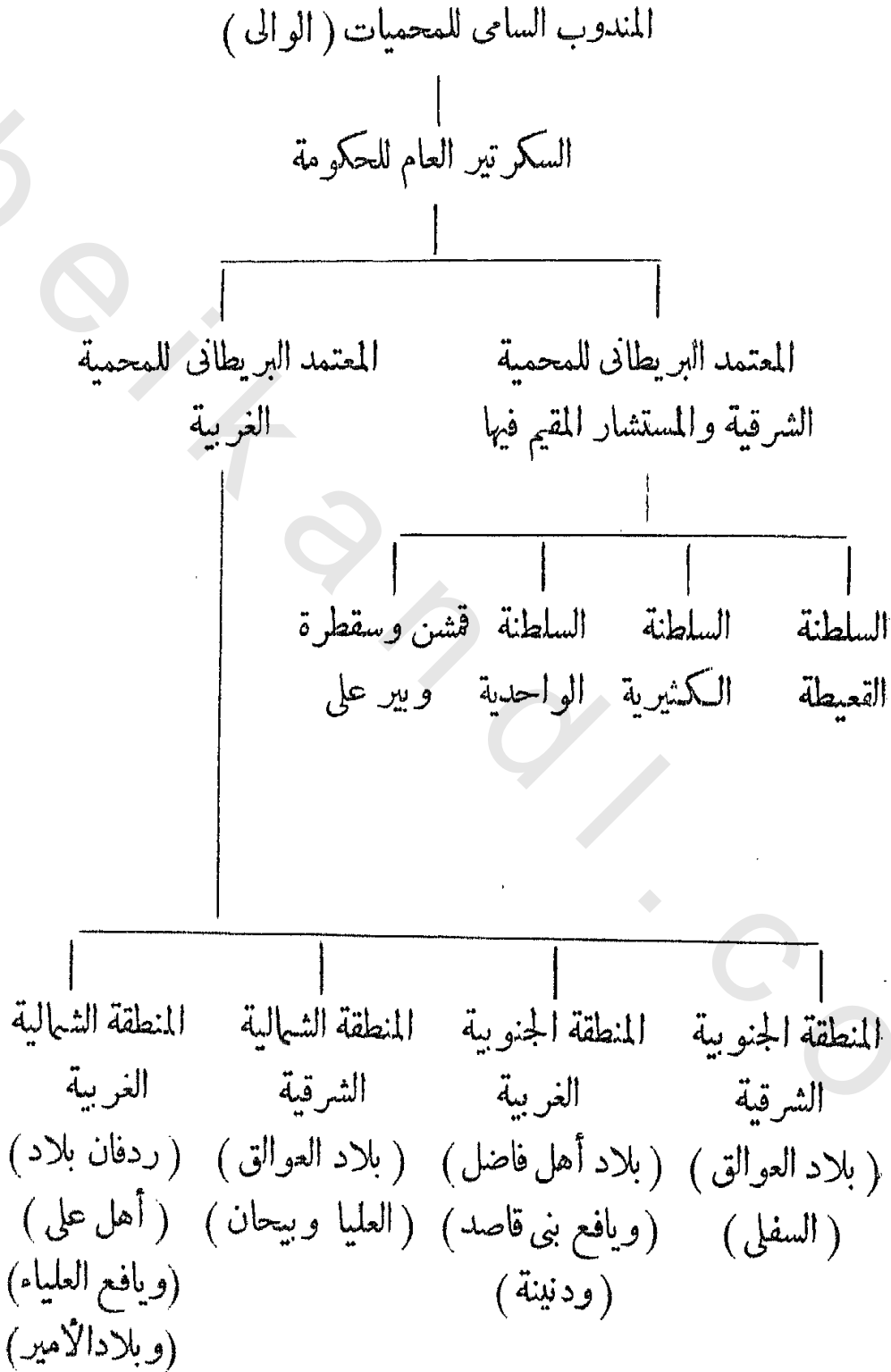
وتمنح غير المعاهدين منحة سنوية بين ٢٠٠٠ لشيخ الأجرة و ٢٠ روية للشيخ عبدالله محمد عمودى ولا مخصصات خدمات منوعة ٢٧٦٠ روية فى العام . كما تمنحهم مخصصات ضيافة بين ١٧٠ و ٨٥ روية فى العام .

٤٠٣٧	معاشات شهرية
٤٨٤٤٤	معاشات سنوية
٢٧٩٦٧	منح سنوية
٨٢٢٦	مخصصات ضيافة سنوية

ملاحظه : هذه التقديرات قديمة وقد تعدلت فى السنوات الأخيرة
انما أردنا اثباتها بوضعها للقديم لاظهار مدى « سخاء » السياسة البريطانية . .

ملحق ٤

يوضح شكل الجهاز الإداري في المحميات^(١)



(١) قبل تنفيذ مشروع الاتحاد الفيدرالى .

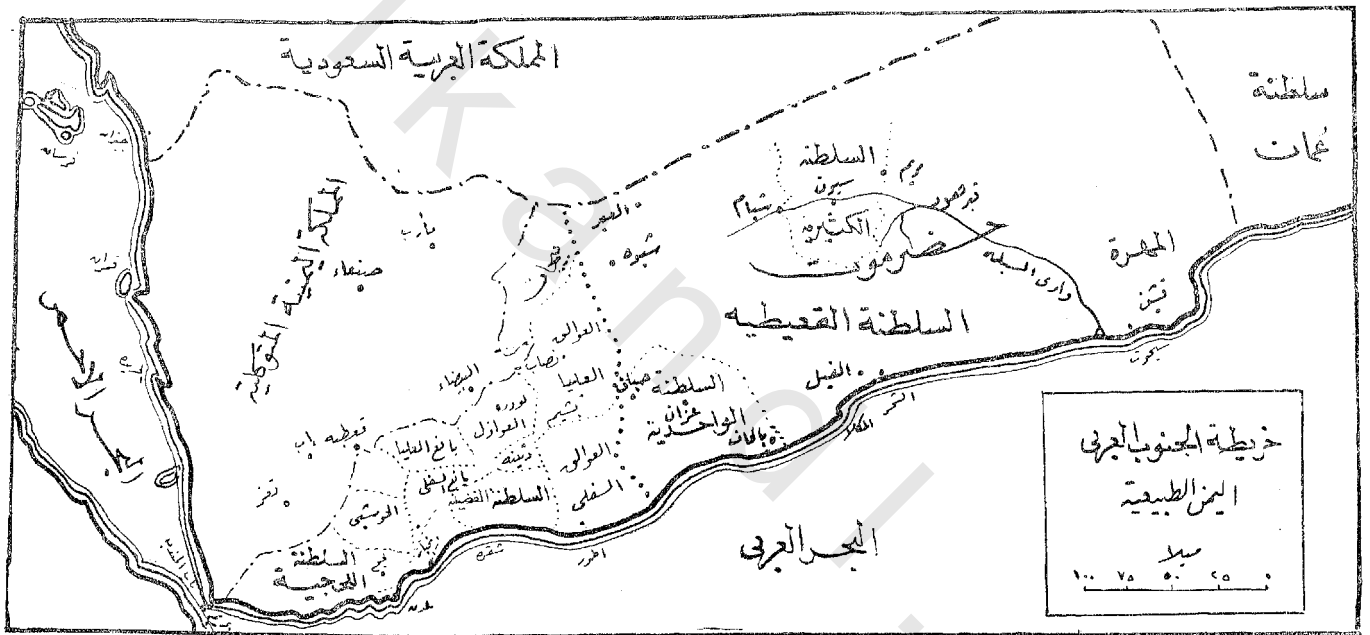
المراجع العربية

- ١ — وثائق وزارة الخارجية اليمنية .
- ٢ — تقارير اللجنة الفرعية واللجنة السياسية للجامعة العربية .
- ٣ — وثائق سرّية أخرى .
- ٤ — تاريخ مستعمرة عدن وجاراتها .
- ٥ — كتاب هدية الزمن في أخبار الحج وعدن الأبرار أحمد فضل العبدلي
- ٦ — جزيرة العرب في القرن العشرين الشيخ حافظ وهبه
- ٧ — تاريخ اليمن عمارة بن زيدان
- ٨ — قاب اليمن الرئيس محمد حسن

THE FOREIGN REFERENCES

- 1 - A History of Arabia Felix or Yemen From The Commencement of The Christian era To The Present Time. by R.L. Playfair.
 - 2 - "El Yemen" Tre Anni Nell Arabia Felice : de Renzoni.
 - 3 - Arabia infelix or The Turks in Yemen. by G. Wyman.
 - 4 - An Account of The Arab Tribes in The Vicinity of Aden by Indian Government.
 - 5 - In The Yemen: by Hugh Scott.
 - 6 - Formerly Political Resident at Aden : by Major General P. J. Meind.
 - 7 - East is West. by Freya Stark.
 - 8 - Around The Coast of Arabia: by Ameen Rihani.
 - 9 - Arabia Felix: by Thomas Barthman.
 - 10 - A Report on Social Economic And Political Condition of The Hadhramaut: by W. H. Ingrams.
-

obeikandi.com



obeikandi.com

فهرس الكتاب

صفحة	
٥	المقدمة العامة
٩	المقدمة التاريخية عن ظروف إحتلال بريطانيا لعدن
١٣	علاقة اليمن بالمحميات
١٧	توسع العدوان البريطاني
٢٣	معاهدة ١٩٣٤ بين اليمن وبريطانيا
٣١	» ١٩٥١ » » »
٣٤	ملاحظات عن مؤتمر لندن
٤٢	أهداف الاستعمار البريطاني الاستراتيجية في جنوب الجزيرة العربية
٤٦	التمهيد للاتحاد بين المحميات
٤٨	نص خطاب والى عدن لسلطين المحميات
٥٤	المشروع الأول لاتحاد ولاية عدن
٥٧	أهمية المشروع لبريطانيا
٥٨	خطورة المشروع على اليمن
٦٣	نتائج المشروع
	مشروع الدستور الذى وضعته بريطانيا لمحمية عدن الشرقية
٦٤	(حضر موت)
٧٩	مشروع الدستور لمحمية عدن الغربية
٩٦	اليمن واتحاد الدول العربية
٩٧	رد الفعل فى الجنوب .. وخطة بريطانيا المضادة
١٠٣	معاهدة الاتحاد الفيديرالى لمحميات الجنوب
١٠٩	أهداف بريطانيا من قيام الاتحاد الفيديرالى
١١٦	موضوع .. « شبة »

صفحة

١٢٤	موضوع منطقة « الشيخ سعيد و باب المندب »
١٢٨	شهادة مسئول بريطاني لمصلحة اليمن .
١٣٣	نماذج من معاهدات بريطانيا مع المحميات
١٤٨	نظرة عامة في تلك المعاهدات « الصورية »
١٥٤	بريطانيا والانتقال اليمني الأول
١٥٦	مذكرة مفوضية اليمن بالقاهرة للجامعة العربية
١٥٨	بدء الحلول الايجابية
	تقرير اللجنة الفرعية بالجامعة العربية عن نزاع اليمن وبريطانيا
١٥٩	(١٩٥٤)
١٦٨	الدعاية والاعتداءات البريطانية . . والرد عليها
١٧٣	مشكلة جزيرة كمران
١٩٩	إمكانيات اليمن فيما يختص بجزيرة كمران
٢٠٣	الخاتمة
٢٠٥	واجب اليمن
٢٠٨	ملحق (١) عن محميات عدن الغربية
٢٠٩	» » الشرقية
٢١٠	ملحق (٢) بالمعاهدات المعقودة بين بريطانيا ومحميات عدن
٢١٣	ملحق (٣) بيان معاشات الحكام
٢١٥	» (٤) الجهاز الإداري في المحميات
٢١٦	المراجع العربية
٢١٧	» الافرنجية